T
17A

اطـروحة عـن

الاهمية الانتصادية لوحـــــدة بيـن
العراق وسوريا ولبـنان وشـــرق الاردن وفلســـطين

مقدمة لدائرة الاقتصاد في الجامعة الاميركية
في بيروت كجزء من المطلوب لشهـادة
استاذ في العلوم في علـــــم
الاقتصاد .

اعـــدها

برهـان الدجانـي

مقدمـــــة

اصبحت القومية العربية اليوم قوة كبيرة لها الشان الاول في تسيير مجرى التاريخ في البلاد العربية . واما القومية العربية سوى ارادة العرب المشتركة لان يكونوا جماعة واحدة ذات رسالة نحو الشعب العربي ونحو الانسانية .

وقد اخذت هذه الارادة المشتركة تحاول التعبير عن نفسها بشتى الطرق وبمختلف المظاهر ، ولكنها لن تتبلور بشكلها التام النهائي الا بعد ان تتخذ شكل خطط عامة يضعها العرب ويعملون بالتعاون على تحقيقها وينشئون المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي مهمتها تنفيذ هذه الخطط .

ولا شك بان هذه الخطط العامة يجب ان تشمل جميع نواحي الحياة ، سواء في ذلك النواحي الفكرية ، او السياسية ، او الاجتماعية او الاقتصادية . وكل خطه من هذه الخطط يجب ان تقوم على اساس البحث الشامل الدقيق .

اما رغبة العرب في ايجاد هذه الخطط العامة فيمكن الاستدلال عليها من المحادثات التي تجرى الان بين الزعماء السياسيين العرب للاتفاق على شكل الوحدة العربية ولوضع مثل هذه الخطط العامة التي يمكن الاتفاق على تنفيذها .

والبحث التالي انما هو محاولة اولية جدا لبحث المتضمنات الاقتصادية للوحدة العربية وهو ليس محاولة لتبرير القومية العربية او الوحدة العربية على اساس اقتصادي لان مبررات القومية العربية والوحدة العربية هي في اساسها مبررات روحية واخلاقية وانما هو محاولة لاظهار بعض المتضمنات الاقتصادية للقومية العربية

ولا يمكن ان ينكر كما سيحاول هذا البحث ان يثبت ان للوحدة العربية فوائد اقتصادية تعود على المجتمع العربي بالنفع المادي وان هذه الفوائد تبرر بحد ذاتها وضع برنامج اقتصادي مشترك للاقطار العربية تتعاون جميعها على تحقيقه .

ولكي يمكن اظهار الفوائد الاقتصادية للوحدة العربية كان من الضروري عرض موارد البلاد الانسانية والطبيعية مع النظر الى توزيعها واماكن وجودها ومقدار ما يوجد منها في كل

نظر لنرى توزيعها ودرجة تنوعها ولننظر اذا كان من الممكن على اساس هذا التوزيع وهذا التنوع وضع خطه اقتصادية شاملة تقوم على اساس التخصص الاقتصادى . وبعد ذلك نحاول اظهار اثر هذا التوزيع والتنوع فى الزراعة وفى الصناعة وفى التجارة والوسائل الضرورية لتحقيق التخصص الاقتصادى التى من بينها وضع خطة مالية ونقدية مشتركة .

وكان لابد من عرض موجز لكثير من نواحي الحياة الاقتصادية فى الوقت الحاضر فى كل قطر من الاقطار لفهم الاسس التى يقوم عليها الاقتصاد العربي ، والحقائق التى لابد من اعتبارها عند وضع خطه عامة .

وهذا البحث لايشمل من البلاد العربية سوى العراق وسوريا ولبنان وشرق الاردن وفلسطين ولذلك فهو لايشمل سائر المتضمنات الاقتصادية للوحدة العربية ولا بد لفهم هذه المتضمنات باكملها من بحث اخر يشمل مصر ونجد والحجاز واليمن والبلاد العربية الاخرى .

ولذلك فسواء من وجهة عدم شموله ، وحتى من وجهة عدم تعمقه فان هذا البحث لايمكن ان يزعم الا انه مقدمة اولية متواضعه لموضوع المتضمنات الاقتصادية للوحدة العربية .

٥ حزيران سنة ١٩٤٤ .

محتويات البحث

١ـ مقدمة

٢ـ الفصل الاول : السكان والوحدة العربية ١ـ٧

٣ـ الفصل الثاني : الموارد الطبيعية فى البلاد العربية ٨ـ٣٢

٤ـ الفصل الثالث : الزراعة والوحدة العربية ٣٣ـ٧٧

٥ـ الفصل الرابع : الصناعة والوحدة العربية ٧٧ـ١٠٩

٦ـ الفصل الخامس : التجارة والوحدة العربية ١١٠ـ١٣١

٧ـ الفصل السادس : النظام النقدى والوحدة العربية ١٣٣ـ١٤٥

٨ـ الفصل السابع النظام المالي والوحدة العربية ١٤٥ـ١٥٩

٩ـ الفصل الثامن : اهمية الوحدة الاقتصادية ووسائل تحقيقها ١٦٠ـ١٦٨

السكان والوحدة العربية

١ ـ عدد السكان وتوزيعهم ومبلغ انسجامهم

٢ ـ كثافة السكان

ا ـ في العراق

ب ـ في سوريا

جـ ـ في لبنان

د ـ في فلسطين

هـ ـ في شرق الاردن

٣ ـ السكان والموارد الاقتصادية .

الفصـــــل الاول

السكان والوحـــــدة العربيـــــة

١ ـ عدد السكان وتوزيعهم ومبلغ انسجامهم .

يزيد عدد السكان في البلاد العربية التي يشملها البحث عن عشرة ملايين موزعة على وجه التقريب على الشكل الآتي :

١ ـ في العراق	٤،٢٥٠،٠٠٠	(١)
٢ ـ في سوريا	٢،٨٨٣،٠٠٠	(٢)
٣ ـ في لبنان	١،٠٢٢،٠٠٠	(٢)
٤ ـ في فلسطين	١،٥٨٥،٠٠٠	(٣)
٥ ـ في شرق الاردن	٣٥٠،٠٠٠	(٤)
	١٠،٠٩٠،٠٠٠	

ولكن يجدر بنا ان نلاحظ ان العدد المذكور آنفا ليس دقيقا كل الدقة للاسباب الاتية :

١ ـ لا توجد احصائيات دقيقة للسكان في العراق ، وكل ما هنالك تقديرات متعددة للسكان تختلف اختلافا كبيرا . وقد اعتمد الاستاذ حمادة رقم اربعة ملايين كاقرب تقدير لعدد السكان في العراق في سنة ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ ، فاذا اخذنا بعين الاعتبار الزيادة الطبيعية للسكان منذ ذلك التاريخ وصلنا الى الرقم التقريبي المذكور آنفا .

٢ ـ الرقمان المذكوران عن عدد السكان في سوريا ولبنان هما لنهاية سنة ١٩٤٢ . ورقم سوريا بشكل خاص هو ايضا رقم تقريبي ، وهو يعطي فكرة تقريبية عن عدد السكان في هذا القطر .

٣ ـ الرقم المذكور عن عدد السكان في فلسطين هو لنهاية سنة ١٩٤١ ولا شك انه حصلت زيادة طفيفة بالسكان منذ ذلك التاريخ .

٤ ـ اما شرق الاردن فلم يجر بها احصاء دقيق للسكان حتى الآن وهنالك تقديرات اجمالية

---

(١) حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ص ١١

(٢) تقرير عن الحالة الاقتصادية في سوريا ولبنان ١٩٤٢ ص ٣٩ (باللغة الانكليزية)

(٣) النشرة الاحصائية لحكومة فلسطين ١٩٤٢ ص ١٠ (باللغة الانكليزية)

(٤) تقرير اللجنة الاقتصادية لشرق الاردن ص ٩٠

منها تقدير دائرة الصحة بان عدد السكان في شرق الاردن كان في سنة ١٩٣٣ ، ٣٣١،٠٠٠ نسمة بما فيهم البدو ، فاذا افترضنا ان هذا التقدير صحيح واخذنا بعين الاعتبار الزيادة الطبيعية للسكان وصلنا الى الرقم المذكور على انه التقدير الادنى للسكان في شرق الاردن .

وهذه الارقام للسكان تشمل عناصر مختلفة اذ ان في البلاد العربية اقليات كثيرة اهمها الاكراد في العراق وسوريا ، والارمن في سوريا ولبنان ، واليهود في فلسطين والعراق وسواهما ، وهذا بالاضافة الى الاوربيين الموجودين في البلاد اما بشكل دائم واما بشكل مؤقت وبالاضافة الى العناصر الصغيرة كالاشوريين واليزيديين الخ ...

ولعل البلاد العربية من اكثر بلاد العالم تعددا بالاديان والمذاهب ، واكثر المذاهب الموجودة فيها من متفرعات الاسلام والمسيحية واليهودية . فالمسلمون ينقسمون الى سنة وشيعة والشيعة ينقسمون الى جميع المذاهب الشيعية المختلفة من ظاهرية وباطنية والسنة ينقسمون الى جميع مذاهب السنة المعروفة . كما ان المسيحيين الذين في البلاد ينقسمون بين جميع المذاهب المسيحية المعروفة الآن ومنهم بقايا مذاهب قديمة اشرفت على الانقراض .

ولكن بين الاختلافات المذهبية عامل قوي موحد هو القومية العربية وما يقف وراءها من تاريخ مشترك ولغة مشتركة وعادات وتقاليد مشتركة ، وارادة واحدة مشتركة لتكوين امة خاصة ذات طابع خاص وذات رسالة خاصة الى افراد الشعب العربي والى الانسانية عامة .

وهذا العامل القومي الموحد يفترض وجوده في الرسالة الحالية ، لان محاولة التنظيم الاقتصادي لهذه البلاد كوحدة واحدة انما هي مظهر من مظاهر الرغبة في العمل المشترك في جميع الحقول المادية والمعنوية التي تسعى القومية العربية لتحقيقها .

ان العالم كله يمكن اعتباره وحدة اقتصادية ولكن ضمن اجزائه المختلفة وحدات اقتصادية صغرى تؤلف في مجموعها وحدة العالم الاقتصادية . وكل وحدة من هذه الوحدات الصغرى لا بد ان تفترض نظاما سياسا او قوميا معينا . ولهذا فلا بد لنا ان نذكر من البدء ان الوحدة العربية الاقتصادية تفترض وجود القومية العربية ، ولكنها لا تتعرض حاليا للنظام السياسي في البلاد العربية .

٢- كثافة السكان

تختلف كثافة السكان باختلاف الاقطار بل باختلاف المناطق في القطر الواحد .

فاذا اخذنا كل قطر على حدة وجدنا ان كثافة السكان فيها كما يلي :

١- العراق : اذا نسنا كثافة السكان في العراق بمجموع مساحة هذا البلد البالغة ٥٠٠، ٤٥٣ كيلومترا مربعا كانت ٨، ٨ لكل كيلومتر مربع ، وهذه كثافة منخفضة جدا ، وتبلغ اقل من خمس كثافة السكان في فلسطين واقل من عشرها في لبنان . اما اذا نسنا الكثافة بمجموع الأراضي القابلة للزراعة في العراق وهي لا تزيد عن ٢٠٠، ٩٢ كيلومترا مربعا فانها تكون ٤، ٤٣ لكل كيلومتر مربع بينما تبلغ في مصر ٤٥٠ شخصا لكيلومتر المربع .

وهذه الكثافة انما هي للعراق كمجموع اذ ان في العراق مناطق كثيرة تزيد كثافتها عن هذا الرقم بكثير . فمثلا تبلغ كثافة السكان في العراق اقصاها في بغداد اذ تبلغ ٧٥٠ شخصا لكل كيلو متر مربع وتزيد كثافة السكان في البصرة والعمارة والديوانية عن ٢٥٠ لكل كيلو متر مربع وتبلغ في الكوت والمنتفك اكثر من ٢٠٠ للكيلومتر المربع وتزيد في كثير من المناطق عن ١٥٠ .

والسبب في ارتفاع كثافة السكان في بغداد الى هذا الحد انها عاصمة البلاد وانها مركز صناعي وزراعي . اما الاماكن الاخرى التي تكثر كثافة السكان فيها فالسبب في ذلك راجع في الغالب الى كثافة الزراعة فيها .

ويلاحظ على العموم ان الكثافة في المناطق المطرية في العراق اقل منها في المناطق الاروائية اذ ان الكثافة تبلغ في الالوية الاربعة الشمالية (اربيل والموصل والسليمانية وكركوك) وهي الالوية المطرية ١٩ لكل كيلو متر مربع وتبلغ في المناطق الجنوبية الاروائية ٤٩ لكل كيلو متر مربع (١)

ب- سوريا : تبلغ كثافة السكان في سوريا اذا نسبت بمجموع مساحتها ١٧ لكل كيلو متر مربع (٢) . وهذا رقم منخفض ولكن اذا اخذنا بعين الاعتبار ان في سوريا كما في العراق صحارى واسعة ومناطق لا تصلح للزراعة ونسنا كثافة السكان بالنسبة للمناطق المزروعة فقط وجدنا انها تبلغ ٥٣ شخصا لكل كيلو متر مربع (٣)

وفي سوريا ايضا مناطق تشتد كثافة السكان فيها فتبلغ في الشام ٢٦١ شخصا لكل كيلو متر مربع وسبب هذه الكثافة الشديدة في الشام وجود الزراعة الكثيفة ووجود بعض الصناعات وكون الشام عاصمة سوريا . وتبلغ الكثافة في حلب ٢٥٧ شخصا للكيلو متر المربع وسبب ارتفاع الكثافة في حلب كون هذه المدينة مركزا صناعيا .-

---

(١) حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ١٣ - ١٦

(٢) تقرير عن الحالة الاقتصادية في سوريا ولبنان ص ٣٧ (٧ للغة الفرنسية)

(٣) تقرير عن الحالة الاقتصادية ص ٣٧ (٢) حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ص ١٤

جـ - لبنان : تبلغ كثافة السكان في لبنان ١٠١ لكل كيلو متر مربع وبهذا تكون لبنان اكثف المناطق العربية بالسكان وتبلغ الكثافة فيها ضعف ما هي عليه في فلسطين . وتبلغ كثافة السكان في لبنان ذروتها في بيروت حيث تزيد عن ٢٥٠ شخصا للكيلومتر المربع ، وتقل عن ذلك في سائر الانحاء . وسبب ارتفاع الكثافة في بيروت كون بيروت مركزا صناعيا وعاصمة للبنان . ومن اسباب زيادة كثافة السكان في لبنان عموما كونه مركزا تجاريا على الساحل .

وتبلغ كثافة السكان في سوريا ولبنان مجتمعتين - ومساحتهما معا ٢٧٤، ١٨١ كيلو مترامربعا ، وسكانهما معا ٧٥٢،٩٠٥، ٣ شخصا ٢٢ شخصا لكل كيلو متر مربع (١)

د - فلسطين : تزيد كثافة السكان بالنسبة لمجموع فلسطين عن ٥١ شخصا لكل كيلو متر مربع ولكن بما ان فلسطين ايضا تحتوى على صحراء في طرفها الجنوبي وهذه الصحراء يقل سكانها ، فاننا اذا نسبنا كثافة السكان بالنسبة للاراضي الصالحة للزراعة والمناطق المأهولة كانت اكثر من ٩٥ شخصا للكيلومتر المربع . ومن هنا نلاحظ ان فلسطين ثانية الاقطار العربية كثافة وان الكثافة فيها بالنسبة للاراضي الصالحة للزراعة تكاد تقرب من الكثافة في لبنان .(٢)

وكذلك من اسباب زيادة كثافة السكان في فلسطين كونها مركزا تجاريا على الساحل

هـ - شرق الاردن: ان شرق الاردن اقل البلاد العربيه كثافة بالسكان اذ تبلغ كثافة السكان في المناطق المأهولة شخصا واحدا (١) لكل اربعة وعشرين كيلومترا مربعا .(٣)

٣. السكان والموارد الاقتصادية

لا شك بان هناك علاقة اساسية بين عدد السكان في بلد من البلدان والموارد الاقتصاديه في ذلك البلد ، فان كانت الموارد الاقتصادية قليلة بالنسبة للسكان فالنتيجة انخفاض المستوى المعيشي . وقد يبلغ عدد السكان بالنسبة للموارد الطبيعية حدا لا تعود البلاد معه قادرة على ايجاد العمل وتأمين الدخل للسكان باجمعهم . وفي هذه الحالة اما يتناقص عدد السكان نتيجة لسوء التغذية وسوء احوال المعيشة التي تجعل مجالا واسعا للامراض ، واما ان يضطر قسم من السكان الى ترك البلاد والمهاجرة الى سواها .

وبالجهة المقابلة فاذا كان عدد السكان ضئيلا بالنسبة للموارد فيكون هذا من بين

---

(١) تقدير عن الحالة الاقتصادية ص ٣٧

(٢) حماية النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٥

(٣) تقرير اللجنة الاقتصادية لشرق الاردن ص ٦

الاسباب التي تؤدى الى عدم استغلال الموارد استغلالا كافيا .

ويلاحظ بالنسبة للبلاد العربية انه بينما توجد بين اقطارها اقطار غنية بمواردها الطبيعية ولكنها فقيرة بالموارد الانسانية ، اى بالسكان ، كالعراق وسوريا وشرق الاردن . فهنالك ايضا اقطار اخرى ليست غنية بثروتها الطبيعية ولكنها مزدحمة بسكانها حتى لقد اصبح السكان في بعضها يزيدون عما تستوعبه تلك الاقطار بالنسبة للثروة الطبيعية الموجودة فيها . وهذه الاقطار هي فلسطين ولبنان .

قد يقال بانه اذا صحت الحجة التي ذكرت - بان قلة الثروة بالنسبة الى السكان تؤدى الى انخفاض المستوى المعيشي - فيجب ان يكون هذا المستوى في لبنان وفلسطين منخفضا بينما في الواقع فان المستوى المعيشي في كل منهما اعلى منه في الاقطار العربية الاخرى . هنا يجب أن نلاحظ بانه وان صح ان المستوى المعيشي في فلسطين ولبنان بالوقت الحاضر اعلى منه في الاقطار الاخرى فان هذه الحالة لن تستمر في المستقبل الى وقت طويل ، اذا ما نظمت سوريا والعراق استغلال مواردها الطبيعية تنظيما كافيا لانهما اغنى بالموارد الاولية .

اما الاسباب التي تجعل فلسطين ولبنان اكثر تقدما بالمستوى المعيشي فهي :

١ - بالنسبة لفلسطين فمن الاسباب الهامة التي ادت الى ذلك وجود راسمال كبير فيها ، ومن اسباب وجود هذا الراسمال تدفق الراسمال الاجنبي على البلاد في المدة الاخيرة . ولكن يجب ان يلاحظ بان الرأسمال الموجود في فلسطين ذاته لو استغل بالعراق وسوريا - وهما أغنى من فلسطين بالموارد الطبيعية - لادى الى انتاج اوسع .

٢ - وكذلك فان في لبنان راسمال كبير كان من مصادره المهمة ما ارسله وما جاء به المهاجرون اللبنانيون في اميركا .

٣ - في كل من لبنان وفلسطين صناعة متقدمة نسبيا عن صناعة سوريا والعراق وسنرى ان دخل الفرد في الصناعة على العموم اكثر منه في الزراعة . اما سبب تقدم لبنان وفلسطين بالصناعة فيعود بالغالب الى السبق في تأسيسها .

٤ - ومن الاسباب المهمة التي ادت الى وجود مستوى معيشي في لبنان وفلسطين اعلى منه في الاقطار العربية الاخرى انتشار التعليم في هذين القطرين ، والتنبه الاجتماعي بشكل عام وهذا التنبه يؤثر بالحياة الاقتصادية .

ولكن اذا امعنا النظر في جميع العوامل الآنفة الذكر نلاحظ انه جميعها يمكن توفيرها في الاقطار الاخرى كما سنرى في فصول لاحقه . فاذا اضفنا الى هذا ان الاقطار الاخرى اغنى نسبيا بالموارد الطبيعيه يمكن ان نستنتج انه اذا استغلت هذه الموارد فسيتحسن المستوى المعيشي في الاقطار الاخرى تحسنا واضحا .

اضف الى هذا ان في كل من لبنان وفلسطين تزايدا مستمرا بالسكان وهذا التزايد لا بد من ظهور اثره بشكل انخفاض مستمر في المستوى المعيشي في الوقت الذى يرتفع فيه المستوى المعيشي في سوريا والعراق نظرا لزيادة استغلال مواردهما . وكان لبنان في السابق يعالج هذا التزايد في السكان بالهجره الى اميركا اما في المدة الاخيرة فان الابواب قد اغلقت في وجه هذه الهجره .

ان من اوضح الفوائد الاقتصادية للوحدة العربية انها تجعل من الممكن توزيع الموارد الانسانيه بشكل يأتي بافضل الفوائد الاقتصادية للجميع . وهذا التنظيم للموارد الانسانية يشمل الامور التالية

١ـ تشجيع هجرة السكان من المناطق المزدحمة والفقيرة بالموارد الطبيعيه الى المناطق القليلة السكان والغنية بالموارد الطبيعية . ولعل اكثر قطر عربي في حاجة الى الهجرة الى الخارج هو لبنان وكان كثيرون من سكانه يهاجرون في السابق الى اميركا اما الآن فيمكن توجيه هجرتهم الى الداخل فتستفيد البلاد العربيه من جهودهم استفادة كبرى . وهنالك مناطق كثيرة يمكن ان تجرى الهجره اليها ـ طبقا لبرامج معدة من قبل أهم هذه المناطق الجزيرة الفراتية والعراق عموما .

ولكن من الواضح ان هناك عقبات في وجه انتقال السكان على نطاق واسع . فهنالك العقبه السياسيه وهي وجود دول مختلفة في المناطق العربية ثم هنالك عقبه عدم تيسر الامن الكافي في كثير من المناطق . وهنالك العقبة الاقتصاديه وهي توفير الرأسمال الضروري للمهاجرين كتأمين البيوت والادوات الزراعيه لهم ولكن كل هذه العقبات يمكن تذليلها .

٢ ـ اقامة الصناعة بشكل عام في المناطق المزدحمة بالسكان والزراعة في المناطق الاقل ازدحاما بالسكان لان الصناعة تستوعب عددا أكبر من الناس ولان صرف جهود السكان في المناطق المزدحمة بالسكان في الصناعة يأتي بنتائج اقتصادية افضل من صرفها بزراعة اراضي غير جيدة .

ولكن الصناعة لا يمكن ان تنمو في الاقطار المزدحمة على نطاق واسع الا على اساس خطة انتصادية شاملة للبلاد العربية باجمعها تفتح بموجبها الاسواق العربية للمنتوجات الصناعية التي تنتجها الاقطار المزدحمة المتخصصة في الصناعة .

الا ان البلاد العربية لا يمكن ان تفتح ابوابها لصناعة الغاية منها استيعاب عدد اكبر من الاجانب الذين قد يفرضون على البلاد كما هو الحال في الصناعة اليهودية في فلسطين ، لان مثل هذه الصناعة لا تتفق مع الخطة الاقتصادية العامة للبلاد العربية وانما غايتها زيادة الاجانب في البلاد فقط .

٣ - بالاضافة الى انتقال السكان بشكل دائم والى ايجاد الصناعات في المناطق المزدحمة حسب خطة انتصادية شاملة ، فان الاقطار العربية تستطيع ان توجد عملا لعمال المناطق المزدحمة في بعض الفصول كما يحدث بالفعل في الوقت الحاضر حين ينتقل كثير من العمال اللبنانيين في فصل الحصاد الى حوران وجبل الدروز للمساهمة في العمل الزراعي هناك ويرجعون في فصل الشتاء .

وستتضح هذه الامور اكثر في الفصول التالية .

الموارد الطبيعية

١) الموارد الزراعية

الارض . ما يصلح للزراعة وما لا يصلح

(١) تنوع المناطق الزراعية

١= تنوع التربة

ب= تنوع المناخ

ج = الامطار

(٢) مياه السوى

١= في العراق

ب= في سوريا

ج = في فلسطين وشرق الاردن

(القوة الكامنة)

(٣) المراعي

(٤) الغابات

(٥) الحيوانات

١= في العراق

ب= في سوريا

ج = في شرق الاردن

د = في فلسطين

(٦) الاسماك

٢) الموارد المعدنية الهامة

١= البترول

ب= البوتاس ورواسب البحر الميت

ج= الفوسفات

٣) الموارد الاخرى

١= مواد البناء

ب= ملح الطعام

ج= المعادن الفلزيه

د= الفحم واشياء اخرى

هـ = الآثار والزارات ومرافق الاصطياف

٤) درجة تنوع الموارد

الفصـــــل الثانـــــي

الموارد الطبيعيـــــة في البلاد العربيـــة

١) الموارد الزراعية

١ - الارض

تزيد مساحة البلاد العربيه التي يشملها هذا البحث وهي العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن عن ٦٧٤،٠٠٠ كيلو مترا مربعا ، موزعة كما يلي :

مساحة العراق	٤٥٣،٥٠٠	(١)
مساحة سوريا	١٧١،٠٠٠	(٢)
- لبنان	١٠،٠٠٠	(٢)
شرق الاردن (اكثر من)	١٢،٦٠٠	(٣)
فلسطين	٢٧،٠٠٠	(٤)
	٦٧٤،١٠٠	

ولكن القسم الاكبر من هذه الأراضي غير قابل للزراعة لانها تشمل صحارى واسعة كصحراء الشام وصحراء بير السبع في جنوبي فلسطين ، كما تشمل جبالا جرداء ، ومستنقعات . اما الاراضي الصالحة للزراعة فتزيد مساحتها عن ١٥٠،٠٠٠ كيلومترا مربعا موزعة كما يلي :

بالعراق	٩٢،٠٠٠	(٥)
بسوريا ولبنان	٤٠،٠٠٠	(٦)
بشرق الاردن	١٠،٠٠٠	(٧)
بفلسطين	٨،٠٠٠	(٨)
	١٥٠،٠٠٠	

---

(١) حمادة : النظام الاقتصادي في العراق ص ٦٣

(٢) تقرير عن الحالة الاقتصادية ١٩٤٢ ص ٣٩

(٣) تقرير اللجنة الاقتصاديه لحكومة شرق الاردن ص ١٢ ويشمل هذا الرقم الاراضي الواقعة بين الخط الحديدي الحجازي شرقا والغور غربا فقط ولا يشمل الصحراء

(٤) حماده ، النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٤٣

(٥) حمادة : النظام الاقتصادي في العراق ص ٦٤

(٦) حمادة ، النظام الاقتصادي في سوريا ص ٢٩

(٧) تقرير مدير الزراعة في شرق الاردن

(٨) حمادة النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٤٤

والاراضي الزراعية تشكل القسم الاهم من ثروة البلاد ، ولذلك فان هذه البلاد العربية جميعها بلاد تغلب عليها الصفة الزراعية فانتاجها اكثره من المحاصيل الزراعية او الحيوانية ، وصادراتها اهمها من هذه المحاصيل ، كما ان صناعتها من النوع الذي يعتمد على المحاصيل الزراعية او الحيوانية لتكون مواد اولية لها . وجميع اجزاء البلاد متشابهة في الوقت الحاضر في اعتمادها الاول على الزراعة .

ولكن بالرغم من ان الاراضي الزراعية تشكل القسم الاهم من ثروة البلاد ، فانه حتى هذه تظهر تنوعا هاما غير قليل سنرى اثره واهميته في فصل الزراعة . وهذا التنوع مصدره اختلاف انواع التربه ، واختلاف المناخ ، وتوفر المياه للرى في بعض الاقسام دون الاقسام الاخرى ، وبالاختصار صلاحية بعض الاقسام لبعض انواع الانتاج الزراعي اكثر من الاقسام الاخرى . ولو احسن استغلال هذا التنوع في التربه والمناخ وتوفر المياه بايجاد تخصص انتاجي لزاد الانتاج زيادة هاما تبعا لتوزيعه على حسب الاستعداد الطبيعي ، كما ان من شان هذا التنوع ان يزيد في انواع المحاصيل الزراعية التي يمكن زراعتها في البلاد ، وان يوفر لجميع اقسام البلاد في اى وقت من اوقات السنه قسما كبيرا من مختلف انواع المحاصيل الزراعيه التي لا تستطيع ان تنبتها في فصل واحد بلاد ليس فيها من تباين المناخ والتربة مثل ما في هذه البلاد .-

(١) تنوع المناطق الزراعية

والان نعلق نظرة على الاراضي الصالحه للزراعة محاولين اظهار التباين الذى تحدثنا عنه :

١- خصوبة التربة

تختلف انواع التربة ومقدار خصوبتها اختلافا عظيما ما بين التربة ذات الخصوبة العظيمه والتربه الفاحله الجرداء التي لا تصلح لاى نوع من انواع الزراعة .

ففي العراق تربه خصبه جدا وخصوصا في السهل الذى تتألف منه دلته الفرات ودجله ، وسبب ذلك تراكم الطمي المجلوب بواسطة الانهار من الجبال البعيدة ، الا ان خصوبة التربه تتناقص كلما اتجهت من الشمال الى الجنوب والى ان تصل الى اقصى الجنوب حيث تستعيد خصوبتها ، وتسقى هذه المنطقه بواسطه مياه الرى .-

اما المنطقة الصحيدية الشمالية والشمالية الشرقية في العراق فالقسم الشمالي الشرقي منها شديد الخصوبه ومطره كاف اما القسم الجنوبي الغربي فتربته جفصينيه لا تصلح للزراعة .

وفي المناطق الجبلية سهول ووديان خصبة ويهطل فيها مطر يكفي لزراعتها .(١)

اما سوريا فقد حللت تربة اقسام مختلفة فظهر ان مقدار خصوبتها جيد ، اما المناطق التي اظهر التحليل فقر تربتها فقرها راجع الى اكثار استعمالها دون تسميدها ولذلك فانها اذا سمدت تعود جيدة (٢) .

اما فلسطين فيختلف مقدار خصوبة التربة فيها ولكنها على العموم خصوصا في انتاج الحبوب ليست شديدة الخصوبة . (٣)

وبالاضافة الى مقدار الخصوبة تختلف التربة من حيث نوعها ، فهناك تربة طينيه طموية واخرى رملية ، وثالثة ثقلية وغيرها خفيفة وتصلح كل تربة لمحصول اكثر من غيره .

من هذا نرى ان هنالك اختلاف كبيرا في نوع التربة ومقدار خصوبتها . وحينما توجد بلاد تختلف اجزاؤها المختلفة خصوبة فعليها ان لاتبداء استغلاء الاراضي الاقل خصوبة الا بعد ان تكون قد استنزفت الاراضي الاكثر خصوبة لان نفس المقدار من العمل والراسمال اذا صرف على ارض اكثر خصوبة جاء بانتاج اوفر .

ولكن الحالة في البلاد العربية كما سنرى ليست كذلك فهناك مناطق واسعه وغاية في الخصوبة تكاد لاتستثمر بينما توجد مناطق اخرى قليلة الخصوبة تصرف الجهود الكثيرة في محاولة استغلالها ولعل اهم سبب لهذه الحالة الشاذة سياسة الاستغلال في الانتاج التي حاولت كل بلد اتباعها في السنوات الاخيرة .

ب - المناخ :

يختلف المناخ اختلافا كبيرا بين انحاء البلاد المختلفة حتى ليوجد عندنا انواع مختلفة من المناخات .

١- المناخ شبه الاستوائي ويوجد في جنوبي العراق بالبصرة وسط العرب ، ولكن المناخ يتقلب في هذه المنطقة تقلبا شديدا بين الشديد في الصيف والبرد الشديد في الشتاء كما يتقلب بين الليل والنهار .(٤)

---

(١) حماده : النظام الاقتصادي في العراق ٧١ - ٧٢

(٢) حماده النظام الاقتصادي في سوريا ص ٣

(٣) حماده النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٤٥

(٤) حماده النظام الاقتصادي في العراق ص ٧٧

٢- المناخ القاري الشديد التقلب ويوجد في اواسط العراق كما يوجد في مناطق السهول السورية الداخلية . وهذا المناخ ايضا يتقلب كثيرا بين الصيف والشتاء وبين الليل والنهار ، وهو في اواسط العراق اكثر تقلبا منه في السهول السورية الداخلية ، اذ يبلغ التقلب في اواسط العراق حد كبيرا جدا ، فبينما يكون معدل الحرارة في بغداد في الظل في شهري تموز واب ان في الصيف ١١٠ فارنهيت يكون معدلها في شهري كانون الثاني وشباط اي في الشتاء ٦٢ فارنهيت وقد تصل احيانا الى درجة ٢٥ اي تحت درجة التجميد [١] ولايكثر هطول المطر في هذه الانحاء وان كان في السهول السورية اكثر منه في اواسط العراق .

٣- المناخ الصحراوي ، ويوجد في الصحراء .

٤- المناخ الجبلي المعتدل فيوجد في الجبال العراقية الشمالية ويسقط الثلج على هذه الجبال في الشتاء ويذوب في شهري اذار ونيسان فيسبب الفيضان [٢] وكذلك يوجد المناخ الجبلي المعتدل في الجبال اللبنانيه .

٥- الطقس المتوسطي المعتدل ويوجد بالمناطق الساحليه اللبنانيه والسورية والفلسطينية .

هذا عرض موجز لبعض انواع المناخات في البلاد يظهر تنوعها .

الامطار :

والتباين في الامطار من حيث كمياتها واوقات نزولها وتوزيعها في السنه لايقل عن التباين الموجود في تقلب الطقس ولنستعرض مقدار مايهطل من المطر في المناطق المختلفة لنرى مقدار هذا التباين .

في جنوب العراق يقل هطول المطر اذ يبلغ معدله سته قراريط يهطل معظمها بين منتصف تشرين الثاني ومنتصف اذار ونزولها غير منتظم اصلا وغير موزع توزيعا جيدا حتى قد يزيد هطول المطر في بعض السنين فيبلغ ٢٢ قيراطا وقد يقل فيبلغ قيراطين فقط .

اما مناطق العراق الصعيدية الشمالية والجبلية الشمالية الشرقية فامطارها اكثر غذارة اذ يبلغ معدلها للسنه في المناطق الصعيدية ١٥ قيراطا ويزيد عن هذا في الشمال وهي

---

(١) المصدر نفسه ٧٣

(٢) المصدر نفسه ٧٣

على العموم كافية للغلال ويسقط معظمها بين شهري تشرين الثاني ونيسان (١) .

فاذا جئنا الى السهول السورية الداخلية وجدنا الامطار غير غزيرة وسيئة التوزيع ويختلف معدل نزولها في المناطق المختلفة فيبلغ معدل ما يهبط من المطر في السنه حول الشام ١٠ فراريط الا انه يزيد عن ذلك في حوران وسهول حمص وتزيد غزارة الامطار في السهول الداخلية اللبنانيه كالبقاع وبعلبك .

اما الساحل فامطاره غزيرة ولكنها سيئة التوزيع ويبلغ معدل ما يهطل من المطر حول بيروت ٣٥ فيراطا في السنه (٢) ، اما في الساحل الفلسطيني فيبلغ معدل ٢٠ فيراطا فقط

ويسقط المطر في جميع الانحاء المتقدمة في اواخر فصل الخريف وفي فصل الشتاء فقط اما في الصيف فلا يسقط مطلقا .

نرى مما تقدم ان هطول المطر يختلف اختلافا كبيرا في المناطق المختلفة فهنالك اماكن لايكاد يهطل المطر فيها كالصحراء وهناك اماكن اخرى امطارها قليلة ، ومناطق ثالثة امطارها غزيرة ولكنها غير موزعة توزيعا جيدا . وبالاجمال فان امطار البلاد لايمكن الاعتماد الشديد عليها اما لقلتها او لسوء توزيعها ، وهذا يجعل الانتاج الزراعي معتمدا الى حد كبير على تقلبات الطقس التي لايمكن التحكم فيها فاذا جاء المطر قليلا في سنه من السنين او جاء سيء التوزيع جدا فشل الموسم واصيبت اقتصاديات البلاد باسرها باضرار شديدة نظرا لاعتمادها على الزراعة .

الا ان هنالك عاملا مهما لو استقل تقلل من اعتماد البلاد على تقلبات يصعب التحكم فيها وهذا العامل هو توفر مياه الري ، اذ بالرغم من ان كمية مياه الري والفيضانات هي ايضا نتيجة لامور طبيعية خارجة عن القدرة الانسانيه ، الا ان الانسان يستطيع باقامة السدود وانشاء الخزانات ان يتغلب الى حد كبير على كثير من الصعوبات الناشئة عن عدم مقدرته على التحكم بالعوامل الاخرى .

---

(١) عودة ، النظام الاقتصادي في العراق ص ٧٢

(٢) حماده النظام الاقتصادي في سوريا ص ٣١

(٣) حماده النظام الاقتصادي في فلسطين ص

مياه الري :

في مختلف انحاء البلاد مناطق واسعه يمكن ريها ، واليك مجموع مساحة هذه المناطق .

البلد	المساحة بالكيلو مترات المربعة	
بالعراق	٥١٠٠٠	(١)
بسوريا ولبنان	٦٠٠٠	(٢)
بفلسطين	٣٥٠	(٣)
	٥٧٣٥٠	

اما شرق الاردن فمجموع المساحة المنابلة للري منها ضئيلة .

وهذه المساحات يمكن ريها بواسطة الانهر اما مباشره (الري سيء) او بالمضخات كما ان هذه المساحات تشمل بعضها يمكن ريه بواسطة الابار الارتوازية .

اما اهم الانهر الموجودة في البلاد فهي التاليـة .

ا - في العراق :

ا - دجلة : (٤) ينشاء في تركيا ويجري نحو الجنوب الشرقي وتصل بالفرات عند القرنة حيث يصبان مجتمعين في الخليج الفارسي . طوله ١٨٥٠ كيلو مترا ، ويبلغ معدل تصرفه في فصل الفيضان ٤٥٠٠ مترا مكعبا في الثانيه وفي زمن الانخفاض ٣٠٥ امتار مكعبة في الثانيه ولكن بما ان الحاجة الى الري تكون على اشدها في اشهر الانخفاض فان زراعة شاطئية تتوقف على مقدار تصرفه في اشهر الانخفاض وهذه الكمية يمكن بالطبع زيادتها باقامة السدود لخزن المياه واهمية انشاء هذه السدود ليست فقط لحفظ المياه للري ، وانما لحفظ البلاد باسرها من خطر الفيضان وقد تم انشاء سد هام عليه هو سد الفراق او الكوت الذي يقدر مساحة مايمكن ريه من الاراضي حوله بـ ٥٠٠ ٠٠٠ هكتارا (٥٠٠٠ كيلو مترا مربعا) او ١ ٢٠٠ ٠٠٠ اكد .

ولدجلة عدة روافد يمكن استغلال قسم كبير منه مياهها للري واعظم هذه الروافد نهر

---

(١) حماده النظام الاقتصادي في العراق ص ٦٤

(٢) حماده النظام الاقتصادي في سوريا ص ٣٦

(٣) حماده النظام الاقتصادي في فلسطين

(٤) عبادة ، النظام الاقتصادي في العراق ص ٧٤-٧٩

التراب الاكبر الذى ينبع فى جبال كروستان شمال الموصل ويصب فى دجله جنوبي الموصل وطوله ٦٥٠ كيلو مترا .

وكذلك فان من روافد دجله التراب ولاحقد وهو ينبع فى جبال كروستان ويصب فى دجله جنوب سرناط وطوله ٤٥٠ كيلو مترا .

ومن اهم روافد دجله من الوجهة الاقتصادية نهر ديالي الذى ينبع فى الجبال الشرقية وطوله ٤٥٠ كيلو مترا وتقدر مساحة مايمكن ريه منه بـ ٤٠٠٠ كيلو مترا مربعا (اى مليون اكد) اذا انيمت السدود عليه ونظمت الاقنيه المتفرعة عنه

٢- الفرات ينشاء فى ارمينيا ويتجه الى الجنوب الشرقي حيث يلتقي بدجله عند القرنه فيكونان شط العرب ويصبان مجتمعين فى الخليج الفارسي طوله ٢٣٥٠ كيلو مترا ويبلغ معدل تصريفه عند هيت فى اشهر الفيضان ٢٤٧٠ مترا مكعبا بالثانيه .

وجميع روافده تقريبا تنضم الى المجرى الرئيسي ضمن الحدود السورية وهو يسير ٦٨٠ كيلو مترا ضمن الحدود السورية ، واعظم روافده خابور الفرات .

وكثير من السهول المجانعه حوله غنيه بالرواسب الطموية حتى ليمكن ان تصبح فى غاية الخصوبة وتنتج كميات كبيرة جدا من المحاصيل الزراعية اذا ما انيمت السدود الاقنيه المناسبة و وتزيد كمية المياه التى تجرى فيه فى وقت هبوطه عن الحاجات الزراعية الحالية كما انه من الممكن زيادة المساحات التى تروى منه زيادة كبيرة اذا انيمت السدود والقنوات (٢)

٣- شط العرب

يتكون من التقاء دجله بالفرات فى القرنه . طوله ١٨٩ كيلو مترا . على جانبيه اكبر جنائن النخيل فى العالم ويصلح لملاحة السفن الكبيره له رافد واحد هو نهر الكارون (٣)

وفى العراق بحر البحيرات والمستنقعات والاهدار التى تتكون من الفيضان ، وينتظر ان يجف قسم كبير منها اذا انيمت السدود لحفظ مياه الفيضان . ولاحدى هذه البحيرات وهي بحيرة الحبانيه قيمة كبيرة لانها ستستعمل كخزان للسيطرة على مياه الفرات ، وتقع هذه البحيرة بين الرمادى والفلوجة .

ولايستعمل فى العراق سوى جزء ضئيل من مياه الرى الموجودة فيها اذ لايزيد

---

(١) المصدر نفسه ٧٩-٨١

(٢) المصدر نفسه ٨١-٨٢

مجموع الاراضي المرويه بالفعل من ٢٧٥٠٠٠٠ اكر منها ١٥٠٠٠٠٠ اكر تروى سما و١٠٠٠٠٠٠ تروى بالمضخات و ٢٥٠٠٠٠ اكر تروى بالفيضان اما المساحة التى يمكن ريها من المياه المتوفرة العراق فتبلغ ١٤ مليون اكد ولكن لن يتم رى هذه المساحة الواسعه الا اذا بنيت السدود والخزانات . (١)

ب - فى سوريا ولبنان

اهم الانهر الموجودة فى سوريا هي :

١- الفرات وقد سبق وصفه وتقدر مساحة الاراضي التى يمكن ريها من مياهه فى سوريا وحدها بـ ١٧٠٠٠٠ هكتارا (١٧٠٠ كيلو مترا مربعا) ولكن المساحة التى تروى منه بالفعل فى الوقت الحاضر ضئيلة جدا .

٢- نهر العاصي وينبع من مكانين لبوه قرب بعلبك ، وما مارون طوله ٥٧٠ كيلو مترا ويجرى فى سهول حمص وحماه والغاب وانطاكية وجميعها سهول خصبه يختلف ادنى معدل تصرفه فى الاماكن المختلفة فيبلغ عند منبعه ١٠ امتار مكعبه فى الثانيه وفى كدور ١٨ مترا مكعبا فى الثانيه وشمال انطاكيه ٣٠ مترا مكعبا فى الثانيه . وبالرغم من ان مياه هذا النهر تستغل فى الوقت الحاضر للرى خصوصا فى منطقة انطاكيه وفى بساتين حمص وحماه الا ان مياهه تستطيع لان تروى مساحات اوسع بكثير من المساحات التى تروى حاليا وينتظر اذا استغلت جميع مياهه للرى ان يكون ذا اثر هام فى زيادة الانتاج الزراعي فى البلاد .

جـ : فى لبنان

٣- بردى : ينبع قرب الزبداني وهي تبعد ٤٥ كيلو مترا الشمال الغربي من الشام ويتجه شرقا ويصب فى بحيرة العتيبه . ويبلغ ادنى تصرفه فى عين الفيجة من ٤-٥ امتار مكعبه بالثانيه ، وتستغل مياهه للرى استغلالا جيدا جدا حتى لايصل شيء من مياهه الى بحيرة العتيبه فى فصل الصيف .

٤- الليطاني ينبع بالقرب من بعلبك ويصب شمالي صور طوله ١٤٠ كيلو مترا ويختلف معدل تصرفه فقد بلغ ٩١٣ م³ فى الثانيه فى ايار سنه ١٩٢٢ و ٣٨١ م³ فى الثانيه فى سبتمبر من تلك السنه ويستغل هذا النهر قليلا فى الوقت الحاضر لغابات الرى ويمكن زيادة استغلاله

---

(١) المصدر نفسه ٨٢-٨٤

وفى سوريا ولبنان انهر اخرى اقل اهمية للرى ولكن لبعضها اهمية لتوليد الكهرباء كاليرموك . ومن هنا نرى ان سوريا ولبنان ايضا غنيتان بمياه الرى المتوفرة لديهما ولكنهما ايضا لا تستغلان سوى جزء ضئيل من هذا المورد الهام . فقد قدرت الاراضي المروية فيهما فى سنه ١٩٢٦ ب ١٦٠٠٠٠ هكتارا (١٦٠٠ كيلو مترا مربعا) [١] وفى سنه ١٩٤٢ بـ ٢٨٠٠ كيلو مترا مربعا [٢] بينما تبلغ المساحة التى يمكن بها ٦٠٠٠ كيلو مترا مربعا [٣] اضعاف المساحة المروية .

جـ - فلسطين وشرق الاردن

فى فلسطين وشرق الاردن بعض الانهر التى يمكن استغلال مياهها للرى واهم هذه الانهر هي التالية .

١- نهر الاردن : ينبع من عين بانياس وبعض المصادر الاخرى شمالي الحوله ويتجه جنوبا الى ان يصب اخيرا فى البحر الميت . ويصب به فى خلال جريانه بعض الفروع الاتية من شرق الاردن مثل اليرموك وعين عرب والزرقا ، بالاضافة الى فروع اخرى تاتى فى فلسطين . معدل تصرفه ٥٠ مترا مكعبا فى الثانيه ويبلغ ٢٠٠ مترا مكعبا فى الثانيه فى اشهر الفيضان ، ولكن امكانيات استعماله للرى ضئيلة ، والامكانيه الوحيدة لزيادة مساحة مايروى منه هي بمشروع الحولة الذى يقدر انه يستطيع ان يروى ١٠٠٠٠٠ دونما (١٠٠ كيلو مترا مربعا) ، ولكن هذا المشروع ضخم التكاليف وهناك مشروع اخر بانشاء قناة جنوبي بحيرة الحولة ولكن فى وجه مثل هذا المشروع صعوبات عمليه كبيرة .

٢- نهر العوجه : نهر صغير ينبع بالقرب من راس العين ويصب فى البحر بالقرب من تل ابيب . معدل تصرفه ١/٢ - ٨ مترا مكعب بالثانيه تقدر مساحته ما يروى منه حاليا بـ ٤٨٥٠ دونما يمكن زيادتها ٧٠٠ دونما اخرى [٤] .

وبالاضافة الى هذه الانهر فان فى فلسطين عددا من الابار تستخرج المياه منها بواسطة المضخات ويقدر عددها بـ ٢٥٠٠ - ٣٠٠٠ بئرا كلها تقريبا فى السهل الساحلي وفى من

---

(١) حماده النظام الانتصادى فى سوريا ص٣٢-٣٦

(٢) يونه التنظيم الانتصادى للشرق الاوسط ص١١٢ (باللغة الانكليزية)

(٣) حماده التنظيم الانتصادى فى سوريا ص٣٦

(٤) حماده النظام الانتصادى فى فلسطين ص ٤٩-٥٠

ابن عامر ، وهذا بالاضافة الى عدد من الينابيع . (١)

وما دمنا بصدد المياه فلا بد من بحث القوة المائية التي يمكن توليدها من انهار البلاد .

نلاحظ مما تقدم ما يلي :

١- ان القسم الاهم من الاراضي الصالحة للزراعة موجود بالعراق ، اذ يبلغ ما في العراق من هذه الاراضي اكثر من ضعف ما في سوريا .

اضف الى هذا ان القسم الاهم من الاراضي التي يمكن ريها هي ايضا في العراق ويبلغ ما في العراق منها اكثر من ثمانية اضعاف ما في سوريا . وهذا يظهر لنا ان الامكانيات الزراعية في العراق تفوق الامكانيات الزراعية في اي قطر عربي اخر ، وان العراق بالتالي يستطيع ان ينتج من المواد الزراعية ما يفيض كثيرا عن حاجاته ويغطي اي عجز يمكن ان ينشاء في الاقطار الاخرى .

٢- ان سوريا وان كانت اراضيها الزراعية اقل من العراق ، الا ان مساحات الاراضي القابلة للزراعة فيها كبيرة وكذلك فمساحات الاراضي التي يمكن ارواؤها كبيرة . وعلى هذا الاساس فيمكن القول ان سوريا ايضا تستطيع ان تزيد انتاجها الزراعي زيادة كبرى بحيث يحقق جميع حاجاتها ويترك فائضا .

٣- اما لبنان فالاراضي القابلة للزراعة فيه قليلة والمناطق الاروائية من هذه الاراضي قليلة ايضا فاذا قدرنا ان نصف مساحته قابلة للزراعة تكون الاراضي القابلة للزراعة فيه ٥٠٠٠ كم فقط اي ١/٧ ما في سوريا وبعبارة اخرى فان لبنان ليس غنيا بالاراضي الزراعية ولذا فان انتاجه الزراعي لا يكفيه وسيظل دائما مضطرا لاستيراد كثير من حاجاته الزراعية من الخارج كما سنرى في فصل آخر .

٤- وكذلك فلسطين فان اراضيها الزراعية ليست واسعة . ومجال التوسع في الزراعة محدود جدا لكون جميع الاراضي القابلة للاستثمار فيها مستثمرة بالفعل ، ولذا فانها في الوقت الذي تزداد فيه حاجات الى المواد الزراعية بسبب ازدياد ضغط السكان فلن تستطيع ان تجد اراضي جديدة تزرعها وتضطر لان تبقى معتمدة على الاقطار العربية الاخرى لتزويدها بحاجاتها الزراعية

---

(١) المصدر نفسه ص ٥١ .

٥- اما شرق الاردن فلديها اراض زراعية واسعه بالنسبة لسكانها ، ولكن المناطق الاروائية تكاد تكون معدومة ، والمناطق الزراعية هناك تكاد تكون تحت رحمة المطيعة التامة ولذا فان شرق الاردن ايضا وان كانت تستطيع ان تنتج في سني الخصب ما يكفيها ويزيد عن حاجتها الا انها لاتستطيع ان تشعر بالاطمئنان التام لاعتماد زراعتها على المطر ، وهي مضطرة لان تسحب من فائض جاراتها الاقطار العربية من ان لاخر كلما شح المطر .

وسيتضح لنا كل هذا بشكل اوفى في فصل الزراعة .

القوة المائية :

ليس لدينا دراسات دقيقة لما يمكن توليده من الكهرباء بواسطة الانهر الا انه يمكن القول بان مياه دجلة تصلح لتوليد الكهرباء في القسم الشمالي من العراق وذلك نظرا لانحدار المجرى وسرعة جريان النهر هناك ، ولكن لايعلم مقدار مايمكن توليده من الكهرباء بهذا الشكل الا ان نهر الفرات لايمكن استخدامه لتوليد الكهرباء نظرا لان انحداره تدريجي وقليل (١)

اما في سوريا ولبنان فهنالك انهار كثيرة يمكن استعمالها لتوليد الكهرباء ، ويمكن القول على العموم بان امكانيات توليد الكهرباء في سوريا كبيرة حتى ان هناك من يقدرها بـ ٥٠٠٠٠٠ حصانا ولكن يبدو ان بهذا الرقم بعض المبالغة . والانهر السورية والتي يمكن استعمالها لتوليد الكهرباء هي العاصي وابرهيم واليرموك وفي لبنان الليطاني وابراهيم ونبع الصفا وسواهما . (٢)

وفي فلسطين ايضا مقدار من القوة المائيه اغلبها على الاردن وفرعه اليروك ، وتقدر القوة المائية في كليهما بـ ٣٠٠٠٠٠ حصانا وقد حصلت شركة روتنبرغ على امتياز بتوليد الكهرباء عن هذا النهر ولها هناك محطة بقوة ٣٤٠٠٠ حصانا وكانت تنوي انشاء محطتين اخريين ليصل المجموع الى ١٢٠٠٠٠ حصانا ولكنها عدلت .

من هذا نرى ان في البلاد العربية امكانيات كبيرة لتوليد الكهرباء ، ولايخفى ما للكهرباء من اهمية اقتصادية خصوصا للصناعة .

---

(١) حماده النظام الاقتصادي في سوريا ص ٣٦

(٢) حماده النظام الاقتصادي في العراق ٧١

٣- المراعي :

وفى البلاد العربية عدا الاراضي الصالحة للزراعة مساحات واسعه جدا من الاراضي فى مختلف الاقطار تنبت الحشائش الصالحة للمرعي ، وبالتالي يمكن بسبب وجود هذه المراعي تربية كثير من الحيوانات والمواشي .

واهم المراعي موجودة فى العراق وسوريا . فاما فى العراق فالمراعي على نوعين قسم لايمكن الاعتماد عليه لاعتماده الكلي على تقلبات المطر غير المنتظمة بالمدة وهذا القسم مؤلف من الصحراء والقفار الشمالية والاراضي الجنوبية التى لاتزرع بسبب قلة ما يصيبها من المطر وقسم اخر يمكن الاعتماد عليه وهو واقع فى المناطق الجبليه فى الشمال والشمال الشرقي وفى جوار الانهار والمستنقعات . ومن الممكن زيادة المراعي التى تعتمد عليها فى العراق باطلان مياه الانهر بين آن واحد على الاراضي المنخفضة فى الجنوب (١)

اما سوريا فهي ايضا غنية بمراعيها وبها ٣٣١٠٠٠ هكتارا من المروج التى تنبت بها الحشائش فتصبح صالحة لمرعي المواشي وتقع معظم هذه الاراضي فى القسم الشرقي من البلاد على محازاة الصحراء ، اما الصحراء نفسها فلا تصلح لها مرعى المواشي الا فى السنين التى تهطل بها نيها الامطار وعلى كل فلا يمكن الاعتماد عليها . (٢)

وكذلك فان فى شرق الاردن مساحات واسعه من الارض تصلح لان تكون مرعى اما فلسطين ففقيرة بمراعيها .

٤- الغابات

البلاد العربية فقيرة جدا باحراشها وبالرغم من ان المساحات التى يمكن تحديجها فى غاية الاتساع .

ففى العراق لايوجد الا قليل من الاحراش فى الشمال ولايزيد مجموع اشجار هذه الأحراش جميعها عن ٢٥٠٠٠٠٠ شجرة اهمها السنديان والسنار والدلب والكستنا والزعرور والجوز والبطم ولايستعمل خشبها الا للوقود وبعض الصناعات اليدوية البسيطة ولبناء السفن الصغيرة (٣) ويمكن زيادة الاحراج زيادة كبرى فى العراق خصوصا فى المناطق الجنوبية بعد

---

(١) حماده النظام الاقتصادى فى العراق ٧١

(٢) حماده النظام الاقتصادى فى سوريا ص ٣١

(٣) حماده النظام الاقتصادى فى العراق ١٠٧

ان يتم تجفيف المستنقعات والبحيرات بواسطة السدود المقترحة .

وفى سوريا ولبنان يعض الاحراش وبينها وند ندر ما فيها من الاحراش سنة ١٩٣١ بما مساحته ٢٢٠٠٠٠ هكتارا وبما فى ذلك الاسكندرونه فقد بلغت مساحة الاحراش سنه ١٩٤٢ مقدار ٣٧٤٠٠٠ هكتارا واهم اشجارها البلوط والصنوبر وهي ايضا لاتستعمل الا للوقود وبعض الصناعات البسيطة (١) .

اما فلسطين فهي فقيرة جدا باحراشها اذ ليس فيها سوى ٧٦ ميلا مربعا من الاحراش بينما تبلغ المساحة التى يمكن تحريجها ٦٢٥٠ ميلا مربعا (٢)

وكذلك فان شرق الاردن فقيرة بالاحراش

ولاشك ان للاحراش منافع كبيرة تستحق معها اهتماما شديدا فهي عدا عن انها توفر الخشب وحطب الوقود ، فانها تحسن منظر البلاد وتهيء ظلا تاوى اليه حيواناتها من الحر وتقلل جرف التربة المتسبب عن الامطار والسيول ، وتمنع تجمع الرواسب الترابية فى الطرق المائية وانبيه الرى فى الاماكن التى توجد فيها مثل هذه الطرق والانبيه ، ولذلك فلا عجب ان تهتم الحكومات المختلفة باعادة تحريش البلاد . فحكومة العراق عهدت الى الدكتور ايج الاختصاصي فى علم التحريج بان يدرس موضوع التحريج وانشات شعبه خاصة بالتحريج مهمتها تنفيذ مقترحاته ولكن هذه الشعبه الغيت ثم انشئت شعبه تابعه لوزارة الاقتصاد والمواصلات لدرس الوسائل اللازمة لزيادة الاحراش فى العراق المتوسط والجنوبي . (٣)

وكذلك فان الحكومة السورية والحكومة اللبنانيه مهتمتان بموضوع التحريج اهتماما خاصا وند وضعتا البرامج لايجاد الاحراش (٤) وند لاحظنا زيادة المساحة المغروسة بالاحراش فى سوريا .

وحكومة فلسطين ايضا تبدى اهتماما فى الموضوع حتى لقد انشات شعبة خاصة للتحريج سنه ١٩٣٥ وغاية هذه الشعبه ان تزيد احراش البلاد . (٥)

---

(١) حماده النظام الاقتصادى فى سوريا ص ١٠٧ وتقدير عن الحالة الاقتصادية فى سوريا ولبنان ١٩٤٢ ص ٦٦

(٢) حماده النظام الاقتصادى فى فلسطين ص٥٤

(٣) حماده النظام الاقتصادى فى العراق ص١٠٨

(٤) حماده النظام الاقتصادى فى سوريا ٤٣

(٥) النظام الاقتصادى فى فلسطين ٧٧ ص٥٦

٥ـ الحيوانات

تشكل المواشي والدواب قسما هاما من ثروة البلاد العربية حتى لتجد في العراق وسوريا عددا هاما من السكان يعتمدون عليها كمورد اساسي لرزقهم ومعيشتهم . ويكفي لبيان اهميتها ان نذكر ان العراق وحده قد صدر من الحيوانات وجلودها وصوفها ومصرنها وسمنها في سنه ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ ما قيمته ٧٥٨٣٠٨ دينارا . اما الكميات التي كانت موجودة في هذه المواشي فكانت كما يلي وهذا التقدير على اساس ما جبي عنه رسومه الكوده .

ا ـ في العراق

السنه	الغنم	الماعز	الابل	الجواميس
١٩٣٤ـ٣٤	٢٩٣٢٧٩٢	١٥٦٢٨١٧	٥٧٣٦٦	٥١٣٤٤
١٩٣٤ـ٣٥	٤٠٤٤٦٧٢	١٦٠٣٠٠٦	٦٨٥٩٠	٥٢٢١١
١٩٣٥ـ٣٦	٤٣٩٣٩٠١	١٨٤٠٧٣٩	٥٩٩٧٦	٥٢٢٦١

وبالاضافة الى هذه الحيوانات فقد قدرطه باشا الهاشمي عدد الابقار في العراق بنحو مليون راس وعدد الخيل بنحو خمسين الف راس .

والاغنام الموجودة في العراق على ثلاثة انواع العربي والعواسي والكردي وللنوع الاول صوف جيد يفوق صوف النوعين الاخرين ، اما صوف العواسي والكردي فيصدر الى اميركا ليصنع منه السجاد بينما يصدر صوف العربي الى فرنسا وانجلترا والاغنام في العراق ترى على العموم في الدرجة الاولى لاجل لحومها ولذا فلا يزال مجال تحسين النوع لغاية تحسين الصوف واسعا[1]

اما الماعز الموجودة في العراق فكثيره والبقر يوجد في جميع انحاء العراق . وجميع انواع البقر في حاجة الى تجويد النسل والابل تربيها القبائل وهي آخذة بالتناقص اما الخيول فتوجد في جميع انحاء العراق ومنها العربي الاصيل ومنها مايستعمل لجر العربات والنقل والحرث وفي الشمال العراق بالاضافة الى الحيوانات المتقدمة عدد من الحمير والبغال تستعمل للنقل الا انه ليس لدينا احصائيات ما عداد ها .

ب ـ في سوريا ولبنان

وفي سوريا ولبنان ايضا يوجد من الحيوانات البقر والاغنام والماعز والخيل والحمير

---

(١) حماده النظام الاقتصادي في العراق ص ١٠٩ـ١١٠ .

والبغال والجمال اكثرها فى سوريا اما الابقار فترى فى الغالب للحراثة . اما الاغنام والماعز فيربى اغلبها الماعز لاجل حليبها الذى تعمل منه السمنه ولاجل لحومها اما صوفها فمن نوع غير جيد وبعضه يصدر الى الخارج . وكذلك فان الجمال يربيها البدو لغايات النقل وتكثر الحمير والبغال والخيل فى القرى الداخلية وتستعمل للنقل ولا تزال طرق التربية مقيمة ومتاخرة .

وفيما يلي قائمة باعداد الحيوانات التى كانت فى كل من سوريا ولبنان فى سنتي ١٩٤١ و ١٩٤٢ (١)

النوع	الموجود فى سوريا سنه ١٩٤١ (بالالاف	الموجود منه فى سوريا سنه ١٩٤٢ بالالاف	الموجود منه فى لبنان سنه ١٩٤١ بالالاف	الموجود منه فى لبنان سنه ١٩٤٢ بالالاف	سوريا ولبنان معا سنه ١٩٤١ بالالاف	سوريا ولبنان معا سنه ١٩٤٢ بالالاف
الابقار والجواميس	٤٤٦	٤٨٩	٤٤	٢٥	٤٩٠	٥١٤
الاغنام	٢٧٣٥	٢٣٢٢	٣٤	٢٠	٢٧٦٩	٢٣٤٢
الماعز	٢١١٨	١٤١٩	٥٤٣	٥٠٠	٢٦٦١	١٩١٩
الخنازير	٤	٢	٤	٣	٨	٥
الخيل	٩٣	١٠٥	٨	٧	١٠٢	١١٢
البغال	٣٦	٤٣	٤	٨	٤٠	٥١
الحمير	٢٠٧	٢٣١	٣٥	٢٥	٢٤٢	٢٥٦
الجمال	٨٤	٤٤	٣	٣	٨٧	٤٧

من هنا نرى ان الاكثرية الكبرى من الحيوانات الموجودة فى لبنان وسوريا هي فى سوريا ويظهر تفوق سوريا بشكل خاص فى الابقار فقد كان لديها منها ١١ ضعفا لما كان فى لبنان منها سنه ١٩٤٢ وكذلك تتفوق سوريا بالاغنام اذ انه كان لديها اكثر من مئة ضعف لما كان فى لبنان منها فى سنه ١٩٤٢ وكذلك فان فى سوريا اربعة اضعاف ما فى لبنان من الماعز . وبما ان الماعز والاغنام والبقر هي اهم الحيوانات التى تستعمل للاكل ولصنع السمن ومنتوجات الحليب الاخرى وليس لدى لبنان الا كميات صغيرة منها فهى مضطرة الى الاعتماد على سوريا لتزويدها بما تحتاجه من اللحم ومن كثير من منتوجات الحليب . وكذلك فان فى سوريا كميات من حيوانات النقل وهي الخيل والبغال والحمير والجمال اكثر بكثير مما فى لبنان

---

(١) تقرير عن الحالة الاقتصادية فى سوريا ولبنان ١٩٤٢ ص ٦٧

ج . شرق الاردن

جميع الحيوانات المتقدمة الذكر موجودة ايضا في شرق الاردن ولكن ليس لدينا احصاء لها جميعها . وقد قدرت اللجنة الاقتصادية لشرق الاردن انه كان في تلك البلاد في سنة ١٩٣٣ ما يلي (١)

ضأن	٢٢٧ ، ٩٠٦
ماعز	٣٥٤ ، ٤٩٢
ابل	١٥ ، ٩٤٧

وليس لدينا تقدير للحيوانات الاخرى .

د - فلسطين

اما اهم الحيوانات التي تربى في فلسطين فهي الابقار والاغنام والماعز والخيل والبغال والحمير والجمال ، اما الابقار فيربيها العرب لاستعمالها للحراثة بينما يربيها اليهود في الغالب من اجل البانها ، وتستعمل الحمير والبغال والخيل للجر والنقل . اما اعداد ما كان من هذه الحيوانات سنة ١٩٣٧ فكان كما يلي :

اعداد الحيوانات في فلسطين على حسب احصاء سنة ١٩٣٧ (٢)

النوع	العدد
الابقار :	
	٣٤ ، ٩٧٠
الثيران	٣٦ ، ٨٠٠
ابقار الحليب	
(أ)	٢٠ ، ٠٠٠
(ب)	٣٠ ، ٠٠٠
(جـ)	٤٧ ، ٣٧٥
الجواميس	٦ ، ٠٦٤
الاغنام	٢٠٩ ، ٤٢٢
الماعز	٣٦١ ، ٤٢٤
الخيل	٢٠ ، ٠٥٣

(١) تقرير اللجنة الاقتصادية لشرق الاردن : ملحق رقم (٧)

(٢) النظام الاقتصادي في فلسطين ص ١٧١

البغال	٨،٩٨٩
الحمير	٩٢،٢٠٥
الجمال	٢٨،٠٨٥

وكانت قيمة هذه الحيوانات جميعها تربى على اربعة ملايين جنيها فلسطينيا . ولا يمكن زيادة الحيوانات في فلسطين الا بزيادة ما ينزع من الحشائش لتغذيتها نظرا لقلة المراعي في فلسطين .

ومن الجدير هنا ان نذكر ان نفس الملاحظات التي ذكرت بشان الاراضي تنطبق على الحيوانات الموجودة في البلاد العربية وهي ان العراق تستطيع ان تنتج فائضا منها وكذلك سوريا . اما لبنان وفلسطين فمضطرتان لاستيراد حاجاتها منها من سوريا والعراق ، وكذلك شرق الاردن في سني المحل .

٦- الاسماك

في العراق تكثر الاسماك في الخليج الفارسي وفي النهرين الا ان طرق صيده لا تزال ساذجة ، ويمكن صيد كميات من السمك حتى بالطرق الحالية - تفيض كثيرا عن حاجات العراق المحلية (١) ويصدر قسم من الاسماك الفائضة الى فلسطين .

وكذلك فان مياه لبنان وسوريا ليست غزيرة باسماكها . ففي المناطق اللبنانية الواقعة شمالي طرابلس وخليج جونيه وسان جورج كميات وافرة من الاسماك . وتوجد الاسماك في سوريا في بحيرات حمص وانطاكيه وفي نهري الفرات والعاص ، ويعتقد الخبير كروفل ان الاسماك الموجودة في لبنان وسوريا كافية لتوفير الطعام للاستهلاك المحلي (٢) كما يمكن اقامة صناعة لحفظ الاسماك على اساسها .

ويوجد اسماك في شرق الاردن بكثرة شديدة في خليج العقبة .(٣)

٢-) المرافق المعدنية الهامة

اذا استثنينا البترول ورواسب البحر الميت فليس هنالك ما يدل على وجود ثروات معدنية ذات قيمة اقتصادية في البلاد العربية .

---

(١) حمادة : النظام الاقتصادي في العراق ص ١٠٦ - ١٠٧

(٢) حمادة ، النظام الاقتصادي في سوريا ص ٤٠-٤١

(٣) حمادة ، النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٦٦ .

١ - البترول : اما البترول فموجود بكثرة خصوصا في العراق ، ويعتقد بانه موجود ايضا في سوريا في الجزيرة الفراتيه حول دير الزور وفي منطقة اللاذقية [١] . ومن الجائز ايضا وجود البترول في فلسطين وخصوصا في المنطقة الواقعه حول الطرف الجنوبي للبحر الميت [٢] الا ان البترول لايستغل في الوقت الحاضر الا في العراق ، والكميات الموجودة منه هناك كبيرة جدا .

فالعراق [٣] كما يعتقد اكثر الجيولوجيين قسم من المنطقة النفطيه الممتدة من رومانيا ومنابع النفط الروسية من باكو شرقا وراء البحر الاسود وبحر قزوين الى العراق وايران ويتالف نفط العراق من اربعة مستودعات كبيرة .

١ - المستودع الاول يبداء من زاخو ويمر بحمام العليل في جنوب الموصل ثم بكركوك وبابا كركر وطوز خورماتو وينتهي بقصر شرين .

٢ - المستودع الثاني يمتد من الفيارة في جنوب الموصل مارا بكفلرى وينتهي في جبل همرين في جنوبي غربي كفرى .

٣ - المستودع الثالث يبداء الحفر في جنوب الموصل على مسافة خمسين ميلا وينتهي في شمال مندلي .

٤ - المستودع الرابع في منطقة البصرة

وهذه المستودعات تستغلها الان ثلاث شركات تمثل مصالح دولية مختلفة وهي شركة نفط العراق وشركة نفط خانقين (وهي فرع لشركة النفط الانكليزية الايرانيه وشركة ترقية النفط البريطانيه المعروفة بشركة

وسيكون للنفط اثر بعيد جدا في التقدم الاقتصادي للعراق وذلك لسببين :

١ - ان حصة الحكومة من دخل النفط هي بمثابة راسمال للبلاد يمكن صرفه على المشاريع العمرانيه والاقتصادية ، وحصة الحكومة ليست ضئيلة فقد بلغت في سنه ١٩٣٤ - ١٩٣٥ مقدار ١٠١٨٨٨٦ دينارا وفي سنه ١٩٣٥ - ١٩٣٦ مبلغ ٨٨٩١٢١ دينارا وفي سنه ١٩٣٦ ١٩٣٧ بلغت ١٣٠٦٥٨ وكان معدل ما يقدر استخرج من النفط في كل سنه من هذه السنين حوالي ٤ ملايين طنا ويما انه يقدر ان الكمية التي يمكن استخراجها من ابار النفط العراقية ستبلغ ٨ ملايين

---

١) حماده النظام الاقتصادي في سوريا ص ٣٨

٢) حماده النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٦٢

٣) حماده النظام الاقتصادي في العراق ص ٨٤-٩١

طنا بالسنه فان حصة الحكومة ستبلغ فى ذلك الحين حوالي مليوني دينارا بالسنة .

وقد تمكنت الحكومة العراقية من وضع مشاريع عمرانيه انفقت عليها من حصتها من ايراد النفط .

٢- كما ان الاتفاقات المعقودة بين الحكومة العراقية وشركات النفط والتى بموجبها فان على الشركات ان تبيع البنزين والكيروسين وزيت الوقود باسعار رخيصة توجد فى البلاد وقودا بكميات وافرة واسعار رخيصة . وهذا من شانه ان تشجع التقدم الاقتصادى فى البلاد لانه يقلل تكاليف الالات التى تجرى على الوقود والتى تستعمل فى الزراعة (كالتركتورات وموتورات الضخ) والصناعة (مختلف الالات الصناعية) كما ان من شانه ان يقلل نفقات النقل .

ب : مرافق البحر الميت : اهم مرافق البحر الميت هي كلوريد الصوديوم وكلوريد البوتاسيوم وكلوريد المغنيسيوم وكلوريد الكلسيوم موزعة بوجه التقريب على الشكل الاتي :

	ملايين الاطنان
كلوريد البوتاسيوم	٢٠٠٠
بروميد المغنيسيوم	١٨٠
كلوريد الصوديوم	١١٠٠٠
كلوريد المغنيسيوم	٢٢٠٠٠
كلوريد الكلسيوم	٦٠٠٠

ويستعمل البوتاس كمصدر للبرساسيوم وهو من الاسمدة الهامة . ومتمم للسمادين الهامين الاخرين وهما الفوسفات والازوت ولايحل محلهما . ولايخفى ما للسماد من اهمية خصوصا ٧ بالنسبة لبلد يعتمد على الزراعة الى حد كبير . ولاشك بان الانتاج الزراعي فى البلاد جميعها يزيد كثيرا اذا استعملت الاسمدة المختلفة ومن جملتها البوتاس .

ويستعمل البوتاس ايضا فى صنع المتفجرات والادوية والاه والدهان والصابون والزجاج والاصباغ والورق وسواها .

اما البرومين فيستعمل بشكل بروميد الصوديوم وبروميد البوتاسيوم وبروميد الالومنيوم للتصوير الشمسي وللغايات الطبية ، الا ان اهم استعمالاته هو بشكل ديبروميد الاتيلين الذى يستعمل فى تكرير البترول لجعله صالحا لاستعمال السيارات كما انه يصلح لغايات اخرى كالصباغة والفنابل اليدوية وسواها .

اما كلوريد الصوديوم او ملح الطعام فرخيص رغم كثرة استعماله وكلوريد المنيسوم قليل الاستعمال وكذا كلوريد الكلسيوم .

وقد منح امتياز باستخراج رواسب البحر الميت لكرة نوتوميسكي وتولوك لمدة ٧٥ سنه تبداء من سنه ١٩٣٠ فاسسا شركة البوتاس الفلسطينية التي تستغل هذه الرواسب الان . وقد بلغ ما صدر من هذه الرواسب في سنه ١٩٣٦ ما قيمته ١٦٧/٩٥٤ جنيها فلسطينيا الان المعتقد ان استخراج البوتاس والبرومين سيزيد في المستقبل وكذلك كلوريد المنيسوم .

وقد وجد ان نفقات استخراج البوتاس والبرومين من البحر الميت ضئيلة جدا واقل من اى بلد اخر (١) .

حـ ـ الفوسفات: ذكران الاسمدة الاساسية هي البوتاسيوم والازوت والفوسفات ، وقد راينا توفر البوتاس في فلسطين ، اما الفوسفات فهو ايضا موجود بكثرة في شرق الاردن ويعتقد وست استاذ الكيمياء بجامعه بيروت الاميركية بان بالامكان استخراج سماد جيد بطريقة تجارية .

وبهذه المناسبة فاننا نذكران السماد الهام الثالث وهو الازوت سيصبح في الامكان صنعه في مصر ثم مشروع كهربه خزان اسوان وحينذاك فيصبح لدى البلاد العربية وهي بلاد زراعية كما قدمنا جميع الاسمدة التي تحتاج اليها ٨ من انتاجها المحلي .

٣ـ الموارد الاخرى: وفي البلاد العربية موارد اخرى اقل اهمية من الموارد المتقدمة ومن هذه الموارد .

ا ـ مواد البناء :

توجد في كثير من انحاء البلاد . في العراق توجد في الشمال وفي الصحراء الجنوبية وتجد صعوبة نقلها من استعمالها على نطاق واسع . وبالاضافة الى هذا فان حجر الكلس الموجود في المنطقة الصخرية الواقعة بين خانقين والموصل يصلح للسمنت وقد اسست شركة لصنع اسمنت من هذا الحجر باسم " شركة اسمنت ما بين النهرين " براسمال قدره ٨٥٠ الف جنيها ولكنها لم تنشيء بعد معملا (٢)

---

(١) حماده النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٥٧ـ ٦٠

(٢) حماده النظام الاقتصادي في العراق ١٤٠

وفى سوريا حجارة تصلح للبناء الا ان صعوبة نقلها تجد استعمالها ء الى المناطق التى توجد فيها ، وفى سوريا ايضا حجارة تصلح للسمنت وقد اسس فيها مصنعا للسمنت فى دمشق ولبنان غني بحجارة البناء وكذلك بالحجارة التى تصلح للسمنت وفى منطقة طرابلس معمل كبير لصنع السمنت (١) .

وفى فلسطين ايضا كميات كبيرة من حجارة البناء ذات الالوان المختلفة كما يوجد فيها تراب يصلح لصنع السمنت وفى حيفا مصنع للسمنت يستطيع ان ينتج ٣٠٠ الف طنا بالنسبة الواحدة . (٢)

وشرق الاردن غنيه بحجارة البناء ايضا .

ويوجد فى مختلف انحاء البلاد اتربة تصلح لصنع الفخ الخزف .

ب ـ ملح الطعام : رايا ان البحر الميت غني جدا بملح الطعام ، ويوجد الملح ايضا فى اقسام مختلفة فى البلاد ففى سوريا ولبنان يقدر مايمكن استخراجه سنويا من ملح الطعام بـ ٣٠٠٠٠ طنا (٣) اكما ان فى العراق ايضا كميات من وافرة منه (٤) .

جـ ـ المعادن الفلزية : اما المعادن الفلزية فالبلاد فقيرة جدا بها . فهنالك كميات ضئيلة من الحديد والكروم والمنجنيز والذهب فى الجبال السورية الشمالية (٥) ، كما ان بالعراق حسب ما هو معروف حتى الان كميات قليلة من النحاس والحديد والكروم والمنجنيز والزئبق وجميع هذه لاتصلح للاستغلال التجارى (٦) .

د ـ الفحم : لا فى البلاد كميات صغيرة من الفحم وهو على العموم من صنف ردىء ويمكن للبلاد ان تستغنى عن الفحم بالبترول والكهرباء .

وهناك قليل من الكبريت فى العراق وفلسطين .

ويوجد القير فى الالوية الشمالية فى العراق وقرب هيت كما يوجد فى سوريا فى الحلويين

---

(١) حماده النظام الاقتصادى فى سوريا ص ٣٦

(٢) حماده النظام الاقتصادى فى فلسطين ص ٦٣

(٣) حماده النظام الاقتصادى فى سوريا ص ٣٧

(٤) حماده النظام الاقتصادى فى العراق ص ١٠٢

(٥) حماده النظام الاقتصادى فى سوريا ١١٣٨

(٦) انظر حماده النظام الاقتصادى فى العراق ١٠٥

ودير الزور .

وفي كل من سوريا وفلسطين وشرقي الاردن مياه معدنيه ذات اهمية لاجتذاب المستحمين

هـ الاثار والمزارات ومرافق الاصطياف :

هذه المزارات من مصادر الايراد للبلاد لانها تجتذب الزائرين الذين ينفقون الاموال

اما الاثار فتوجد في جميع المناطق تقريبا ، ففي العراق اثار تاريخية على جانب كبير من الاهمية وهي تمثل الى مختلفه ودولا مختلفة قامت في بلاد مابين النهرين ولدى العراق مجموعة اثرية قيمة تمثل تاريخه (١) .

وكذلك فان في سوريا اثارا تاريخيه مهمة اهمها في الشام وتدمر (٢) وفي لبنان ايضا اثار قديمة اهمها في بعلبك .

وهنالك اثار مهمة في شرق الاردن وبشكل خاص في جرش والبطراء . وكذلك فان في فلسطين اثار ذات اهمية .

وهنالك بالاضافات الى الاثار المزارات الدينيه الهامة كمزارات وسيعه في العراق ومزارات فلسطين التي يؤمها الناس من جميع الاديان .

واخيراً فهنالك الاماكن مختلفة تصلح للاصطياف . واهم منطقة من مناطق الاصطياف هي لبنان الذي توجد اهم مصايفه في منطقتي المتن والشوف كما توجد بعض مصايفه في الجنوب × جزين - وفي زحله والبقاع ، وفي الشمال ، وهذه ومعظم هذه المصايف لها طرق جيدة ومستعدة استعدادا جيدا . (٣)

وفي العراق وسوريا وفلسطين بعض الاماكن الصالحة للاصطياف .

٤ـ درجة تنوع الموارد

على اساس البحث المتقدم لنحاول ان نرى مدى التنوع في موارد البلاد الاقتصادية واهمية هذا التنوع .

راينا ان البلاد العربية تتشابه جميعا في ان المورد الاساسي الذي لديها هو الارض وما تنبته من زرع وشجر وما يعيش عليها من حيوان وطير ، ولكن بالرغم من هذه الحقيقة

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) حماده النظام الاقتصادي ص ٤٧.

(٣) حماده النظام الاقتصادي في سوريا ص ٤٦

الاساسية فاننا نرى ضمن هذا التشابه تنوعا ذا اهمية ، وهذا التنوع نتيجة لتنوع المناخ في مختلف انحاء البلاد ولتفرع القرية ولوجود المياه في بعض المناطق دون المناطق الاخرى . وهذا التنوع في هذه الامور من شانه ان يفسح مجالا للتخصص الزراعي بان ينتج كل بلد مايصلح لتربته ولمناخه . الا انه يجب ان لايغرب عن بالنا ان التخصص الزراعي لن يكون نتيجة لعامل الامكانيه الطبيعية وحدها ، بل ان هنالك عاملا اخر مهما جدا هو في النهاية يقدر لنوع الانتاج الزراعي وهذا العامل هو القيمة الاقتصادية للشيء المنتج ولكن العامل الطبيعي له اهمية خاصة بانه يقلل التكاليف ولذا فيترك مجالا واسعا للربح الذي تقاس القيمة الاقتصادية بموجبه .

فالفائدة التنوع في الاراضي اذن هي امكانيه التخصص على اساس الصلاحية الطبيعية وزيادة انواع المحاصيل التي يمكن ان تنتجها البلاد وتوفير كثير من المحاصيل الزراعية لجميع انحاء البلاد في مختلف اوقات السنه . وستبحث هذه النقطة بالتفصيل في فصل الزراعية

وهنالك ملاحظة اخرى لابد من ذكرها وهي انه وان كانت الزراعة هي المورد الاساسي في البلاد جميعها فان بعض الاقطار التي يشملها بحثنا كفلسطين ولبنان لاتنتج من المحاصيل الزراعية مايكفيها وليس هناك مايدل على انها ستنتج من هذه المحاصيل في المستقبل مايكفيها ولذا فان من الفوائد الهامة التي يمكن ان تجنيها البلاد العربية بشكل تام من ايجاد وحدة اقتصادية انه بينما بعضها لايكفي نفسه ذاتيا بالمحاصيل الزراعية فانها جميعها تكفي نفسها من هذه المحاصيل الى حد اكبر بكثير . وسنعود الى هذه النقطة في فصل الزراعة مرة ثانيه ايضا

ويجب ان نلاحظ ايضا ان بعض اقسام البلاد تعتمد في زراعتها اعتمادا غير قليل على تقلبات الطقس التي لايمكن التحكم بها اعني المطر . فلو كانت زراعة البلاد باسرها معتمدة على المطر ومرت سنه قل فيها هطوله فتاثرت اقتصاديات البلاد تاثرا عظيما ولكن لما كان في البلاد اقسام اخرى فيها انهر عظيمة ولكن لما كان في البلاد اقسام اخرى فيها انهر عظيمة يمكن في المستقبل زيادة التحكم في مياهها باقامة السدود والخزانات والاقنية فان اعتماد البلاد على امور لايتحكم بها يصبح اقل من السابق .

واخيرا فمن الطريف ان نذكر ان الاسمدة التي تحتاجها بلاد زراعية كالبلاد العربية موجودة في اقطار مختلفة من البلاد - كل قطر به من السماء مايتم به القطر الاخر . فالبوتاس

موجود بكثرة في فلسطين والفوسفات موجود بكثرة في شرق الاردن ، ويوسعنا ان نضيف - رغم ان هذا خارج عن نطاق البحث الحالي - ان الازوت سيصبح في الامكان صنعه بمصر ، وبهذا تتوفر جميع الاسمدة الرئيسية للبلاد . وحبذا لو تجرى الاتفاقات لبيع هذه الاسمدة باسعار رخيصة في داخل البلاد - كما يباع البترول مثلا باسعار رخيصة في العراق - لما لهذه الاسمدة من تاثير شديد في رقي البلاد الزراعي .

اضف الى ما تقدم توفر البترول في العراق ، وهذا لو يمكن تيسيره بنفس الاسعار الرخيصة التي في العراق في الاقطار الاخرى . ولايخفى ما للبترول من اثر شديد في مساعدة تقدم الزراعة لانه يشجع استعمال المضخات للري لتكثير الزراعة الكثيفة والمشجرة والمروية كما انه يشجع على استعمال الات الحراثه الالية (التركتورات) ويكفي ان نذكر بهذه المناسبة ان رخص البترول في العراق ادى الى تقدم في الزراعة ، خصوصا من ناحية استعمال المضخات ففي سنه ١٩٣٤ بلغ عدد ماكنات الضخ في العراق ٢١٥٠ مجموع قوتها ٦٥٢٨٣ حصانا تستطيع ارواء ١٦٠٠٠٠٠ دونما اى نحو مليون اكر [1] اضف الى هذا ان رخص البنزين يشجع حركة النقل ذات اثر هام جدا في الحياة الاقتصادية للبلاد .

تلك بعض امكانيات الفوائد الزراعية لوحدة اقتصادية عربية . ولكن يجب ان لاننسى مطلقا بان قولنا بان صفة الزراعة تغلب على البلاد العربية لايعني ان البلاد لاتستطيع اقامة صناعات . فالصناعات على نوعين ثقيلة وخفيفة اما الثقيلة وهي صناعة الالات وادوات الانتاج لايمكن ان تقوم الا في مكان يتوفر فيه الحديد والمعادن الفلزية الاخرى والوقود ، ولكن فبالرغم من ان الوقود (البترول) متوفر بكثرة في البلاد العربية فان الحديد والمعادن الفلزية معدومة تقريبا ولذا فليس من الممكن اقامة صناعات ثقيلة .

اما الصناعات الخفيفة فيمكن انشاؤها حيث تتوفر موادها الاولية وسنرى ان كثيرا من المحاصيل الزراعية والحيوانيه تصلح مواد اولية لمثل هذه الصناعات ، وانه بسبب وجود هذه المواد الاولية توجد الان صناعات خفيفة في البلاد العربية ويمكن زيادة هذه الصناعات الى حد كبير .

ولكننا نقابل هنا نفس المشكلة التي قابلناها في الزراعة وهي ان المواد الاولية الصناعة

---

(١) حماده النظام الاقتصادي في العراق ص ١٠١

تتشابه اجزاء البلاد بانتاجها لانها كما قدمنا بلاد زراعية ولذلك فلا بد للمرء ان يتساءل عن امكانيه التخصص الصناعي . وهنا كما سنرى في فصل الصناعة فاننا سنجد اسبابا تدعو الى وجود التخصص الصناعي في بعض الاقطار اكثر من الاقطار الاخرى وهذا التخصص ضروري لجعل الاستغلال الجيد لموارد البلاد الزراعية والصناعية بمساعدة الموارد الانسانيه والراسمالية المحدودة في الوقت الحاضر . امرا ممكنا . وبعبارة اخرى فيجب ان تخصص بعض الاقطار العربية بشكل عام بالانتاج الزراعي بينما تخصص الاقطار الاخرى بشكل عام في الانتاج الصناعي وستتضح هذه النقطة في فصلي الصناعة والزراعة .

ولا بد لنا ان نذكر ان الموارد الموجودة في البلاد العربية - سواء الزراعية او الصناعية منها - غير مستغلة استغلالا وافيا - وان الاتحاد الاقتصادي هو افضل وسيلة لاستغلالها بافضل الطرق الممكنه .

تلك هي الفوائد التي يمكن ان تجنيها البلاد العربية من وحدة اقتصادية وهي فوائد لايستهان بها مطلقا ، وستكون ذات اثر فعال في التكوين الاقتصادي والتقدم الاقتصادي لجميع البلاد العربية . اما وسائل تحقيق هذه الفوائد فستبحث في جميع الفصول القادمة .

الفصـــل الثالـــث

الزراعـــه والوحدة العربيـــــة

١ـ الأراضي المزروعة والقابله للزراعه

أ ـ الاراضي التي يمكن زرعها والاراضي التي يمكن ريها · والمزروع والمروى منها ·

ب ـ أسباب عدم زراعه كافه الاراضي القابلة للزراعه ·

جـ ـ المناطق التي تزرع بالفعل : في العراق · في سوريا · في لبنان · في شرق الاردن · في فلسطين ·

٢ـ معدل الانتاج

مجموع غلة الهكتار ، من محاصيل مختلفة في مختلف الاقطار العربية ، صافي غلة الهكتار في الاقطار المختلفه · صافي نيمه ما ينتجه الفرد الواحد في الزراعة ·

٣ـ المحاصيل الزراعيه مصنفه على حسب نوعها :

أ ـ الحبوب :

(١) الحنطة

(٢) الشعير

(٣) الرز

(٤) حبوب أخرى

ب ـ المحاصيل التي تعد مواد أوليه للصناعة

(١) القطن

(٢) الحرير

(٣) التبغ

ج ـ الفواكـــه

(١) الحمضيات

(٢) التمر

(٣) الفواكه الاخرى ·

د - الخضـــر

٤- حقول الالبان وتربية المواشي

٥- قيمة مجموع الانتاج الزراعي وتوزيعها

٦- تنوع المحاصيل

١- المحصولات التي توجد في قطر دون الاقطار الاخرى

أ- التمر في العراق

ب- الرز في العراق

جـ- الحرير في سوريا ولبنان

د - بعض الفواكه في سوريا ولبنان

٢- المحصولات التي تكثر بشكل خاص في قطر واحد

١- الحمضيات في فلسطين .

٢- البطاطا في لبنان

٣- الاغنام والمواشي في العراق

٣- المحاصيل التي تنتج في جميع الاقطار وامكانيات التخصص فيها .

١- الحنطه

٢- الحبوب الاخرى

٣- التبغ

٤- القطن

٥- الخضار

٧- الاكتفاء الذاتي بالمحاصيل الزراعيه

أ - لكل قطر بشكل مستقل

١- العراق

٢- سوريا

٣- لبنان

٤- شرق الاردن

٥- فلسطين

ب- الاكتفاء الذاتي للبلاد العربية كوحدة واحدة

٨- الامكانيات الزراعيه

٩- التخصص الزراعي

١٠- اسس التقدم الزراعي .-

الفصل الثالث

الزراعة والوحدة العربية

ان الصفة الغالبة على البلاد العربية انها بلاد زراعية ففي العراق يعتمد نحو من ثمانين بالمئة من السكان على الزراعة (١) وفي سوريا يعتمد ٦٢ بالمئة على الزراعة (٢) وفي فلسطين يعتمد ٥٤ بالمئة من السكان عليها (٣) وفي شرق الاردن يعتمد على ٨٥ بالمئة من السكان عليها (٤) .

والمرجح ان الصفة الزراعية ستبقى الصفة الغالبة على البلاد العربية لانعدام المعادن الضرورية لتاسيس الصناعات الرئيسية الضخمة ، ولان في البلاد مرافق زراعية عظيمة يمكن ان تدر على السكان المشتغلين مرابح طائلة اذا اعتنى بها عناية كافية واذا تحسنت طرق استثمارها . اضف الى ذلك ان صناعة البلاد في الحاضر والمستقبل مضطرة للاعتماد على الزراعة في تجهيزها بالمواد الاولية .

١ـ الاراضي المزروعة والقابلة للزراعة :

قلنا ان في البلاد العربية اراضي واسعة قابلة للزراعة ولكن لايزرع في هذه الاراضي سوى نسبة صغيرة .

١ـ ففي العراق تبلغ مساحة الاراضي القابلة للزراعة ٩٢٢٠٠ كيلو مترا مربعا . ولكن الاراضي التي تزرع منها عادة ٧٧٧٠٠ كيلو مترا مربعا ، اي ان في البلاد ١٤٥٠٠

---

(١) حماده النظام الاقتصادي في العراق ١٦٧

(٢) حماده : النظام الاقتصادي في سوريا ص ٧٣

(٣) حماده ، النظام الاقتصادي في فلسطين ص ١١١

(٤) تقرير اللجنة الاقتصادية لشرق الاردن ص ٩

كيلو مترا مربعا قابله للزراعه ولكنها لم تزرع حتى الان ولكن الاراضي التى تزرع فى اى سنه فى السنين تتراوح بين عشر وخمس الاراضي الصالحه للزراعه وهذه نسبه غايه فى الضآله .(١) ومساحه الاراضي القابله للرى تبلغ ٥١٠٠٠ كيلو مترا مربعا لايزرع منها فى اى سنه سوى ٧٠٠٠ كيلو مترا مربعا (٢) .

وفى سوريا ولبنان يقدر مجموع الاراضي الصالحه للزراعه ٦١٠٠٠ كيلو مترا مربعا لم يستعمل منها سوى النصف ولكن المزروع منها فى اى سنه من السنين لايزيد على ١٦٠٠٠ كيلو مترا مربعا اى الربع تقريبا كما ان مجموع المساحة القابله للرى تبلغ مايزيد على ٦٠٠٠ كيلو مترا مربعا يروى سوى نحو ١٦٠٠ كيلو مترا مربعا (٣) .

وفى شرق الاردن تقدر مجموع مساحه الاراضي القابله للزراعه ١٠,٠٠٠ كيلو مترا مربعا لايزرع منها سوى ٤٦٠٠ (٤) .

وفلسطين تبلغ مجموع مساحه الاراضي القابله للزراعه فيها ٨٧٦٠٠٠٠ دونما تغرس كلها تقريبا (٥)

ب - اما اهم الاسباب التى ادت الى وجود هذه المساحات الواسعه من الاراضي التى بينها ما هو غايه فى الخصوبه بدون زراعه فهي التاليه .

١- قله السكان . ان عدد السكان فى البلاد التى يجرى بحثها قليل بالنسبة للمساحات التى يمكن استغلالها اذ لاتزيد كثافه السكان فى الاراضي القابله للزراعه فى العراق عن ٤٣,٤ لكل كيلو مترمربع ولايزيد فى المناطق الاروائيه عن ٤٩ وفى الجمهوريه السوريه ٥٣ لكل كيلو متر مربع بينما في مصر التي تتصف بجو اجتماعي مشابه للجو الموجود في سوريا والعراق تبلغ كثافه السكان في المناطق القابلة للزراعه ٤٥٠ شخصا لكل كيلو متر مربع (٦) .

وعلى ذلك فيكون من اسباب عدم زراعه كثير الاراضي عدم توفر الايدى العامله الكافيه اللازمه لزراعه هذه الاراضي . ولعل اكثر الاقطار العربيه شعورا بهذا النقص هو العراق الذى يقدر عدد الذكور الذين يقوون على مزاوله الاعمال من السكان الزراعيين فيه بأقل من ٥٠٠ الف نفسا .(٧) وهذا العدد اقل بكثير من ان يستطيع ان يكفي لزرع ٩٢٠٠٠ كيلو مترا مربعا

---

(١) حماده ، النظام الاقتصادى في العراق ص ١٦٥-١٦٨
(٢) بونه، التقدم الاقتصادى في الشرق الاوسط ١١٢
(٣) المصدر نفسه ص ١١٢ - ١١٧ وحمادة ، النظام الاقتصادي في سوريا ص ٢٦
(٤) تقرير مدير الزراعه وتقرير اللجنه الاقتصاديه لشرق الاردن
(٥) حماده ، النظام الاقتصادى في فلسطين ص ١١١-١١٢
(٦) حماده : النظام الاقتصادى في العراق ص ١٤
(٧) المصدر نفسه ص ١٩٦

من الاراضي ،خصوصا في طرق الانتاج التي تستعمل حاليا والتي تعتمد الى حد كبير على جهود الايدى العامله ولا تستعمل الا لآت الموفره للعمل الا الى حد قليل جدا . اضف الى هذا ان قسما كبيرا من هؤلاء هم من البدو انصاف الرحل الذين لا يمكن الاستفاده من جهودهم استفاده تامه . ويمكن التقليل من حده مشكله الافتقار الى الايدى العامله بالاكثار من استعمال الالآت الموفره للعمل كما قدمنا . ولكن بالنسبه للعراق هنالك مشكله اخرى تحد في القدره على استعمال هذه الالآت وهي عدم توفر طبقه من العمال الزراعيين تعمل باجور نقديه (١) ولا بد من توفر مثل هذه الطبقه اذا كان المراد زراعه الاراضي العراقيه القابله للزراعه باجمعها .

وسوريا ايضا تفتقر الى الايدى العامله اذا اخذنا بعين الاعتبار جميع الامكانيات الزراعيه فيها . فان عدد العمال الزراعيين فيها لا يزيد عن ٦٥٠ الف شخصا .(٢) بينما راينا ان الاراضي الصالحه للزراعه فيها تبلغ ٤٠٠،٠٠٠،٠٠٠ هكتارا . نعم قد يحتج بان بالنسبه للاراضي المزروعه حاليا فان هذا العدد من العمال ليس قليلا ،بل من الممكن ان يكون ازيد قليلا مما تتحمله الاراضي المزروعه حاليا ، ولكن اذا استثمرت جميع الامكانيات الزراعيه فان عدد العمال الزراعيين لا يكون كافيا ولذلك فلا شك بان اى برنامج لزياده استغلال الموارد الزراعيه فيها لا بد وان يصطدم بمشكله عدم توفر العدد الكافي من العمال . ولعل اكثر المناطق شعورا بالحاجه الى العمال الزراعيين منطقه الجزيره الفراتيه - وهي منطقه غنيه بمياهها وخصبه بتربتها ولكنها لا تزرع زراعه تامه لاسباب منها عدم توفر العمال الزراعيين والفلاحين فيها وكذلك شرق الاردن فان العمال اقل مما يلزم لاستغلال الموارد الزراعة . اما فلسطين ولبنان فيزيد العمال في كل منهما عن الحاجات الزراعية وسنرى اهمية ذلك فيما بعد .

٢- ولكن ليس الافتقار الى الفلاحين والعمال الزراعيين وحده هو السبب في عدم زراعة كافة الاراضي ، بل ان هنالك سببا اخر هو قلة الراسمال المستغل في الزراعة ، والراسمال والراسمال المشغل بالزراعة على نوعين المشاريع العامة الضخمة التي لا يستطيع القيام بها افراد لكثره نفقاتها ولكنها مشاريع ثابته تؤدي خدمات دائمة واهم هذا النوع مشاريع الري الكبرى وقد راينا في الفصل السابق المساحات الواسعه من الاراضي التي يمكن ريها سواء في العراق او في سوريا ولكن لا ترى في الوقت الحاضر لعدم توفر المشاريع الضرورية لريها .

---

(١) المصدر نفسه ص ١٩٧

(٢) بونه ، التقدم الاقتصادي لشرقه الاوسط ص ٢٤ - ٢٧

وهنالك الراسمال الخاص وهو يشمل الوسائل المستعملة في الزراعة وهي جميعها في البلاد العربية قديمة وبسيطه ولابد لتقدم الزراعة وزيادة مساحة الاراضي المزروعة من استعمال المحاريث الحديثة والمضخات والسماد الخ ...

٣-كثره المستنقعات خصوصا في العراق الجنوبي وهذه المستنقعات او الاهوار تتجدد كل سنه في فصل الفيضان واهمها بحر النجف وهو يقع غربي النجف وهور الحويزة ويقع شرقي العماره وهور سنكاف بين الدجله والفرات شمالي القرنه وهور عفك شرقي الديوانيه وهورابو دبس بين كربلا وشناته [1] . وكثير في هذه المستنقعات يصعب التخلص منها لانها اكثر انخفاضا من الانهر ولكن يرجى ان يكون لسدود الرى وخصوصا مشروع الجزيرة الحبانيه اثر في تجفيفها ، ومتى جففت يمكن زراعة ارضها والارض التي تقع حولها وهذا بالاضافة الى المزايا الصحية من تجفيفها .

وهنالك مستنقعات اخرى في غير العراق ولكنها اقل اهمية مثل مستنقع الحوله في فلسطين . ولكثرة هذه المستنقعات ، يصعب تجفيفها بسبب ضخامة الاموال اللازمة لهذه الغاية .

٤- وهنالك سبب اخر خاص بالعراق وهو وجود الاراضي الغلوية الناشئة عن الملح الذي تحتويه تربه الارض وهذا الملح ناتج عن تفاعلات في التربة بسبب التقلب الشديد في الطقس ومن صفات هذا الملح انه يعيق نمو النباتات واحيانا لينتلها ويساعد على بقاء الملح عدم وجود نظام وان للتصريف وليمكن معالجة هذه المشكلة بايجاد مصارف لنزح المياه وهنالك طرق اخرى كرى الاراضي بالثلم بدلا من اغراقها بالمياه واستعمال التظليل تخفف من مفعول هذه الاملاح [2] .

٥- واخيرا فان من الاسباب التي تحد من زراعة بعض الاماكن خصوصا في سوريا * والعراق عدم وجود استقرار تام وعدم توفر الامن الكافي بسبب الغارات البدويه ولكن هذا العامل يزول تدريجيا بسبب زيادة سيطرة الحكومات المركزيـة .

حـ - المناطق المزروعة

ا - في العراق [3]

١- شط العرب وهو معروف ببساتين النخيل المزروعة فيه

---

(١) حماده النظام الاقتصادي في العراق ص ٦٦ .

(٢) حماده النظام الاقتصادي في العراق ص ٦٧ - ٦٨

(٣) المصدر نفسه ١٦٨-١٧٠

٢- منطقة العماره وتقع بين العماره وقلعه صالح واهم مزروعاتها الرز ويزرع فيها الشعير والحنطة .

٣- منطقة الفراك الاسفل بين الناصريه وسوق الشيخ وبين الفرنه والجبارش وتكثر فيها زراعة الرز ويزرع فيها الدخن والذرة .

٤- منطقة الفرات وكانت مهمة بزراعة الحنطه ولكنها انحطت لتاخر وسائل الرى فيها

٥- منطقة الفرات الاوسط بين شط الهنديه وشط الحلة وبين المسيب والمسماوة وتروى بواسطة سدة الهنديه ويكثر فيها الرز والشعير .

٦- منطقة ديالى وهي على ضفتي نهر ديالي وهي مشهورة ببساتينها وفواكهها ويزرع فيها الشعير والحنطه شتاء والقطن والرز والتبغ صيفا ١

٧- منطقة الدجلة بين الكوت وسامراء على ضفتي دجلة وتعتمد على المضخات ويزرع فيها الحنطة والشعير شتاء والقطن والسمسم والذرة صيفا .

٨- منطقة الدليم وهي بين الرمادى والفلوجة على ضفتي الفرات وتصلح لزراعة الحنطة والشعير والقطن وتستخدم المضخات لريها .

٩- منطقة بغداد بين دجله والفرات واهم محصولاتها الشعير والقطن واكثرها يروى سيحا .

١٠- منطقة الزاب وهي بين الدجلة بالغرب من الموصل والزاب الاكبر وبين الزاب الاكبر والزاب الاصغر وتشمل سهول الموصل وسهل اربيل وسهل كركوك وتعتمد على الامطار واهم محصولاتها الحنطة والشعير .

١١- منطقة شهرزور بين ديالي الشمالي والحدود الايرانيه وتاخذ مياهها من ترع وجداول منحدرة من الجبال .

١٢- المنطقة الجبلية فى الشمال وهي تتمتع بمطر كاف وتنتج التبغ والكرم

ب - فى لبنان (١)

١- السهل الساحلي

٢- البقاع

---

(١) حماده النظام الاقتصادى فى سوريا ٣٠

جـ - فى سوريا

٣- سهول حمص وحماه

٤- سهول حلب وانطاكيه

٥- واحة الشام

٦- سهل حوران

٧- جبل الدروز

د - شرق الاردن (١)

١- سلسلة الجبال الرئيسية وفيها احراش ويزرع نسم كبير من اراضيها .

٢- الغور

٣- الاراضي الواقعه بين الجبال والخط الحديدى الحجازى .

هـ - فلسطين (٢)

١- السهل الساحلي الممتد من الناقوره حتى رفح ويزرع بالحمضيات والحبوب

٢- السهول الداخلية واهمها مرج ابن عامر وسهل الحوله وسهل بطوف وسهل صانور .

٣- التلال القريبة من السهول حيث يهطل المطر .

٤- وادى الاردن حيث توجد بعض عيون المياه بالاضافة الى نهر الاردن ويزرع فى هذا الوادى الحبوب والخضار والفواكه خصوصا الموز والبرتقال .

٥- بير السبع شبه الصحراوية ويزرع بها الشعير والقمح لا بالتقاوب .

٢- معدل الانتاج :

يختلف معدل الانتاج بين الاقطار المختلفة باختلاف خصوبة الارض المستعملة للزراعة وكثافة الايدى العاملة المستعملة على وحدة الارض وطرق الزراعة والعوامل الاخرى المشجعة للفلاح او المزارع على الاهتمام بالزراعة او المثبطة له ،، والجدول التالي يعطي فكرة عن كمية الانتاج الزراعي فى مختلف اقطار البلاد وقد اضيفت مصر لغايات المقارنة والاشارة الى الامكانيات

---

(١) تقرير اللجنه الاقتصادية ١٥

(٢) حماده النظام الاقتصادى فى فلسطين ١١٢-١١٥

معدل غلة الهكتار في السنة للسنتين ١٩٣٤ - ١٩٣٥ (١) .

	حنطة	شعير	رز	تبغ
العراق	٣٣٤ (١)	٦٠٩ (١)	١١١٢ (٢)	٧٦٠ (٣)
	٥٢١ (٢)	٦١٢ (٢)		
سوريا ولبنان	٧٩٥	١٠٩٢	٣٦١١	٦٧٣
القطر المصري	١٨٦٣	١٨٢٩	٣٣٣٧	

يرينا هذا الجدول ان العراق وهي ذات تربة شديدة الخصوبة غنيه بالرواسب المطمية ، وتتوفر فيها مياه الري الى حد كبير ، لايزال معدل الانتاج فيها اقل من سوريا كما ان كلا هذين البلدين لايزال معدل الانتاج فيهما دون مصر بكثير . لحق والسبب ليس راجعا الى التفاوت بالخصوبة بمقدار ما هو راجع الى الاسباب الاخرى .

فالاسباب التي تقلل الانتاج في العراق مثلا هي نظام التصرف بالاراضي (المحاصة) الذي لايشجع الفلاح على زيادة محصوله مطلقا ، (ونظام التصرف بالاراضي هو ايضا من الاسباب التي تقلل الانتاج الزراعي في سوريا) ثم ان الفلاح ليس نشيطا الى الحد الكافي ، وطرق فلاحته لاتزال متاخرة . يضاف الى هذا فيما يختص بالعراق ان كثيرين من المزارعين لايزالون يعيشون حياة شبه حياة البداوة فينتقلون من مكان الى اخر دون الاهتمام باستثمار المكان الذي يبذلون فيه الى اقصى حد ممكن ، ومن الاسباب الخاصة بالعراق ايضا وجود الاراضي الفلوية ، الا ان جميع هذه الاسباب يمكن ازالتها كما سنرى وبذلك يمكن زيادة الانتاج الزراعي زيادة كبرى .

ولدينا جدول اخر يعطي فكرة عن معدل نيمة الانتاج الزراعي بشكل عام في انحاء البلاد المختلفة وهي كما يلي :

---

(١) ماخوذ من حمدة ، النظام الاقتصادي في العراق ص ٧١ .

(٢)

(٣)

صافي قيمة انتاج الهكتار الواحد [١] (بالوحدات الاولية [٢])

العراق	٤٣
سوريا	٤٠
فلسطين	٣٩
مصر	١٢٨

ولعل من اسباب تفوق العراق على سوريا في صافي الانتاج للهكتار الواحد رغم ان سوريا متفوقة في مجموع غله الهكتار الواحد في اكثر الاصناف كما راينا في الجدول السابق ان اجرة العامل الزراعي في سوريا اعلى بكثير منها في العراق وقد رمعدل اجرة العامل الزراعي لليوم الواحد في سوريا في سنه ١٩٣٤ -١٩٣٥ ما بين ٤٠-١٠٠ ملا في اليوم بينما كانت في العراق ٢٠-٤٠ - ملا في اليوم [٣] . ان ان تكاليف العامل الزراعي او الفلاح كانت في سوريا اكثر من ضعف ما كانت عليه في العراق . وكذلك فان كثرة تكاليف العامل هي السبب الذي يفسر كون صافي قيمة الانتاج للهكتار في فلسطين اقل منها في كل من العراق وسوريا .

اما تفوق مصر الذي يزيد على اربعه اضعاف ما هو في العراق وسوريا وفلسطين فقد تفسيره يعود الى ان الايدي العاملة على الوحدة الواحدة من الارض (الهكتار في هذه الحالة) اكثر بكثير في مصر منها في كل من العراق وسوريا وفلسطين اضف الى هذا ان وسائل الري والطرق الزراعيه عموما اكثر تقدما في مصر .

اما لو اخذنا الفرد المشتغل بالزراعة كوحدة لقياس قيمة الانتاج بدلا من وحدة الارض فاننا نحصل على نتائج مختلفة . اذ ان صافي قيمة ما ينتجه الفرد الواحد في هذه البلاد هي كما يلي :

صافي قيمة ما ينتجه الفرد بالزراعة [٤] (بالوحدات الدولية :

العراق	٩٣,٢
سوريا	٩٧,٦
فلسطين	٢٥١,٥
مصر	٩٠,١

---

(١) بونه ، التقدم الاقتصادي في الشرق الاوسط ص ٣٦

(٢) الوحدة الدولية مقياس للقيمة وضعه الاقتصادي كلارك وهو البضائع والخدمات التي كانت تشترى بدولار اميركي واحده بين ١٩٢٥ - ١٩٣٤

(٣) بونه ، التقدم الاقتصادي في الشرق الاوسط

(٤) بونه ٣٥ ، التقدم الاقتصادي - - -

وهنا يزول التفوق الذى لمصر والذى رأيناه سابقا لان تفوق انتاج الوحدة الواحدة من الارض الحاصل من كثافة الايدى العامله ، هو يحدد ذاته سبب في قلة انتاج الفرد ولان انتاج الوحدة الواحده من الارض يوزع على عدد كبير من الناس ، اما تفوق فلسطين فراجع الى كثره استعمال الالات الزراعيه والى وجود زراعتها راسمال ضخم (زراعة الحمضيات) ولذلك فان انتاج الفرد فيها بسبب كثرة الراسمال المشغل بها أكثر بكثير من الزراعات التي يقل فيها راس المال .

٣) المحاصل الزراعية الرئيسية

لابد لنا لكي نعرف ما اذا كانت هنالك فائدة زراعية للبلاد العربية من اتحادها أن نجيب على الاسئلة التالية .

١ــ ما هي محاصيل البلاد الزراعية ؟

٢ــ أين توجد هذه المحاصيل وما هي الكميات التي توجد فيها ؟

٣ــ هل هنالك تنوع في المحاصيل بين اقسام البلاد المختلفه ؟

٤ ــ هل هنالك محاصيل يمكن زيادة التخصص بها في اقسام بشكل تنتج معه في تلك الاقسام بتكاليف اقل ، بينما تتخصص الاقسام الاخرى في محاصيل اخرى لتنتجها بدورها بكلفة تكاليف اقل ؟

٥ ــ هل يستطيع كل بلد من البلاد المذكورة ان يكفي نفسه زراعيا أم هو مضطر للاعتماد على البلاد الاخرى ؟

٦ ــ هل يستفيد كل بلد فائد اقتصاديه فيما لو لم يحاول سياسه اقتصاديه ضيقه اى اذا لم يحاول زيادة انتاجه الزراعي بقطع النظر عن التكاليف بل واقف على سياسة زراعيه عامة مبنية على اساس امكانيات التربة والتكاليف في مختلف انحاء البلاد ؟

ولا بد لنا للاجابة على هذه الاسئله من استعراض محاصيل البلاد الزراعية كلا على حدة .

تصنف المحاصيل الزراعية عموما الى الاصناف الاربعة التالية :

١ــ الحبوب

٢ــ المحصولات الزراعيه التي تعد موادا اولية للزراعة

٣ــ الفواكه

٤ــ الخضروات

الحـــــبوب

١) الحبوب هي المحصول الزراعي الاساسي في البلاد واهمها الحنطة والشعير والذره والسمسم والارز وسواها وهذه الحبوب اما شتويه كالحنطه والشعير واما صيفيه كالرز والذره والسمسم .

١ـ الحنطة -

تزرع الحنطه في جميع المناطق العربيه وهي اهم محصول من محاصل الحبوب ولكي ندرك اهميتها يجب ان نعرف مساحات المزروع منها ومقدار الغله الناتجة .

ا ـ في العراق (١)

السنة	المساحة المفرق حنطة بالهكتار	الغله بالاطنان
١٩٣٤ـ٣٥	١،٠١٠،٠٠٠	٣٧٥،٠٠٠
١٩٣٥ـ٣٦	١،٠١٠،٠٠٠	٣٠٠،٠٠٠
١٩٣٦ـ٣٧	١،٢١٤،٠٠٠	٥٣٥،٨٠٠

ب ـ في سوريا ولبنان (٢)

السنة	المساحات المغروسة بالهكتارات	الغلة بالاطنان
١٩٣٤	٥٥٥،١٥٧	٤٤٣،٠٤٢
١٩٣٥	٥٢٣،٢٦٠	٥٠٤،٠٣٥
١٩٣٦	٥٣٢،٦٠٠	٤٢٧،٣٩٠
١٩٣٧	٥٥٥،٨٠٠	٤٦٨،٨٤٥

الا ان القسم الاكبر من منتوج الحنطه ومن المساحات المغروسة حنطة توجد في سوريا وليس في لبنان كما يستدل من الارقام التالية

السنة	مساحة المزروع حنطة في لبنان بالهكتارات	الغلة بالاطنان
١٩٣٥	٦٧،٥٠٠	٣٠،٠٠٠
١٩٣٦	٦٦،٩٠٠	٣٠،٠٠٠

اما اليا في فمزروع بسوريا وهذا يظهر لنا ان لبنان انتجت في سنة ١٩٣٥ مقدار ١/١٧ من مجموع انتاج الحنطة تقريبا وسنة ١٩٣٦ مقدار ١/١٤ من هذا المجموع .

---

(١) حماده النظام الاقتصادي في العراق ١٧٣

(٢) النشرة الاحصائية لكل ٤ اربعة اشهر ١٩٣٤ـ٣٧ (باللغة الفرنسية)

جـ - فلسطين (١)

السنه	المساحة بالدونمات	الغلة بالاطنان
١٩٣٤	١،٩٣٠،٧١٣	٨٥١٧١
١٩٣٥	٢،٢٥١،٠١٨	١٠٤،٣٥٣
١٩٣٦	٢،٣٢٠،١٤٠	٧٦،٠٥٩
١٩٣٧	٢،٢٥٨،٩٠٨	١٢٧،٤٢٠

وليس لدينا احصاآت تبين مقدار ما تنتجه شرق الاردن من الحنطة او مساحة الارض التي تزرعها حنطة ولكننا نعرف انها تنتج ما يكفي لاستهلاكها المحلي وتصدر علاوة على ذلك الى فلسطين وحدها ما بين ١٥،٠٠٠ - ٢٠،٠٠٠ طنا من الحنطه سنويا وباقي منتوجها يستهلك محليا .

نلاحظ من الجداول المتقدمه ان سوريا اكثر المناطق انتاجا للحنطة وانه بينما تكاد المساحه المغروسةحنطة في العراق ان تكون ضعف ما هي عليه في سوريا فان مجموع الانتاج يزيد في بعض السنين في سوريا عنه في العراق وهذا راجع الى الاسباب التي سبقت الاشارة اليها .

ولكن في كل هذين البلدين فان انتاج الحنطة - مثل سائر الانتاج الزراعي - اقل بكثير مما يمكن ان يصل اليه فيما اذا استغلت جميع الاراضي الصالحه للزراعة استغلالا جيدا . فقد قدر هوفلان المساحة التي يمكن زراعتها بالحنطه في سوريا ولبنان ب ٢،٠٠٠،٠٠٠ هكتارا ليمكن ان تنتج بمعدل ١٤٠٠ كيلوغراما للهكتار فيكون مجموع ما ينتج منها ٣،٠٠٠،٠٠٠ طنا في السنة اي حوالي ستة اضعاف ما ينتج حاليا . (٢)

ويمكن القول بان العراق تنتج من القمح ما يكفيها اما فلسطين فمضطرة الى الاعتماد الى حد كبير على المستورد من الخارج من الحنطه . وكذلك سوريا فانها تستورد في بعض السنين (واذا فصلنا لبنان فيمكن القول ان سوريا عادة تكفي نفسها بنفسها) قسما مما تحتاجه من الحنطة .-

---

(١) حماده : النظام الاقتصادي في فلسطين ص١٢٥

(٢) حماده : النظام الاقتصادي في سوريا ص ٧٦

وتعتمد زراعة الحنطة في جميع الاقسام ما عدا بعض اقسام العراق -على المطر ، ولذلك فقد رأينا أن مقدار الناتج من الحنطة لا يختلف فقد باختلاف المساحه المغروسة فيها لان هنالك عاملا آخر هو عامل المطر . ولذلك فان السنين السيئة المطر يقل فيها انتاج الحبوب الى درجة كبيره .

أما العراق فلا تعتمد زراعة الحنطه فيها على المطر وحده بل هنالك مناطق تروى فيها الحنطه وأهم هذه المناطق هي : (١)

(١) منطقة الفرات بين قرعة الصقلاوية وهو الشنافية

(٢) منطقة - - - السماوه وسوق الشيخ

(٣) - الخالص وهي واقعة بين ديالي ونهر دجلة

(٤) - العمارة

وأما المناطق المطرية في العراق فهي سهل الموصل وسهل سنجار وسهل اربيل وسهل كركوك وسهل كفري وسهل بازيان وهضبه رانيه وهضبه حليمه وسهل شهرزور (٢)

ويقترح بشأن زراعة الحنطة في البلاد :

١-أن يزيد انتاجها بحيث تسد جميع حاجات السكان في جميع انحاء البلاد

٢-أن تشجع زراعتها في المناطق الاكثر خصوبه والاقل تكاليفا وهي بشكل خاص السهول السوريه والعراق

٣-أن تزاد مساحه الارض التي تزرع حنطة دون اعتماد على المطر ، بل بالاعتماد على الارواء لانها اقل اعتمادا على امور لا يتحكم بها

والقمح من المحاصيل المهمة التي تدخل في التجارة بين مختلف انحاء البلاد ، خصوصا تلك التي تنتجه بكثرة بشكل يفيض على حاجتها وتلك التي لا تنتج منه ما يكفيها مثل سوريا ولبنان، وسوريا وفلسطين ، وشرق الاردن وفلسطين .

فقد بلغ المعدل السنوي لما أصدرته سوريا الى فلسطين بين سنوات ١٩٣٤-٣٧ من القمح ما قيمته ١٠٦،٦١٨ جنيها فلسطينيا ، ومن الطحين ما قيمته ٥٤،٥٤٤ (٣) كما ان فلسطين كما ذكرت قبلا تستورد من شرق الاردن من القمح ما زنته بين ١٥٠٠٠ - ٢٠٠٠٠ طنا

---

(١) حماده : النظام الاقتصادي في العراق ص ١٧٤ .

(٢) حماده النظام الاقتصادي في العراق ١٧٤

(٣) حكومة فلسطين : نشرة تجارية خاصة ١/٣٩

كل سنة اى ربع ما تستورده من هذه المادة [1] . ولا شك ان لبنان ايضا يعتمد الى حد كبير جدا على سد حاجاته من القمح على سوريا لان ما ينتج من القمح في لبنان لا يكفي الا لسد جزء صغير من حاجاته . الا انه ليس لدينا ارقام بمقدار ما يصدره من القمح من سوريا الى لبنان .

وسنرى ان هذه ليست المادة الغذائية المهمة الوحيدة التي تعتمد فيها اقطار عربية على اقطار اخرى الى حد كبير .

٢ ـ الشعير

والشعير ايضا من الحبوب التي تزرع بكثرة في مختلف انحاء البلاد ، وهو يستعمل علفا للمواشي والدواب وبعضه يدخل في تركيب الخبز الذى يصنعه المزارعون لاستهلاكهم كما ان نسما منه يصلح لصنع البيره .

وفي العراق تمتاز زراعة الشعير على زراعة القمح بانه اسرع نضجا واقل احتياجا للماء واقل تاثرا بملوحه الارض واقل تعرضا للامراض النباتية [2]

وكذلك يلاحظ في سوريا تزايد مساحة الارض المزروعة شعيرا بعد سنه ١٩٢٧ لمقدرته على تحمل تقلبات الطقس والآفات الزراعية اكثر من القمح [3] .

وفي فلسطين ايضا يلاحظ تزايد مساحه الاراضي المزروعة شعيرا للاسباب المتقدمه وكذلك هو الحال في شرق الاردن وهذا يظهر لنا ان اهمية الشعير اخذة بالتزايد ولذلك فقد اصبح من المهم جدا الاهتمام بنوعه وتنويع الغايات التي يستعمل من اجله .

ولنلق الآن نظره على مقدار ما يزرع منه ومقدار حاصلاته في الاقطار المختلفه من البلاد :

١ ـ في العراق [4]

السنه	المساحه بالهكتارات	الغله بالاطنان
١٩٣٤	١،٥٠٦،٠٠٠	٣٧٥،٠٠٠
١٩٣٥	٥٥٠،٠٠٠	٢٦٢،٠٠٠
١٩٣٦	٨٠٩،٠٠٠	٥٥٠،٠٠٠

---

(١) حماده ، النظام الاقتصادى في فلسطين

(٢) حماده ، النظام الاقتصادى في العراق ١٧٤

(٣) حماده ، النظام الاقتصادى في سوريا ٧٦

(٤) حماده ، النظام الاقتصادى في العراق ص ١٧٥

ب ٠- في سوريا (١) ولبنان معاً

	المساحة بالهكتارات	الغلة بالاطنان
١٩٣٤	٢٩٥،٤٠٠	٢٨٢،٠٩٠
١٩٣٥	٢٨٩،٢٩٠	٣٤٧،١٠٩
١٩٣٦	٢٩٤،٢٥٠	٣٠٨،١٠٠
١٩٣٧	٣٢٣،٥٥٠	٢٦٦،٤٣٦

وهنا أيضاً فان القسم الاهم من انتاج الشعير هو من سوريا دون لبنان كما يظهر من القائمه التاليه ٠

انتاج لبنـــــان من الشعير

ســـنه	المساحة المغروسه شعيراً بالهكتارات	الغلة بالاطنان
١٩٣٥	٣٢،٠٠٠	٢٨،٠٠٠
١٩٣٦	٣٢،٠٠٠	٢٧،٥٠٠

اى أن لبنان ينتج حوالى ١/١٢ من مجموع الشعير

ج ٠- في فلسطين (٢)

١٩٣٤	٢٠١،٠٢٣	٧٠،٣٠٨
١٩٣٥	٢٦٢،٧٩٣	٦٨،٩٠٥
١٩٣٦	٢٧٢،٣١٩*	٥٥،١٦٩
١٩٣٧	٢٢٣،٧٤٤	٧٥،٤١٧

أما أنواع الشعير المستعمل في العراق الاسمر والابيض وأكثر ما يشحن من الشعير الابيض ٠

وتنتج سوريا (٣) والعراق من الشعير ما يفيض عن حاجتهما ، أما فلسطين فكي في محصولها لسد حاجتها ، في هذه المادة الا في السنين المجدبه وهي لذلك تضطر احيانا الى استيراد كميه هامة منه من الخارج خصوصاً من سوريا وشرق الاردن فقد بلغ ما استوردته فلسطين

---

(١) النشرة الاحصائيه لكل اربعة أشهر ١٩٣٥ ـ ٣٧

(٢) حماده ، النظام الاقتصادي في فلسطين ص ١٢٥

(٣) حماده ، النظام الاقتصادي في سوريا ٧٦

سوريا وحدها من الشعير بين السنوات ١٩٣٤ - ١٩٣٧ ما نيمته ٨٢،٠٠٠ جنيها لكل سنه (١)

٣- الرز

يزرع الرز في العراق ، اما الكميات التي تزرع منه في غير العراق نضئيله لا تستحق الذكر

ويعد الرز من الحبوب المهمة في العراق اذ انه اهم الحبوب الصيفيه وثالث الحبوب جميعا في الاهميه .

ويحتاج الرز الى كميات كبيرة من المياه ولذا فتعتمد زراعته الى حد كبير على المياه المتوفره وفي السنوات التي شحت فيها مياه الرى كان محصوله قليلا .-

ومناطق زراعته هي ضفاف الانهر والمستنقعات وفي اسافل الدجله والفرات وفي الفرات الاوسط وفي منطقة ديالي وفي كردستان . واغلب محصول الرز في العراق يذهب للاستهلاك المحلي ولا يصدر منه كميات كبيرة بالرغم من ان الاقطار الاخرى في حاجه الى هذا المحصول لقله الاراضي الصالحة لزراعته عندها ، فلا ينتظر زيادته في العراق الى حد يكفي معه حاجات جميع البلاد العربيه الا اذا انشئت مشاريع الرى التي تكفل خزن المياه وحسن توزيعها . اما مع نظام الرى الحالي فقد رأت الحكومه ضرورة بتحديد زراعة الرز في الاوقات التي تدعو فيها الضروره الى الاقتصاد في مياه الرى .

وبالاضافه الى تحديد المساحه التي تزرع ارزا . فقد كان هنالك عاملين آخران اثرا في التقليل من زراعته وهما مكافحة انتشار الملاريا ، وانصراف الفلاحين عنه الى زراعه القطن (٢)

د - حبوب أخرى .

وهنالك حبوب اخرى تزرع في سائر انحاء البلاد منها الهرطمان وهو من الحبوب الشتويه ويزرع في العراق وسوريا ويعتبر من المواد الغذائيه المهمه التي يعتمد عليها الشعب .

والمسرجو (الذرة الصفراء) اهميه خاصه في سوريا وهو ثالث الحبوب اهميه هناك ويستعمل في الخبز كما يستعمل ورقه علفا للمواشي ولكنه لا ينبت على علو يزيد عن ١٠٠٠ متر وقد كانت مساحه ما زرع منه في سوريا سنه ١٩٣٧ مقدار ١١٤،٠٠٠ هكتارا ومجموع انتاجه ٩٤،٦٩٠ طنا . (٣) كان ١١،٠٠٠ هكتارا منها في لبنان مجموع غلتها ١٥،٠٠٠ طنا .

---

(١) حكومه فلسطين - نشره تجاريه خاصه ١٩٣٩ ص ٣

(٢) حماده ، النظام الاقتصادي في العراق ص ١٧٦

(٣) حماده ، النظام الاقتصادي في فلسطين ص ١٢٥

ومن الحبوب الاخرى المهمه الذره البيضاء والصفراء . واهميه الذره اخذه بالازدياد وقد بلغ وزن ما انتج منها في فلسطين وحدها سنه ١٩٣٧ مقدار ٦١،٠١٣ طنا [١] كما ان الاراضي المزروعه ذره في فلسطين تزداد ببطء سنه بعد سنه .

والعدس ايضا من الحبوب المهمه التي تزرع في جميع الاقطار وكذلك الفاصوليا والبازيلا والفول تزرع في جميع الاقطار ولها اهميه تعديويه كبيره .

ب) المحصولات التي تعد مواد اوليه للصناعه

اهم هذه المحصولات هي الحرير والقطن والتبغ ومواد الزيت كالسمسم وسواها .

١ـ القطن

نتيجه لتشجيع الحكومه في سوريا ، اخذت زراعه القطن تحتل اهميه في سوريا حتى لقد وصلت المساحه المزروعه قطنا سنه ١٩٣٨ مقدار ٣٥،٠٠٠ هكتارا [١]

وكان انتاج القطن في سوريا في المده التي سبقت الحرب كما يلي :

السنه [٣]	محصول القطن بالاطنان	
	غير محلوج	محلوج
١٩٣٤	١،٣٧٧	٢،٢٠٠
١٩٣٥	١٨،٥٠٢	٥٤٦
١٩٣٦	٢٠،٢٦٢	٦١٨
١٩٣٧	١٦،٢٥٩	٥،٦٥٠

وانواع القطن المزروع في سوريا هي البلدي والنوع الاميركي المعروف بـ "Lone star" والنوع المصري والنوع الاول هو اردأ الانواع ولكنه اكثرها زراعه . اما النوع المصري فجيد ولكنه لا يزرع الا في المناطق التي يمكن ريها والنوع الاميركي اثبت نجاحا بالزراعه الجافه وهو نوع جيد جدا ولذا فان الحكومة تشجعه [٤] . واغلب ما يزرع القطن في منطقتي اللاذقية وحلب .

وفي العراق ادخل القطن الى البلاد بعد الحرب الماضيه على اثر تجارب قامت بها بعثه زراعيه بريطانيه ، وقد قامت ابحاث لتحسين صنف القطن المزروع في العراق فاختبر نوع

---

(١) حماده : النظام الاقتصادي في فلسطين ص ١٢٥

(٢) حماده : النظام الاقتصادي في فلسطين ص ١٢٥

(٣) النشره الاقتصاديه ١٩٣٥ـ ٣٧ (بالافرنسية)

الميسوايت ولكن ما لبث أن ظهر نوع اخر ثبتت افضليته وهو نوع الاكالا ولذا فقد تقررت زراعته وحده . وقد انتجت العراق من القطن في السنتين الاخيره كما يلي [1] :

السنه	المحصول بالبالات	المصدر بالاطنان المتريه
١٩٣٣ - ٣٤	٥١٢	١٨٨
١٩٣٤ - ٣٥	٢،٠١٣	٤٩٣
١٩٣٥ - ٣٦	٥،٠٠٠	٧٦١

ويمكن أن تصبح زراعة القطن من الزراعات الهامة جدا في العراق وسوريا .

٢ - الحرير

ان مركز انتاج الحرير الاساسي في البلاد العربية في سوريا ولبنان وقد كان من الاعمال الزراعية الصناعية المهمة قبل الحرب الماضية حتى لقد قدر انتاجه السنوي قبل الحرب الماضية ب ٦٠٠٠ طنا في السنة ولكنه تضائل بعد الحرب الى حد كبير بسبب ظهور الحرير الصناعي وبسبب منافسة الحرير الاجنبي خصوصا وان الحرير الاجنبي اقل تكلفة واكثر انتاجه في لبنان واللاذقية [1] وفيما يلي جدول ما انتج منه [2] .

السنه	المنتج من الحرير بالاطنان
١٩٣٤	١٣٠٠
١٩٣٥	٩٤٦
١٩٣٦	٩٥٦
١٩٣٧	١٣٢٦

٣ - التبغ

والتبغ من المحصولات الزراعية المهمة التي تسد في كل قطر من الاقطار حاجات صناعية محلية هامة .

ويزرع التبغ في سوريا ولبنان والعراق وفلسطين

ففي سوريا كانت صناعة التبغ احتكارا حكوميا في العهد العثماني وبقيت كذلك حتى

---

(١) حماده النظام الاقتصادي في سوريا ص ٨٠ و ٨٢ العراد ص ١٥٩

(٢) النشرة الاقتصادية ١٩٣٥ - ٣٧

سنه ١٩٣٠ ثم تركت حرة نادى هذا الى تضخم شديد فى زراعته واخيرا اعيد الاحتكار وقد بلغ محصول التبغ فى سوريا ولبنان كما يلي : (١)

السنه	المحصول بالاطنان (٢)
١٩٣٤	٣٣٥٦
١٩٣٥	٢٠١٤
١٩٣٦	٥٤٠٩
١٩٣٧	٥١٧٩

والتبغ الذى يزرع فى سوريا يزرع فى الغالب فى اللاذقية ولبنان وهو على نوعين ابو ريحه وشكل البنت

أما فى العراق فاكثر مايزرع التبغ فى الموصل واقضية كوى سنجق وراوندون وكان فى الاصل يزرع نوع منه يعرف بالكردى وهو نوع غير جيد ولكن تجارب أجريت لتحسين نوعه بادخال أصناف التبغ الاجنبي كالصمصون واليانرة واليصمة وسواها كما جيء بعمال اتراك لتعليم زراعته ووزعت البذور المحسنه .

وقد قدر محصوله على أساس ما يجبى عليه من المكوس كما يلي : (٣)

السنه	التبغ الوارد الى المستودعات بالكيلوغرام	المنتج من التبغ المحسن
١٩٣٢ - ١٩٣٣	٢٥٦٠٢٦٨	٨١١٥٧٨
١٩٣٣ - ١٩٣٤	٢٨٦٩٣٧٧	١٨٥٢٥٠٠
١٩٣٤ - ١٩٣٥	٣١٠٥٦٠٨	٢٣٩٧٣٥٨

وفلسطين تنتج من التبغ مايكفي لاستهلاكها المحلي وقد انتجت منه كما يلي

السنه	الناتج بالاطنان
١٩٣٤	١٠١٢
١٩٣٥	١٠٣١
١٩٣٦	١٢٣٦
١٩٣٦	٢٣٧١

---

(١) حماده النظام الاقتصادى فى سوريا ص ٨١-٨٢

(٢) النشره الاقتصادية ١٩٣٥-٣٧

(٣) حماده النظام الاقتصادى فى العراق ١١٨

ويظهر أن العراق أفضل مكان لزراعة التبغ لان معدل غلة الهكتار الواحد من التبغ فيه تقدر بنحو ٧٦٠ كيلوغراما [١] بينما هو في لبنان ٦٠٠ كيلوغراما للهكتار وفي اللاذقية ٧٠٠ كيلوغراما للهكتار وفي فلسطين ٤٦٠ كيلوغراما للهكتار [٢] . اضف الى هذا ان الاصناف المحسنه منه في العراق تفوق الاصناف المغروسة في غيره وعلى هذا فيكون من الافضل ان يزداد تخصص العراق في هذا الصنف .

وهنالك محصولات زراعية اخرى ذات اهمية صناعية تفرع في مختلف الاقطار كالسمسم وهو يستعمل لاستخراج الزيت ويزرع في العراق وفلسطين وسوريا وبالاضافة اليه فهناك الكتان في العراق وشرق الاردن وزراعة نصب السكر في سوريا ولبنان وبعض الزراعات الاخرى الاقل اهمية .

ويجدر الاشارة هنا الى ان امكانيات زراعة نصب السكر في كل من العراق وسوريا واسعة ويمكن انشاء صناعة سكر على اساس ترقية هذه الزراعة .

جـ - الفواكه

لاعجب أن تكون البلاد غنيه بالفواكة نظر لملائمة الطقس فيها لنمو الكثير من اشجار الفاكهه ولتوفر المياه والتربه الملائمتين . ولاعجب ايضا ان تكون في البلاد انواع كثيرة من الفواكه نظرا لتنوع الطقس في الاقسام المختلفة من البلاد . واهم الفواكه التي تنتج بالنسبة لقيمتها واهميتها لاقتصاديات البلاد هي الحمضيات في فلسطين والتمر في العراق ثم تاتي بعدها الفواكه الاخرى كالزيتون والعنب والمشمش والتين وسواها .

١ الحمضيات

تزرع الحمضيات بالاكثر في فلسطين حيث بلغت المساحة المغروسة فيها سنه ١٩٣٨ مقدار ٣٠٠٠٠٠ دونما تقريبا فاذا قدرنا ان الدونم الواحد يتسع لخمسين شجره من الحمضيات نتج انه كان في فلسطين في تلك السنه ١٥٠٠٠٠٠٠ شجرة وكان اليهود يملكون حوالي ٥٦ بالمئة من هذه المساحات المغروسة بالحمضيات والعرب حوالي ٤٤ بالمئة الا انه يعتقد ان هذه النسبه قد تغيرت في اثناء هذه الحرب نظرا لان ما اهمل من الاشجار عند اليهود يفوق ما اهمل عند

---

(١) المصدر نفسه ١٨٠ - حماده النظام الاقتصادي في العراق ١٨١

(٢) النظام الاقتصادي في فلسطين ١٦٣

الحرب .

وقد كان محصول الاشجار الحمضية فى تزايد مطرد قبل الحرب كما يظهر من المصدر منه (واغلبه يصدر) فى السنوات التى سبقت الحرب (١) .

السنه	المصدر بالصناديق
١٩٣٥-٣٦	٥٨٩٧٣١٠
١٩٣٦-٣٧	١٠٧٩٠١١٠
١٩٣٧-٣٨	١١٤٠٨٩٦٤

وكان ينتظر اذا اطردت الزيادة بنفس النسبة السابقة أن يصل المصدر منه سنه ١٩٤٣ -٤٤ - السنه الحالية ٢٣٥٠٠٠٠٠ صندوقا اى ضعف ما كان عليه سنه ١٩٣٦ ولكن الواقع ان المحصول كله فى هذه السنه لم يزد على ٦٠٠٠٠٠٠ صندوقا اى نصف ما كان عليه سنه ١٩٣٦ وذلك بسبب اهمال الاشجار نتيجة للحرب ولعدم امكان تصدير محصولها او تصريفه باسعار مناسبة وقد قلع عدد كبير من اشجار البرتقال ويقدر ان المساحة المغروسة بالحمضيات نقصت بمقدار ٢٥٠٠٠ دونمات بالاضافة الى أن الباقي ليس كله بحالة جيدة .

كان القسم الاكبر من الحمضيات يصدر الى انكلترا بينما كان يصدر قسم منه الى المانيا (وقد تقلص المصدر الى المانيا بعد الحكم النازى) وهولندا وفرانسا ورومانيا والسويد وسواها الا ان الحرب قد حجبت جميع هذه الاسواق تقريبا .

وقد قدرت قيمة المحصول سنه ١٩٣٨ ب ٢٠٠٠٠٠٠ جنيها وكان المصدر من البرتقال يشكل ٩٥ بالمئة من المصدر من المحصولات الزراعية و٣٠ بالمئة من قيمة جميع المنتج من هذه المحصولات كما قدر الراسمال المشغل فيه بمقدار ٢٢٥٠٠٠٠٠ جنيها تقريبا وقدر ما يصرف على حفظها بالنسبة الواحدة ٣٠٠٠٠٠٠ جنيها تقريبا . ولكن حتى قبل الحرب كانت زراعة الحمضيات تواجه مشاكل خطيرة اهمها مشكلة التصريف التى تشمل ايجاد اسواق جيدة وتحويل قسم من المحصول الى مربيات وعصير واشياء اخرى وتنظيم الشحن والتعبئة والماركات . وقد اسست الحكومة مؤخرا مجلسا لمراقبة انتاج الحمضيات وتصريفها وسيعهد الى هذا المجلس بعد الحرب فى حل هذه

---

(١) حماده النظام الاقتصادى فى فلسطين ص ١٣٩

المشاكل . (١)

ومن الجدير ان نلاحظ ان ما يصرف من ٨ محصول الحمضيات الفلسطيني في الاقطار العربية المختلفة قليل في الوقت الحاضر ، ومن أسباب ذلك أن لبنان تنتج حمضيات وتحميها كما ان الحماية بين فلسطين والعراق وبعد المسافة يجعلان من العسير تصريف كميات مهمة من الحمضيات في العراق وكذلك فان مصر تفرض رسوما باهظة على الحمضيات الفلسطينيه الذاهبة اليها بسبب وجود الحمضيات عندها .

وهذا مثل من امثال أخطار السياسة الاقتصادية الزراعية فان فلسطين التي تنتج هذه الكميات الكبيرة من الحمضيات بتكاليف قليلة والتي اثبتت أن طبيعتها مناسبة للتخصص فيه لا تستطيع تصريفه في الاقطار المجاورة التي كان يحسن ان تتخصص في غير الحمضيات لان الحمضيات تنتج بتكاليف اقل في فلسطين وتحصل على حاجاتها من الحمضيات من فلسطين وتوجه جهودها الى اشياء اخرى .

وفي لبنان ايضا زراعة حمضيات وقد كانت مساحة المزروع منه هناك سنه ١٩٣٣ مقدار ٣٠٦٠٠ دونما ومحصوله ٣٣٤٦٠ طنا اغلبها يذهب للاستهلاك المحلي (٢)

٢- التمر

والتمر من اهم الفواكه التي تنتج في العراق ويقدر ما يصدره العراق من التمر الى الاسواق العالمية بما يزيد على ٨٠ بالمئة من مجموع التجارة العالميه في التمر ،

ولا توجد احصائيات للمساحة المزروعة بالنخيل في العراق وقد قدر السيد محمد الراضي مدير الزراعة العام عدد اشجار النخيل في العراق بـ ٣٥ مليونا وتقدر قيمة المصدر من التمر بالنسبة الى مجموع المصدر والمستورد المصدر بـ ٢٧٪ بالمئة وهذه نسبة عاليه ولاشك انها ترتفع اذا قسناها الى صادرات العراق في محصولاته وحدها .

وقد زادت اهمية التمر باهتمام الحكومة بالاعلان عنه وتنظيم كبسه وتعبئته وتحسين وسائل عرضه في الاسواق العالمية والاهتمام بمكافحة افاته وفي العراق انواع كثيرة في التمر اما المناطق التي يفرع فيها فاهمها شط العرب ثم منطقة بغداد ومنطقة الشتاته والرحالية وكربلاء

---

(١) حماده النظام الاقتصادي في فلسطين ص ١٣٧ - ١٤٥ ومعلومات خاصة من مجلس مراقبة الحمضيات

(٢) حماده النظام الاقتصادي في سوريا ص ٨٥

والفرات الاسفل والاوسط ومنطقة دجله السفلي (١)

ولا نعلم مقدار ما يصرف من محصول التمر العراقي في الاسواق العربية وقلما نجد اية محاوله لانشاء زراعة تمر في الاقطار الاخرى المبحوثة وقد يكون السبب ذلك عدم ملائمة الطقس في هذه البلاد وشدة ملاءمته في العراق ففي هذه الحالة يكون التفوق في العراق مطلقا وينتظر ان يبقى كذلك .

٣- الفواكه الاخرى

وهنالك فواكه اخرى مهمة بعضها يستعمل للاستهلاك المحلي وبعضها يستعمل اساسا لبعض الصناعات . واهم هذه الفواكه هي :

١- الزيتون ويكثر في سوريا ولبنان وفلسطين وقد قدر محصوله السنوي في سوريا ولبنان ٤٨٠٠٠ طنا وفي فلسطين ٥٠٠٠ طنا في السنه (٢) . ويستعمل قسم من هذا المحصول في الاستهلاك المحلي ويذهب القسم الاكبر منه لصناعة الزيت التي هي اساس لصناعة الصابون وسنبحث في فصل الصناعة .

٢- العنب

يزرع العنب في مختلف انحاء البلاد بكثرة فيذرع بكثرة في كل من سوريا ولبنان وقدرت مساحة ما يزرع عنبا في فلسطين بـ ١٥٠٠٠٠ دونما وفي شرق الاردن باكثر من ١٤٠٠٠٠ دونما وكان محصوله في سوريا ولبنان لسنه ١٩٣٣ مقدار ١٤٤١٨ طنا وفي فلسطين لسنه ١٩٣٦ مقدار ٤٥٥٠٠ طنا وفي شرق الاردن مقدار ٤٥٠٠٠ طنا (٣) .

ويزرع العنب في العراق ايضا بكميات وافية .

ويذهب قسم من العنب للاستهلاك المحلي وقسم اخر لصنع الزبيب وقسم ثالث لصنع الخمور وسيبحث في هذه الصناعة في فصل اخر .

وفي الفواكه المهمة الاخرى التي تزرع في البلاد المشمش الذي يوجد بكثرة في الشام وتعتبر سوريا ثالثة البلدان المنتجة لهذه الفاكهه في العالم ويذهب القسم الاكبر من محوله لعمل قمر الدين وبالاضافة الى هذه الفواكهه ففي البلاد فواكه اخرى كالتين والموز والبطيخ والتفاح

---

(١) حماده النظام الاقتصادي في العراق ص ١٨٣-١٨٧

(٢) حماده النظام الاقتصادي في سوريا ص ٨٤ والنظام الاقتصادي في فلسطين ص ١٤٦

(٣) حماده النظام الاقتصادي في سوريا ص ٨٧ وتقرير مدير الزراعة في شرق الاردن ص ١٥٠ حماده النظام الاقتصادي في فلسطين - حماده النظام الاقتصادي في العراق ص ١٨٧

والاجاص والخوخ وتنتج في انحاء البلاد للغايات المحليه على الغالب .

د - الخضروات

تزرع الخضروات الصيفية والشتوية في جميع الاقطار العربية للاستهلاك المحلي . الا ان المهم الملاحظة بان تكاليف انتاج هذه الخضروات يختلف اختلافا واضحا بين الاقطار المختلفة . مثلا فان تكاليف انتاج الخضار في فلسطين تبلغ حدا عاليا جدا بينما هي اقل من ذلك بكثير في سوريا ، ولذا فان الحكومة الفلسطينية تضع حماية جمركية عاليه على الخضراوات الواردة من سوريا الى فلسطين ، فلو رفعت هذه الحماية لامكن للمستهلك الفلسطيني ان يحصل على كميات اكبر من الخضار باسعار ارخص .

اضف الى هذا ان الانتاج المحلي للخضار في بعض الاقطار عدا فلسطين لايكفي حاجاتها وهذا يصدق على كل من لبنان وشرق الاردن اللتين تضطران الى استيراد قسم من خضارهما من سوريا .

٤- <u>حقول الالبان وتربيه المواشي</u> :

ذكرنا قبلا ان الاغنام والابقار توجد في البلاد بكثرة ولكنها على كثرتها لاتربى على الطرق الحديثة كما ان انواع الاغنام من حيث منتوجها من الحليب غير جيده ، وكذلك فان اكثر الابقار الموجودة في البلاد ليست جيده النوع .

والقسم الاهم من الابقار والاغنام لايربى لذاته وانما تاتي تربيته عرضا مع امور اخرى ولذا فلا تلقى تربية هذه الحيوانات من الاهتمام مايجدر بها ان تلقاه .

واهم الحيوانات التي تنتج الحليب هي البقر ، والغنم ، والماعز ، والجاموس ، والابل ويصنع حليبها سمنه وزبده وجبنا ولبنا ولبنة ، ولكن لاتوجد في البلاد سوى مصانع قليلة حديثة لانتاج هذه الاشياء فالسمنه والزبده يصنع اغلبها البدو بطرق ساذجة وكذلك الجبنة تصنع بطرق ساذجة اما اللبن فيضع عادة في البيوت وتعيش هذه الحيوانات على المراعي الموجودة في البلاد اثناء الشتاء والربيع وعلى ما يقدم لها من الحبوب والاطعمه الاخرى حين يجف الربيع ولكن لاتوجد لها زرائب حديثه كما لايوجد اهتمام كاف بتربيتها من حيث المحافظة عليها من تسرب الامراض والاوبئة .

وتبذل الحكومات الان جهودا لتحسين نوع الابقار والاغنام باستجلاب انواع جيدة من الخارج وتوليدها معها حتى تصبح اقدر على انتاج الحليب مما كانت سابقا .

ولا شك بانه بالنسبة لاهمية هذه المحاصيل للبلاد نظر لكثرة المواشي فيها فمن الضرورى زيادة الاعتناء بها وجعلها تتبع الطرق الحديثة .

وتوجد اكثر المواشي فى سوريا والعراق نظرا لكثرة المراعي فيها والسمنه من منتجات المواشي المهمة وهي من اهم صادرات العراق ولا شك ان فلسطين ولبنان تعتمدان الى حد غير قليل على ما تستوردانه من منتوجات الالبان من العراق وسوريا .

٥- قيمة الانتاج الزراعي وتوزيعه :

بعد هذا الاستعراض التفصيلي لانواع المحاصيل فى البلاد لابد قبل الوصول الى حكم نهائي على الزراعة ان نرى قيمة الانتاج الزراعي بشكل عام وتوزيع هذه القيمه بين الاقطار المختلفة وتوزيعها فى هذه الاقطار بين الزراعة المروية وغير المروية كما لابد لنا من الاشارة الى الامكانيات للمستقبل فى كل من هذه الاقطار . ويرينا الجدول التالي بالمقارنة بين الاراضي التى تفورع والتى يمكن زراعتها الامكانيات الزراعية واذا اخذنا نسبة ما يحدث من هذه القيمة من الاراضي المروية واخذنا بعين الاعتبار مجموع الاراضي التى يمكن ريها والتى وضحت فى الفقرة السابقة واضفنا الى هذا امكانيات الزيادة عن طريق تحسين وسائل الزراعة امكننا ان نتصور الامكانيات الزراعية فى البلاد .

قيمة المحصول على اساس محصول سنه ١٩٣٧ (١)

البلـــد	المساحه القابلة للزراعة	المساحه القابله للارواء	المساحه المزروعه كم ٢	المساحه المرويه بالكيلومترات المربعه	قيمة المحصول بملايين الجنيهات	قيمة الناتج من الاراضي المرويه بملايين الجنيهات
العراق	٩٢،٠٠٠	٥١،٠٠٠	١٣،٠٠٠	٧،٠٠٠	١٥،٥	١٠،٧
سوريا ولبنان	٦١،٠٠٠	٦،٠٠٠*	١٦،٠٠٠	٢،١٠٠	١٠،٤	٣،٠
فلسطين	٩،٠٠٠	٤٠٠	٩،٠٠٠	٤٠٠	٧	٤

٦ - تنوع المحاصـــيل

وضعنا في بدء البحث نائمة باسئله لا بد من الاجابه عليها قبل الوصول الى حكم على الفائده الزراعية لوحدة عربية . لنحاول الآن ان نجيب على هذه الاسئلة بشكل مباشـــر على اساس البحث المتقدم .

لقد رأينا ان البلاد العربيه تنتج انواعا مختلفة ومتنوعة من المحاصيل من حبوب

(١) بونه التقدم الاقتصادى فى الشرق الاوسط ص ١١٧

ولاشك بان بالنسبة لاهمية هذه المحاصيل للبلاد نظر لكثرة المواشي فيها نمن الضروري زيادة الاعتناء بها وجعلها تتبع الطرق الحديثة .

وتوجد اكثر المواشي في سوريا والعراق نظرا لكثرة المراعي فيها والسمنه من منتجات المواشي المهمة وهي من اهم صادرات العراق ولاشك ان فلسطين ولبنان تعتمدان الى حد غير قليل على ما تستوردانه من منتوجات الالبان من العراق وسوريا .

٥- قيمة الانتاج الزراعي وتوزيعه :

بعد هذا الاستعراض التفصيلي لانواع المحاصيل في البلاد لابد قبل الوصول الى حكم نهائي على الزراعة ان نرى قيمة الانتاج الزراعي بشكل عام وتوزيع هذه القيمة بين الاقطار المختلفة وتوزيعها في هذه الاقطار بين الزراعة المروية وغير المروية كما لابد لنا من الاشارة الى الامكانيات للمستقبل في كل من هذه الاقطار . ويرينا الجدول التالي بالمقارنة بين الاراضي التي تفرع والتي يمكن زراعتها الامكانيات الزراعية واذا اخذنا نسبة ما يحدث من هذه القيمة من الاراضي المروية واخذنا بعين الاعتبار مجموع الاراضي التي يمكن ريها والتي وضحت في الفقرة السابقة واضفنا الى هذا امكانيات الزيادة عن طريق تحسين وسائل الزراعة امكننا ان نتصور الامكانيات الزراعية في البلاد .

قيمة المحصول على اساس محصول سنه ١٩٣٧ (١)

البلـــــد	المساحة القابلة للزراعة	المساحة القابلة للارواء	المساحة المزروعة كم ٢	المساحة المروية بالكيلومترات المربعة	قيمة المحصول بملايين الجنيهات	قيمة الناتج من الاراضي المروية بملايين الجنيهات
العراق	٩٢،٠٠٠	٥١،٠٠٠	١٣،٠٠٠	٧،٠٠٠	١٥،٥	١٠،٧
سوريا ولبنان	٦١،٠٠٠	٦*،٠٠٠	١٦،٠٠٠	٢،١٠٠	١٠،٤	٣،٠٠
فلسطين	٩،٠٠٠		٩،٠٠٠	٤٠٠	٧	٤

٦ - تنوع المحاصيل

وضعنا في بدء البحث ثائمة باسئلة لا بد من الاجابه عليها قبل الوصول الى حكم على الفائدة الزراعية لوحدة عربية . لنحاول الآن ان نجيب على هذه الاسئلة بشكل مباشر على اساس البحث المتقدم .

لقد رأينا ان بالبلاد العربيه تنتج انواعا مختلفة ومتنوعة من المحاصيل من حبوب

(١) يونه التقدم الاقتصادي في الشرق الاوسط ص ١١٧

كالحنطه والشعير والرز والذره ومن مواد اوليه كالقطن والحرير والتبغ ومن فواكه كاليرتقال والتمر والزيتون والمشمش والبطيخ والتفاح ومن خضار كثيرة والان فاننا نعيد تصنيف هذه المنتوجات جميعها لا على أساس نوعها ولكن على اساس المكان الذى تنتج فيه والكمية التى تنتج فيها فى ذلك المكان وامكانيات التخصيص لنرى ما اذا كان هنالك تنوع فى المحاصيل الزراعية وما اذا كانت هنالك امكانيه لزيادة التخصيص .

١ـ المحصولات التى توجد فى قطر دون الاقطار الاخرى

نلاحظ اولا ان هنالك محصولات توجد فى قطر واحد دون الاقطار الاخرى اى ان لقطر واحد من الاقطار تفوقا مطلقا او شبه مطلق بها وهذه المحصولات هي :

أ ـ التمر يتخصص فى انتاجه العراق وينتجه بكميات كبيرة تكفى لحاجات البلاد العربية باجمعها وتترك فائضا كبيرا للتصدير للخارج ولا ينتظر ان تزرع الاقطار الاخرى اشجار البلح لعدم ملائمة الطقس فيها كما هو الحال فى العراق .

ب ـ الرز يتخصص به العراق ايضا دون غيرها وسبب ذلك حاجته الى كميات كبيرة من مياه الرى وطقس حار وكلا هذين الشرطين متوفران فى العراق اكثر من سواها اولا ينتظر ان تزرع الاقطار الاخرى هذا المحصول بكميات نذكر لان المساحات التى تصلح لزرعه قليله ولكن بالرغم من ان العراق ينتج من الرز كميات تكفى لسد حاجاته المحلية فانه ليس لديه حتى الان كميات فائضه تكفى لسد حاجات الاقطار المجاورة الاخرى كما اننا لاحظنا ان ثمه اسباب ادت الى تاخر زراعة الرز اهمها كتحديد المساحات المخصصة له فى الاوقات التى تشح فيها مياه الرى وانصراف الفلاحين عنه لزراعة القطن ومكافحة الملاريا ، الا انه يمكن ان يقال بانه يمكن للعراق فى المستقبل اذا اقام وسائل الرى اللازمة ان ينتج من هذه المادة ما يكفى لسد حاجات البلاد العربيه الاخرى وكذلك فيفترض الاهتمام به فى العراق وزيادة التخصص فيه خصوصا اذا كان صافي الربح الناتج عن انتاجه اكثر من صافي الربح من محاصيل اخرى او مساويا له .

٣ـ الحرير فى سوريا ولبنان وتنتج هذه المادة بكثرة ويذهب قسم كبير منها فى صناعة الحرير المحلية ويمكن ان ينتج هذان البلدان ما يكفي لانشاء صناعة حريرية تسد حاجات البلاد جميعها .

٤ـ بعض الفواكه توجد فى مناطق معينه دون الاخرى فالمشمش يوجد بكثره فائقة فى

سوريا خصوصا في الشام وبعلبك ومنتوجه في سوريا يكفي لسد حاجات البلاد سواء في هذه المادة كاكهة طازجة ام من المعردين .

كما ان الموز يوجد في لبنان وفلسطين ولا يوجد في العراق لانه يعتقد ان طقس العراق المتقلب لا يلائم نموه والموجود من هذا المحصول في لبنان وفلسطين يكفي لحاجاتهما المحليه ولكن لا يصدر منه حتى الان الى العراق شيء ويمكن زيادته بشكل يمكن معه انتاج كميات تسد حاجات العراق .

٢- المحاصيل التي تكثر بشكل خاص في قطر واحد .

أن المحصولات السابقة مواد لبعض الاقطار فيها تفوق شبه مطلق بمعنى ان الاقطار الاخرى لاسباب طبيعيه مضطره الى الاعتماد على القطر المنتج لها لتزودها بهذه المحصولات وهذه اولى الفوائد واوضح المظاهر لتنوع الانتاج في البلاد الا ان هناك موادا اخرى لاحد الاقطار بها تفوق نسبي بحيث يستحسن أن يزيد تخصصه فيها وان يترك انتاجها له واهم هذه المواد هي .

١- الحمضيات وهي من اهم المحاصيل الزراعية في فلسطين وتنتج في هذا القطر بكميات تفوق كثيرا حاجاتها المحليه وتترك فائضا ضخما يصدر الى الخارج وفي الوقت نفسه فان لبنان ينتج من هذا المحصول كميات للاستهلاك المحلي وانتاج لبنان من الحمضيات في حاجة الى حمايته في وجه البرتقال الفلسطيني لان هذا الاخير ارخص اسعار ولذا فيقترح الغاء الحماية الجمركية بين البلدين وعدم تشجيع هذا المحصول في لبنان وفي الوقت نفسه يجب ايجاد الوسائل لتشجيع تصريف البرتقال الفلسطيني في الاسواق العراقية .

وفي مقابل تقليل الاهتمام بالبرتقال في لبنان يقترح ان يزيد هذا القطر من اهتمامه في زراعة أخرى اخذ الان يحاول أن ينتجها على نطاق واسع وهي زراعة التفاح والاجاص والخوخ اذ نجحت زراعتها في لبنان نجاحا واضحا وينتظر اذا زاد لتخصصه فيها أن ينتج منها ما يكفي لسد حاجات الاسواق العربية باجمعها تقريبا وكذلك فيقترح كما ذكرنا قبلا زيادة الاهتمام بزراعة الموز وتصريف قسم من محصوله في العراق .

٢- هناك خضار يظهر ان طبيعة بعض الاقطار اكثر ملاءمة لزراعتها من الاقطار الاخرى واهم هذه الخضار هو البطاطا التي يظهر ان لبنان اقدر على التخصص فيها لملاءمة الطقس وامكانيات زراعة هذا المحصول في لبنان واسعه بشكل يعتقد معه بانه اذا استثمرت هذه الامكانيات كلها

كلها فانها ستكفي لسد حاجات جميع البلاد وهذا القول يصح على البندورة التي يمكن انتاجها بلبنان وسوريا بشكل أوفر بكثير مما تنتج في فلسطين مثلا .

٣- الاغنام والمواشي راينا أن الاغنام تكثر بشكل خاص في كل من سوريا والعراق والسبب في ذلك أن هذين البلدين اغنى من غيرهما بالمراعي ولكن كثيرا من هذه المراعي يعتمد الى حد كبير على المطر الذي قد يشح وقد يأتي بكميات كافية بينما يمكن ايجاد مراع واسعة في العراق فيما لو اطلقت مياه الانهر على المناطق المواطئة بين حين وآخر وبما أن هذه الطريقة اضمن لوجود المراعي ولا تكلف كثيرا فيجب زيادة الاهتمام بها ويجب على العموم زيادة الاهتمام في الحيوانات في العراق وزيادة التخصص فيها هناك لوجود المراعي الواسعة .

أما الابقار وخصوصا مايستعمل منها للحليب الطازج أو للحراثة فلا بد من وجودها في الاقطار المختلفة بشكل يكفي حاجات كل قطر منها لانها حاجات مباشرة . أما منتجات الالبان غير الحليب الطازج كالسمنة والزبدة والجبنة فمكان وجودها يتبع المكان الذي تكثر فيه الاغنام والابقار وهو العراق ثم سوريا ولذا فان فلسطين التي تفتقر الى هذه الالبان مضطرة لاستيرادها من هذين من هذين القطرين .

وبزيادة التخصص في المواد السابقة على الشكل المقترح يمكن زيادة انتاج هذه المواد بشكل تكفي لسد حاجات البلاد جميعها كما أن انتاجها يكون حينذاك بتكاليف اقل فينتفع المستهلكون انتفاعا واضحا .

٢- المحاصيل التي تنتج في جميع الاقطار وامكانيات التخصص فيها .

والآن سننتقل الى فئة ثالثة من المحصولات الزراعية تنتج في جميع اقسام البلاد وليس لقسم من اقسامها تفوق واضح في انتاجها ولكن من الممكن ان تكون تكاليف انتاجها في بعض المناطق مضافا اليها تكاليف النقل لا اما لاسباب طبيعية او للاسباب الاخرى - اقل منها في المناطق الاخرى كما ان الكميات المنتجة في قطر تزيد عن الكميات المنتجة في الاقطار الاخرى واهم هذه المواد هي

١- الحنطة وقد راينا أن الحنطة تزرع في العراق وسوريا ولبنان وشرق الاردن وفلسطين وراينا في الوقت ذاته ان ما يزرع منها في فلسطين ولبنان لايكفي حاجاتهما بينما تنتج في العراق وسوريا بشكل يفيض عن حاجاتهما ولذا فان فلسطين ولبنان مضطران الى استيراد كميات من الحنطة من سوريا وشرق الاردن والعراق - ويجب أن لا تستنتج من كون غلة الهكتار الواحد من الحنطة في

سوريا اكبر منها في العراق انه يجب زيادة التخصص في سوريا بهذه المادة لان تفوق سوريا لايعود الى سبب طبيعي متعلق بطبيعة الارض - فارض العراق خصبة وغنية بالرواسب الطمويه ولديها وسائل الري . وانما السبب في هذا التفوق هو اجتماعي راجع الى وجود اليدو وانصاف المتحضرين في العراق والى نظام المحاصة الذي سبقت الاشارة اليه والى كسل الفلاح ، ولذلك نقترح ان تعمل الحكومة بكل وسعها لازالة العوائق الاجتماعية التي تحول دون تقدم الزراعة على الشكل الذي سيذكر فيما بعد .

وقد راينا ايضا انه حتى بالرغم من هذه العنيات فان صافي انتاج الهكتار في العراق اعلى منه في سوريا .

٢- الحبوب الاخرى .

وهنالك كالشعير والذرة والرز وسواها ولا يقترح ان تقلع اي بلد من البلدان عن زراعة هذه الحبوب الا متى وجدت زراعة اخرى اهم منها يمكن لها ان تتخصص بها واذا ما توفرت حرية التجارة بين الاقطار المختلفة فان الاسعار هي التي تنظم المساحات التي تزرع فيها هذه الحبوب بالاقطار المختلفة فان كانت التكاليف اكثر من السعر في مكان اخطر لايقاف زراعة ذلك المحصول او لتقليله وان زاد السعر عن التكاليف في مكان اخر زاد ذلك المكان من انتاجه والواقع ان الاسعار على العموم ستنظم الانتاج الزراعي باكمله .

٣- التبغ وهذا المحصول ينتج ايضا في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن بشكل يكفي الحاجات المحليه لكل من هذه البلاد وقد يكون من غير المفيد لهذه الاستمرار في انتاجه على هذا الشكل اذا ثبت ان قطرا مايستطيع ان ينتج اصنافا اجود منه بتكاليف اقل وقد راينا ان صافي انتاج الهكتار من هذا النوع في العراق اعلى منه في سوريا ولبنان ورايناان الاصناف المحسنه في العراق اصناف جيدة ولذا نبدو ان العراق اقدر على التخصص فيه وعلى كل فيتقرر هذا بشكل اوضح فيما اذا منحت حرية الاتجار في التبغ والغيت احتكاراته .

٤- القطن - ينتج القطن في كل من سوريا والعراق والامكانيات الطبيعية لزيادة ما ينتج منه في كليهما واسعه جدا والتوسع في انتاج هذا الصنف في كلا البلدين يتوقف على مقدرتهما على تحسين نوعه وعلى الاسعار العالميه لانه بالرغم من ان انتاج القطن في سوريا في الوقت الحاضر مثلا - كما سنرى في فصل الصناعة لايكفي للصناعة القطنيه في سوريا وحدها فان التوسع الكبير في زراعة القطن لابد وان تتوقف على الاسواق العالميه وهذه لايمكن التنبؤ بها من الان

٥- الخضار - وهذه لابد من انتاجها محليا في كل قطر من الاقطار لصعوبة نقلها

لمسافات بعيده وأذا ما عجز قطر عن انتاج ما يكفيه منه فانه يستورده من القطر المجاور له والقريب منه كما يحدث بين فلسطين وسوريا ولبنان مثلا .

يظهر لنا من البحث المتقدم أولى فوائد الوحدة الاقتصادية وهي تنوع المحاصيل فهناك محاصيل كثيرة توجد في بلدان دون البلدان الاخرى الوحدة الاقتصادية تجعل من الممكن لكل مستهلك في قطر ان ينالها باسعار رخيصة نسبيا .

والفائدة الثانية هي امكانيه زياده التخصص في كثير من المحاصيل الزراعيه وقد اشرنا الى بعض الامكانيات الطبيعية لزيادة التخصص ويجدر بنا الان ان نذكر مرة اخرى ان الامكانيات الطبيعية ليست وحدها كافية لتفسير وجود التخصص بل أن قيمه الانتاج يجب ان تؤخذ ايضا بعين الاعتبار وهذه القيمة لا يمكن التنبوء بها سلفا لانها تعتمد على تقلبات الاسعار بين عام واخر الا ان الامكانيات الطبيعة ذات أثر هام لان وجودها يعني قلة التكاليف والتكاليف عامل مهم في الاقتصاد

٧- الاكتفاء الذاتي ، لكل قطر بشكل مستقل

ونأتي الى سؤال أخر من الاسئله التي اثرناها وهي مقدار الاكتفاء الذاتي لكل قطر من هذه الاقطار ولهذه الاقطار كمجموعة لنرى ما اذا كان بينها ما هو مضطر للاعتماد على غيره في تزويده ببعض حاجاته من المحاصيل الزراعية وفيما اذا كان لدى الاقطار الاخرى فائض يكفي لتزويد القطر المحتاج او الاقطار المحتاجة الى هذه المحاصيل ولناخذ اولا كل قطر من هذه الاقطار على حدة ثم ناخذها كمجموعة .

١- العراق - العراق بشكل عام يكفي نفسه زراعيا ولديه فائض سنوي من المحصولات الزراعيه لتصديره للخارج يكفي لتسديد ثمن وارداته من المحصولات الزراعيه ويترك فائضا لتسديد ثمن وارده من بعض المواد الاخرى اذ بلغت قيمة المصدر من الحاصلات الزراعية في سنتي ١٩٣٣ ١٩٣٤-١٩٣٥-١٩٣٦ اكثر من سته ملايين دينارا اما الواردات من المحاصيل الزراعيه فكانت ثلث هذه القيمه تقريبا .

ولننظر قائمة المحاصيل الزراعيه التي يستوردها العراق لنرى اذا كان من الممكن ان يسد حاجاته منه باستيرادها من الاقطار العربية الاخرى او بانتاجها في العراق ذاته +

١- السكر - يستطيع العراق في المستقبل ان ينتج من هذه المادة ما يكفي حاجاته ولكن في الوقت الحاضر تستورد العراق سنويا من هذه المادة بما معدل ثمنه ٣٨٠٠٠٠-

دينارا (١)

٢- الشاى والبن والبهارات وهي محاصيل استوائية لا يستطيع العراق أوغيره من البلاد العربية انتاجها لاسباب طبيعية ولذا فلا بد من استيرادها وتستورد العراق منها فى السنه بما تقرب بقيمته ٣٠٠ الف دينارا . (٢)

٣- بعض الفواكه مثل

١- المشمش والفائض من محصوله فى سوريا يكفي

٢- الموز ويمكن ان ينتج فى لبنان فبشكل يكفي حاجات العراق كما قدمنا

٣- الزبيب ويمكن ايضا انتاجه فى سوريا والعراق كذلك الخوخ وكذلك كثير من الفواكه الاخرى كالتفاح والبرتقال وسواها وقد استوردت العراق من الفواكه ما قيمته ٥٢٠٠٠ دينارا فى سنه ١٩٣٦

٤- المواشي البقريه ويمكن انتاجها فى العراق بشكل تكفيه .

٥- البطاطا ويمكن انتاجها فى لبنان بشكل يكفي حاجات العراق والاقطار الاخرى .

٦- الجوز واللوز واشباههما ويمكن زيادة انتاجها فى العراق بحيث تكفيه .

يظهر لنا ان هنالك محاصيل يمكن ان ينتجها العراق بحيق يكفي حاجاته منها ومحاصيل اخرى يمكن الاعتماد فيها على الاقطار الاخرى .

على أن لدى العراق فائضا من كثير من المواد الزراعيه والحيوانيه ولنذكر اهم المحاصيل الزراعية التى لدى العراق فائض منها لنرى ما اذا كانت اقطار اخرى بحاجة اليها .

١- الحبوب اذ بينما واردات العراق من هذا المحصول ضئيلة لا تستحق الذكر فان لديها فائضا كبيرا منها فقد بلغت صادراتها من هذا المحصول كما يلي :

السنه	الصادر بالدنانير
١٩٣٣ - ٣٤	٤٢٢ ٠٠٠
١٩٣٤ - ٣٥	٨٩٧ ٠٠٠
١٩٣٥ - ٣٦	٤٥٣ ٥٠٠

---

(١) حماده النظام الاقتصادى فى العراق ص ٢٣٢

(٢) المصدر نفسه ٢٣٢

وسنرى أن فلسطين ولبنان في حاجة الى الحبوب وكذلك شرق الاردن في سنين المحل .

٢- الحيوانات الحيه ولدى العراق فائض غير قليل منها وهي لذلك تصدر من هذا المحصول اكثر مما تستورد وقد بلغت قيمه المستورد والمصدر من هذا المحصول كما يلي :

القيمه بالدنانير

السنه	المستورد	المصدر	زياده المصدر على المستورد
١٩٣٤-١٩٣٥	٤٥٢١٠	١٩٠،٥٠٠	١٤٥٢٩٠
١٩٣٥-١٩٣٦	٧٢٧٠٩	٢٥٣١١٧	١٨٠٤٠٨

وكذلك فان فلسطين بشكل خاص في حاجه الى الحيوانات الحية .

٣- الحليب ومنتجاته ولدى العراق منها فائض غير قليل وقد بلغت الصادرات والواردات من هذا المحصول كما يلي

القيمه بالدنانير

السنه	المستورد	المصدر	زياده على المصدر على المستورد
٣٥-١٩٣٤	٦٧٤٠	٥١٧٦٦	٤٥٠٢٠
٣٦-١٩٣٥	٧٧٩٠	٤٤٨٦٠	٣٧٠٧٠

وكذلك هنا فان فلسطين بشكل خاص في حاجه الى كثير من هذه المنتجات وخصوصا السمنه

٤- التمور ولدى العراق فائض كبير منها ترسله للاسواق العالميه الداخلة في التجارة وسنرى في فصل بين الحيوانات الحيه والدهن والتمور هي أهم المواد الداخلية في التجارة بين فلسطين والعراق كما ان وجود فائض من المواد الزراعية في العراق سواء المحاصيل التي ذكرت او بعض المحاصيل التي لم تذكر كالبيض والسمك والطيور الحيه ، وافتقار فلسطين الى كثير من هذه المواد من الاسباب المهمه التي ادت الى نمو التجاره بين البلدين في المده الاخيره وستؤدي الى زياده التجارة بينهما في المستقبل .

وهنالك محاصيل زراعيه اخرى سبقت يمكن ان تدخل في التجارة بين العراق والاقطار العربيه الاخرى حتى اصبح لدى العراق فائض منها واهمها الرز .-

وبالاضافة الى المحصولات الزراعية التي تذهب للاستهلاك المباشر فان الزراعة العراقيه قادره على تزويد الصناعات في الاقطار الاخرى بكثير من المواد الاولية الزراعية والحيوانية اذ لدى العراق فائض من القطن الخام والصوف الخام والجلود الخام كما يظهر في صادراتها من هذه الانواع ٠

النوع	قيمة الصادر لسنه ١٩٣٤-١٩٣٥	قيمة الصادر لسنه ١٩٣٥-٣٦
الجلود الخام	١٠١ ٠٠٠	١٣٧ ٠٠٠
القطن الخام	٢٧ ٣٠٠	٥١ ١٠٠
الصوف الخام	٢٥٣ ٣٦٠	٢٧٤ ٨٧٠

ويستحسن بصفة عامة ان تبقى العراق متخصصة في انتاج المواد الاولية الصناعية دون ان تزيد اهتمامها في الصناعة في الوقت الحاضر لاسباب سياتي ذكرها في هذا الفصل وفي فصل الصناعة ومن المنتظر اذا زاد التخصص العراقي في هذه المحاصيل ان يزيد انتاجه منها كما ان من المنتظر اذا نامت صناعات لها في الاقطار العربية ان تزيد التجارة بين هذه الاقطار زيادة محسوسة

٢- سوريا ولبنان :

اذا اخذنا مجموع الانتاج الزراعي في سوريا ولبنان نجد انه لايكفي مجموع حاجاتهما بشكل عام ٠ ولكن علينا ان نلاحظ عدة امور هامة لكي نفهم الموقف بشكله الحقيقي وهذه الامور هي

١- ان حساب الاكتفاء الذاتي مبني على اساس الصادر والوارد فان زاد الصادر في مادة من المواد حكمنا بان تلك المادة كفاية ذاتيه وان زاد الوارد حكمنا انه ليس بتلك المادة كفاية ذاتيه ٠ ولكن بما ان الصادر والوارد محسوب بالنسبة لسوريا ولبنان مجتمعتين وليس لدينا حساب لما تستورده سوريا على حدة ولبنان على حده فان ارقام الكفاية الذاتيه التالية هي لهذين البلدين مجتمعين

٢- الا انه يمكننا بالرغم من الحقيقة المتقدمة ان نحسب الكفاية الذاتيه لكل من سوريا ولبنان على حدة بشكل تقريبي اذا اخذنا بعين الاعتبار ماتنتجه كل واحدة منهما وما تستهلكه منها سوريا على وجه التقريب كما اننا سنحاول معرفة ارقام بما يستورده لبنان لا من سوريا من بعض

المحاصيل الزراعيه الاساسية .

ضمن هذه الحقائق نتقدم لحساب الكفايه الذاتيه للبنان وسوريا وهذا الحساب مبني على أساس محاصيل سنوات ١٩٣٦ و ١٩٣٧ و ١٩٣٨ .

أ - الحبوب : ان انتاج الحبوب في سوريا ولبنان لايكفي هذين البلدين فقد كان الصادر والوارد من الحبوب كما يلي : القيمة بالليرات السورية

السنه	الصادر	الوارد	العجز او الفائض
١٩٣٦	٣١٠٣٤٦٢	٨٠٤٥٥٠	٢٢٩٨٩١٢
١٩٣٧	٧٥٦١٦١	١١٩٥٥٢٥	٤٣٩٣٦٤
١٩٣٨	٤٥١٦٣٣	١١٤١٩٤٤	٦٩٠٣١١

وقد راينا ان في العراق فائضا من الحبوب .

ومن المهم أن نلاحظ هنا أن لبنان ينتج ١/١٥ من الحنطة التي تنتجها سوريا واقل من ١/١٢ من الشعير الذي ينتجه سوريا ولبنان معا بينما قلنا انه يستهلك ١/٣ من مجموع الحبوب التي تاتي الى سوريا (٢) فاذا اخذنا هذا الامر بعين الاعتبار فاننا نستنتج ان عجز الحبوب الموجود في سوريا ليس ناشئا عن احتياجات الجمهوريه السورية وانما هو ناشئ عن احتياجات الجمهورية اللبنانيه .

والواقع أن لبنان يستورد من سوريا مقدار مئة الف طنا من الحبوب كل سنه (٣) ولذلك نيوسعنا ان نقول عن الحبوب ما يلي

أ - ان سوريا تنتج مايكفيها مع ترك فائض يذهب الى لبنان .

ب - أن الفائض في الحبوب السورية لايكفي الحاجات اللبنانيه وان كان سلب قسما كبيرا منه . وفي بعض السنين يكفي لسد حاجات لبنان

ج - ان العجز العام في الحبوب سببه احتياجات لبنان .

٢- الخضار : ان سوريا ولبنان تكفيان نفسهما بالخضار كما يظهر من القائمة التالية

---

(١) النشره الاحصائيه لكل اربعه اشهر ١٩٣٦ و ١٩٣٧ و ١٩٣٨

(٢) انظر الارقام المتعلقة بانتاج الحبوب في فقرة المحاصيل الزراعيه

(٣) معلومات خاصة من ممثل لبنان في مجلس المفوضين الاعلى السيد نديم دمشقيه .

السنه	الصادر	الوارد	الفائض
١٩٣٦	١٤٢٠١٢٠	٢٥٩٦٧٢	١٠١٦٠٤٤٨
١٩٣٧	١٤٧٨٧٨	١١١٤٢٤	٣٦٤٥٤
١٩٣٨	٢٥١٥٣٩	٦٢٧٧٧	١٨٨٧٦٢

ولاشك أن لبنان تستورد قسما من خضارها من سوريا .

وسنلاحظ عند بحث الخضار في فلسطين أن فلسطين لا تكفي نفسها بها رغم ارتفاع الحمايه الجمركية ولذا فان في وسع سوريا تصريف خضارها في فلسطين .

٣- الفواكه : وسوريا ولبنان أيضا تكفيان نفسهما بالفواكه كما يظهر من القائمة التالية

السنه	الصادر	الوارد	الفائض
١٩٣٦	١٦٧٥٩٥٥	٩٣١٩١٤	٧٤٤٠٤١
١٩٣٧	٤٨٢٦٥٣	٣٧٨٤١١	١٠٨٢٤٢
١٩٣٨	٦٨٠٨٨١	٣٠٥٥٢١	٣٧٥٣٦٠

ولبنان تشترك اشتراكا هاما في انتاج الفواكه اذ لديها الموز والبرتقال والتفاح والاجاص والخوخ والبطيخ وسواها وكذلك فان سوريا تنتج بعض الفواكه بكثرة زائدة كالمشمش ولذا فلا يمكن القول بان لبنان لا يكفي نفسه بالفواكه بل هناك فواكه ستمكن لبنان من تصديرها الى مختلف الاقطار العربيه في المستقبل مثل الموز والتفاح والاجاص والخوخ والكمثرى . وكذلك فان سوريا بلد منتج للفواكه .

وقد لاحظنا ان العراق في حاجة الى كثير من الفواكه وسنلاحظ ان فلسطين ايضا في حاجة الى كثير منها .

٤- الحليب ومنتجاته والبيض والعسل .

وهذه ايضا فان سوريا ولبنان تكفيان نفسهما مع فائض غير قليل بها كما يظهر من القائمه التاليه .

السنه	الصادر	الوارد	الفائض
١٩٣٦	١٠١٩٧٤٧	٣٢٦٥٩٦	٦٩٣١٥١
١٩٣٧	٤١٢٣٧٣	٩٢٩٧٤	٣١٩٣٩٩
١٩٣٨	٧٦٣٧٦٩	٧٥٦٠٣	٦٨٨١٦٦

والمرجح ان لبنان لايكفي نفسه بهذه ولذا فانه يسد عجزه من سوريا وسنلاحظ ان في فلسطين عجزا بهذه المواد ايضا يمكن سده من سوريا .

٥- الحيوانات الحية : ان كمية هذه الحيوانات الموجودة في سوريا ولبنان لاتكفي حاجاتهما كما يظهر من القائمة التالية :

السنه	الصادر	الوارد	العجز
١٩٣٦	١٩٩٤٢٣٦	٢٦٩٧٨٠٠	٣٥٦٤
١٩٣٧	٤١٥٣٣٤	٥٣٨٢٢٦	١٢٢٨٩٢
١٩٣٨	٣٨٢٥٨٨	٤٢٨٨٨٣	٣٦٢٩٥

ولكن مرة ثانيه نلاحظ ان اكثر الحيوانات رءوسه موجودة بسوريا بينما تستهلك لبنان ثلثها وتستورد لبنان اربعة اخماس حاجاتها من اللحوم في سوريا (١) ولذا فان العجز ناشيء عن احتياجات لبنان لا سوريا !

الدهن والزيوت : وان لدى سوريا ولبنان فائضا هاما بهذه المواد .

السنه	الصادر	الوارد	الفائض
١٩٣٦	١٢٦٦٢٦٠	٦٣٥٣٢٥	٦٣٠٩٣٥
١٩٣٧	٧٦٨٣٨٩	٣٩٤٤٧٩	٣٧٤٩١٠
١٩٣٨	٤٤٩٠٩٩	٣٣٦٩٠٦	١١٢١٩٣

٦- الجلود في سوريا ولبنان عجز بهذه المادة كما يظهر من البيان التالي :

السنه	الصادر	الوارد	العجز
١٩٣٦	٧٨٧٥٦٧	١٠٥٦٥٩٢	٢٦٩٠٢٥
١٩٣٧	٣٥٠٩٠٠	٤٨٨٩١٨	١٣٨٠١٨
١٩٣٨	٥٠٦٥٢٨	٧٢٧٥٢٧	٢٢٠٩٩٩

وقد راينا ان بالعراق فائضا بهذه المادة والعجز هنا ايضا ناشيء عن حاجات لبنان التي لاتنتج من الجلود الا القليل + نلاحظ مما تقدم

١- ان هنالك اقطار اصنافا هامة لسوريا ولبنان مجتمعتين عجز بها وهذه المواد

---

(١) معلومات من السيد نديم دمشقيه ممثل لبنان في مجلس المبيره ومدير مصلحة اللحوم

هي الحبوب في بعض السنين والحيوانات الحية والجلود . اما في المواد الاخرى كالفواكه والخضار والدهن والحليب ومنتجاته والبيض والعسل فان للبنان وسوريا فائضا بها .

٢- ان العجز في جميع الاحوال سواء في الحبوب او الحيوانات الحية او الجلود مصدره لبنان وان لبنان لايكفي نفسه بهذه المواد التي بها عجز وتزيد حاجاته عن فائض سوريا بها ولذا فان لبنان معتمد على سوريا لتزوده بها .

٣- ان لدى لبنان عجزا في بعض المواد التي بها فائض عام لان مصدار الفائض ان سوريا تنتج اكثر من العجز اللبناني وهذه المواد هي الخضار والدهن ومنتجات الحليب ولذا فان لبنان معتمد حتما بهذه على سوريا .

٤- بناء على ذلك فيمكن القول بان سوريا تكفي نفسها زراعيا كفاية تامة تقريبا بينما لبنان لايكفي نفسه بجميع المواد الزراعية (ما عدا الفواكه) ولذا فهو مضطر الى سد عجزه بما يستورده من سوريا وسواها .

٥- ان لبنان سيزداد عجزه بالمواد الزراعية كلما تقدم الزمن نظرا لازدياد سكانه ولان مساحة الاراضي الزراعية به محدودة بينما سوريا سيزيد فيها الانتاج الزراعي نظرا للامكانيات الزراعية الواسعة الموجودة بها . زلذلك فان لبنان سيزداد اعتمادا على سوريا لتزويده بالمحاصيل الزراعية بينما ستزيد مقدرة سوريا على تزويده بها .

٣- شرق الاردن [1] : وتختلف مقدرة شرق الاردن على كفاية نفسها بالمحاصيل الزراعية بحسب سقوط الامطار وتوفر الاحوال الجوية الملائمة للزراعة ففي السنين الجيدة التي يكثر فيها المطر يكون منتوجها الزراعي كافيا لسد حاجاتها مع فائض غير قليل تستطيع تصديره وكذلك فان منتوجها الزراعي في السنين العاديه يكفيها . اما في السنين المجدبه فهي مضطرة الى استيراد كميات غير قليلة من المحصولات الزراعية لسد حاجاتها المحلية .

ولذلك فانها قد كفت نفسها مثلا في سنتي ١٩٣٥ - ١٩٣٧ وكانت هاتان السنتان عاديتين اما سنه ١٩٣٦ وقد كانت سنه رديئة فقد اضطرت الى استيراد كميات كبيرة من الحبوب والحبوب هي اهم المنتوجات الزراعية في شرق الاردن كما انها اهم المحاصيل التي تحتاجها شرق الاردن حين يقل المحصول .

---

(١) اطروحة رياض الخطيب عن الزراعة في شرق الاردن ص ٥٠ و ٥١

ولذا فيكون لدى شرق الاردن فائض من هذه الحبوب في السنين الجيده وقد رأينا ان فلسطين التي تحتاج الحبوب ، تستورد من شرق الاردن ما معدله السنوي ٢٠٠٠٠٠ طنا كما انه في وسع شرق الاردن أن تستورد حاجاتها من الفائض من سوريا والعراق في السنوات الرديئة .

وكذلك الحيوانات الحية فان شرق الاردن تكفي نفسها فيها في السنوات الجيدة اما في السنوات الرديئة فتضطر الى استيراد الحيوانات الحية من سوريا ونجد .

٤- فلسطين - ان فلسطين بسبب كونها غير غنيه بالمساحات الصالحة للزراعة لا تكفي نفسها بالمحصول الزراعي ويظهر عدم اكتفائها الزراعي من مقارنه مجموع وارداتها من المحاصيل الزراعية بمجموع صادراتها . فقد قدر مجموع ما تنتجه فلسطين من المحاصيل الزراعية وما تصدره وما تستورده من هذه المحاصيل كما يلي : (١)

١- مجموع قيمة الانتاج الزراعي في فلسطين ما عدا الحمضيات ٥٦٧٥٠٥١ جنيها

٢- مجموع ما تستورد فلسطين من المحصولات الزراعية ٢٩٣٠٨١٠

٨٦٠٥٨٦١

٣- مجموع قيمة ما تصدره فلسطين من الانتاج الزراعي ما عدا الحمضيات ٢٢٩٢٣٥

٤- فتكون قيمة الاستهلاك الزراعي . ٨٣٧٦٦٢١

وعلى ذلك فتكون فلسطين مضطرة للاستيراد ٣٥ بالمئة مما تحتاجه من المحاصيل الزراعية اللازمة للاكل .

ولدى مراجعة المواد الزراعية التي تحتاجها فلسطين واحدة نجد انها تكاد لا تكفي نفسها في أيه مادة من المواد الزراعيه ما عدا الحمضيات وانها مضطرة الى حد كبير الى استيراد قسم كبير من حاجاتها الزراعيه .

١- الحبوب : ان فلسطين مضطره الى استيراد كميات كبيره جدا من الحبوب كما يظهر من ارقام المستورد والمصدر والعجز من هذه المادة وهي التاليه :

القيمة بالجنيهات الفلسطينية

السنة	المستورد	المصدر	العجز
١٩٣٥	٦٢٥،٤٥٩	٤٥،٠٠١	٥٨١،٢٤٨
١٩٣٦	٨٤٦،٠٣٩	١٣،٦٤٣	٨٣٣،٣٩٦
١٩٣٧	١،٠٣٣،٣٧١	١٥٨،١٢٥	٨٧٩،١٦١

(١) حماده : النظام الاقتصادي في فلسطين ص ١٩٩-٢٠٥

وقد رأينا أن في كل في العراق فائضا من هذه المادة وسنرى أيضا أن الحبوب هي المواد المهمة الداخلة في التجارة بين سوريا وفلسطين وينتظر ايضا أن تصبح ذات اهمية في التجارة بين فلسطين والعراق .

٢- الخضار : وفلسطين أيضا : لا تكفي نفسها بالخضار على الرغم من الرسوم الجمركية العالية التي تحميها لذا فهي مضطرة لاستيراد قسم كبير من حاجتها منها كما يظهر من القائمة التالية :

السنة	المستورد	المصدر	العجز
١٩٣٥	١٤٨،٩٠٢	٣،١٢٤	١٤٧،٣٣٦
١٩٣٦	١٧٢،٨٢٤	٩،٦٠٠	١٦٦،٥٨٩
١٩٣٧	١٥٣،٣٨٥	٦،٤١٠	١٤٩،٨١٤

وقد رأينا أن لدى سوريا فائضا من الخضار

٣- الفواكه (ما عدا الحمضيات) وكذلك ففلسطين بعيدة عن كفاية نفسها بها

السنة	المستورد	المصدر	العجز
١٩٣٥	٢١٥١١٨	٣٤٦٨٥	٥١٠١٣٠
١٩٣٦	٢٥٧٥٨٥	٢٢٠٦٢	٢٥١٩٠٣
١٩٣٧	١٩٥١٣٢	٢٠٤٦٩	١٨٩٩٣٥

وكذلك فقد راينا أن لدى سوريا فائضا من الفواكه .

٤- الحليب ومنتجاته . وفي هذه المادة أيضا فان في فلسطين عجزا سنويا كبير كما يظهر من القائمة التالية .

السنة	المستورد	المصدر	العجز
١٩٣٥	٥٥٠٦٨٧	١٤٤	٥٥٥٥٤٣
١٩٣٦	٦٣١٠٦٨	١٥٨٢	٦٢٩٤٨٦
١٩٣٧	٦٠٥١٦٦	٢١٥	٦٠٤٩٥١

ولقد رأينا أن لدى العراق فائضا من منتجات الحليب كالسمنه وانها اخذت تصدر بالفعل من هذا الفائض الى فلسطين .

٥- الطيور والبيض والعسل . واخيرا فان لدى فلسطين عجزا كبيرا بهذه ايضا كما توضح القائمة التالية

السنه	المستورد	المصدر	العجز
١٩٣٥	٢٧٢٢٥٥	٥٣٣	٢٧١٧٢٢
١٩٣٦	٣٥٤٢٤٧	٥٨٠	٣٥١٧٠٩
١٩٣٧	٢٧٢٢٨٨	٧٢٥	٢٧١٥٦٣

والمادة الوحيدة التي لفلسطين فائض فيها هي الحمضيات فقد بلغت قيمة المصدر من الحمضيات كما يلي

السنه	المصدر بالجنيهات
١٩٣٥	٣٥٤٦٤٣٧
١٩٣٦	٢٨٤٩٤٢٢
١٩٣٧	٤٣٢٦٧٠٧

والواقع ان فلسطين بعيده جدا من ان تكفي نفسها بالمحاصيل الزراعية على الرغم من الرسوم الجمركيه العاليه واعتقد على العموم ان كفايتها الزراعية هي في الوقت الحاضر تقل عن ٦٥ بالمئه وانها بالمستقبل ستضطر الى الزيادة من استيراد المحاصيل الزراعيه نظرا لتكاثر سكانها وضيق المساحات المزروعة فيها ولاينتظر ان تحصل زيادة هامة في الانتاج الزراعي لان الاراضي الصالحة في فلسطين تزرع كلها تقريبا ولذلك نسيزيد اعتمادها على البلاد العربية المجاورة لتزويدها بالحاجات الزراعية ولا يبعد ان تضطر فلسطين الى استيراد اكثر من نصف ما يلزمها من الحاجات الزراعيه في المستقبل .

ب - الاكتفاء الذاتي للبلاد العربية كوحده واحدة .

يرينا البحث المتقدم ان القطرين الوحيدين الذين يمكنهما ان يكفيا نفسهما زراعيا بشكل دائم هما العراق وسوريا ، ثم شرق الاردن التي تكفي نفسها في السنين العاديه والجيدة اما فلسطين ولبنان فبعيدان جدا عن ان تكفيا نفسيهما زراعيا كما ينتظر زياده العجز الزراعي فيهما كلما تقدم الزمن نظر لتكاثر السكان السريع وعدم امكانيه زيادة الانتاج الزراعي الى حد كبير في كل منهما .

ورأينا ايضا ان كثيرا من المحاصيل التي يفتقر اليها احد الاقطار توجد في قطر

سواء بحيث يمكن تزويد حاجة القطر المتنزاليها ، كما أن هناك محاصيل اخرى يمكن انتاجها الا انه لا بد من وجود محاصيل زراعيه يتحتم استيرادها من الخارج نظر لعدم امكانية زراعتها في البلاد ولاسباب طبيعيه ، اهمها الشاى والبن والمارات .

والآن نتقدم الى سؤال اخر : لو اخذنا البلاد العربية المبحوثه كوحده واحده وككل بشكل عام فهل تستطيع ان تكفي نفسها زراعيا وبعباره اخرى هل العجز الموجود في بعض الاقطار يمكن تغطيته بالفائض في الاقطار الاخرى بحيث تستطيع البلاد بشكل عام ان تسد حاجاتها الزراعيه ؟ لكي نجيب على هذا السؤال علينا ان نرى مقدار ما تنتجه البلاد بشكل عام ، وما تستهلكه لنرى أن كان الانتاج يساوى الاستهلاك او يزيد او ينقص عنه .

رأينا في فقره متقدمه ان قيمه الانتاج الزراعي في جميع هذه البلاد يمكن تقديره بوجه عام وتقريبي كما يلي (لسنه ١٩٣٧)

البلـــــد	قيمه الانتاج بالآف الجنيهات (١)
العراق	١٥،٥٠٠
سوريا	٨،٤٠٠
لبنان	٢،٠٠٠
فلسطين	٧،٠٠٠
شرق الاردن	٢،٠٠٠ (٢)
	٣٤،٩٠٠

أما قيمه الاستهلاك الزراعي فكانت كما يلي :

البلـــــد	
العراق	١١،٥٠٠ (٣)
سوريا	١٨،٠٠٠ (٤)
لبنان	٤،٠٠٠ (٥)
فلسطين	٨،٣٧٠
شرق الاردن	٢،٠٠٠ (٦)
	٣٣،٨٧٠

---

(١) التنظيم الاقتصادي في الشرق الاوسط ص ١١٧

(٢) هذا الرقم تقديري باضافه قيمه المستورد الى الانتاج وقدرها مليونا جنيه تقريبا وطرح الصدر وقدر قيمته ستة ملايين جنيها تقريبا

(٣)

(٤) هذا الرقم تقريبي تقديري

(٥) حماده ، النظام الاقتصادي في فلسطين ص (٦) الله حماده النظام الاقتصادي في فلسطين ١٢١

(٦) هذا الرقم تقريبي

يظهر لنا من هذين الجدولين أن قيمة الانتاج الزراعي في البلاد العربية عموماً اكثر من قيمة الاستهلاك لها ولكن يجب أن لا يغرب عن البال أن بين الاصناف التي حسبت قيمتها مع الانتاج الزراعي محصولات يذهب القسم الاكبر منها لا للاستهلاك المحلي ولكن للتصدير وهما الحمضيات في فلسطين وقد قدرت قيمتها سنة ١٩٣٩ بمبلغ ١،٣٧٠،٠٠٠ (١) جنيه كما أن قيمة المصدر من التمر في العراق بلغت سنة ١٩٣٦ مقدار ١٩٣٠،٠٠٠ (٢) جنيه اي أن قيمة المصدر من هذين الصنفين تزيد عن ٢،٢٥٠،٠٠٠ جنيه فان طرحنا هذا المبلغ من مجموع الانتاج الزراعي نتج معنا أن المعدل الاستهلاكي لها من منتوج البلاد الزراعي قيمته فقط * ٣٢،٦٥٠،٠٠٠ جنيه وهذه القيمة تقل قليلا عن مجموع قيمة الانتاج الزراعي وبذا يمكن القول أن البلاد العربية لا تكفي نفسها بالانتاج الزراعي كفاية تامة بالوقت الحاضر .

ولكن في المستقبل فانه يكون في وسعها أن تنتج من المواد الزراعية مايزيد عن حاجاتها بكثير .

نستنتج مما تقدم أن البلاد العربية كوحدة تكفي نفسها زراعياً اكثر من ٩٥ بالمئة وأنها تستطيع أن تزيد انتاجها الزراعي في المستقبل بشكل يزيد عن انتاجها الحالي بكثير مع ترك فائض ضخم للتصدير اما الكفاية الذاتية في المحصولات المختلفة فقد بحثت سابقاً .-

٨-) الامكانيات الزراعية

ذكرنا في البلاد العربية امكانيات زراعية واسعة ويظهر هذا من مراجعة الفقرة الاولى من هذا الفصل بمقارنة الاراضي الصالحة للزراعة بالاراضي المزروعة بالفعل في كل بلد من البلدان ، وبشكل خاص مقارنة الاراضي القابلة للري بالاراضي التي تروى حالياً . فاذا اخذنا بعين الاعتبار الاراضي القابلة للري وقارناه بما يمكن ان تنتجه حتى بالنسبة لبلد عربي مشابه لهذه البلاد مثل مصر لرأينا الامكانيات الهائلة .

فمصر لديها ٢٣،٠٠٠ كم٢ من الاراضي القابلة للري تروى كلها تقريباً وتزرع زراعة كثيفة . انتجت في سنة ١٩٣٧ من المحاصيل الزراعية ما قيمته ٧٥ مليون جنيهاً (٣) اي ان كل كيلو متر مربع ينتج من المحاصيل الزراعية ما تزيد قيمته عن ٣٠٠٠ جنيهاً .

---

(١) حماده ، النظام الاقتصادي في فلسطين ١٢١

(٢) هذا الرقم تقريبي تقديري

(٣) بونه ، التنظيم الاقتصادي للشرق الاوسط ص ١٧٧

مقابل هذا نجد بالعراق وسوريا ٥٧٠٠٠ من الاراضي القابلة للري لايروى سوى ٩١٠٠ بالسنه الواحدة . وقد انتجت هذه الاراضي المروية ما قيمته ١٣,٧ مليون من الجنيهات اى ان كل كيلو متر مربع انتج ما قيمته حوالي ١٥٠٠ جنيها . وهكذا نحن نرى ان في العراق وسوريا من الاراضي القابلة للري تبلغ اكثر من ضعفي ونصف ضعف الاراضي القابلة للري في مصر ولا يبلغ انتاج الوحدة الواحدة منها سوى نصف انتاج الوحدة الواحدة في مصر ، وهذا يعطي فكرة عن بعض الامكانيات .

هذا كله دون ان ناخذ بعين الاعتبار الامكانيات الواسعة جدا للزراعة غير المروية هذه هي الامكانيات الطبيعية اما تحقيق هذه الامكانيات فيتوقف على عوامل كثيرة من اهمها اسعار المواد الزراعية في المستقبل ، وايجاد الاسواق لتصريف الفائض من المحاصيل الزراعية فاذا كانت اسعار المواد الزراعية قليلة بالنسبة لاسعار المواد الصناعية نسترى اتجاها لترك الزراعة وانصباباً على الصناعة كما انه اذا لم تتوفر الاسواق الضرورية لتصريف الحاصلات الزراعيه الزائدة ، فسيحد هذا من انتاجها .

٩-) التخصص الزراعي

لقد سبقت الاشارة الى بعض المحاصيل الزراعية وبعض الامكنه المناسبة للتخصص فيها اذا توفرت العوامل الاقتصادية الاخرى . وذكرنا ان التخصص في هذه المحاصيل لايمكن ان يتم الا على اساس اسعار المنتوجات الزراعية بالنسبة لتكاليفها ولذا فقد اكدنا وجوب توفر تجارة حرة بين هذه البلاد لكي تتفوق البلد ان الملائمة للتخصص الزراعي .

والان ناتي الى موضوع اخر وهو التخصص الزراعي بشكل عام وبعبارة اخرى الموازنة بين الزراعة والصناعة في البلاد وسنجد انفسنا مضطرين للعودة لهذا الموضوع لدى بحث الصناعة .

لقد راينا ان الايدى العاملة في البلاد لاتكفي لسد حاجة الامكانيات الزراعية وحدها فاذا اخذنا بعين الاعتبار صناعة البلاد ايضا وجدنا ان الايدى العاملة اقل بكثير من ان تكفي لتحقيق جميع امكانيات البلاد الاقتصادية من زراعة وصناعة .

فاذا اضفنا لقلة الايدى العاملة عاملا اخر هو قلة الراسمال المتوفر في البلاد امكننا ايضا ان نرى ان الراسمال الذى في البلاد لايكفي لاستثمار جميع امكانياتها الصناعية .

ولذلك فيجب توزيع العمل والراسمال بين الزراعة والصناعة بشكل ياتي باكبر قيمة ممكنه

وهذا يتطلب أن تصرف الجهود الزراعية على أحسن الاراضي واخصبها وافضلها للانتاج بينما يعبا العمال الذين يشتغلون في زراعة المناطق الاقل خصوبة للصناعة .

واصلح الاراضي للزراعة هي تلك الواقعة على ضفاف الانهر نظرا لامكانيه ريها وبذلك تزرع زراعة كثيفة دون الاعتماد الكبير على تقلبات الطقس (خصوصا اذا اقيمت السدود والخزانات) كما ان الطمي المجلوب اليها بواسطة الانهر يزيد في خصوبتها .

والمناطق النهرية تكثر في العراق وكذلك تكثر فيه الاراضي الخصبة ولذا فيستحسن ان يزداد تخصص العراق في الزراعة وسوريا ايضا تجب أن تهتم بزراعة المناطق الخصبة في بلادها اما فلسطين ولبنان والمدن السورية فيجب أن يزداد اهتمامها بالصناعة لاسباب تذكر في فصل الصناعة .

ومن المهم أن نلاحظ ان الموازنه بين انتاج الزراعة والصناعة يجب ان تتم بحيث يكون دخل الفرد المشتغل في الزراعة مساويا لدخل الفرد المشتغل بالصناعة فاذا حصل تبدل في هذا الدخل فلا بد من اجراء بعض التعديل في توزيع العمال والراسمال بين الزراعة والصناعة ودخل الفرد في الزراعة او الصناعة يعتمد على أسعار المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية ولذا فان للاسعار اهمية كبرى في تقرير توزيع الجهود بين الزراعة والصناعة في البلاد .

١٠- اسس التقدم الزراعي :

مرت معنا في مناسبات متعددة بعض مشاكل الزراعة ولا بد لحل هذه المشاكل جميعها قبل أن تتمكن البلاد العربية من زيادة انتاجها الزراعي .

ولكن يزيد الانتاج الزراعي في البلاد يجب ان يهتم بالامور التالية .

١- زيادة الراسمال المشغل بالزراعة سواء في ذلك الراسمال العام الذي تنفقه الحكومة على المشاريع الكبرى كمشاريع الري او نظام نزح المياه والمواصلات او الراسمال الخاص الذي يستعمله الفلاح كالمحاريث والادوات الزراعية المختلفة .

٢- جعل الطرق الزراعية حديثة باستعمال الدورات الزراعية الحديثة والبذور - والاسمدة وحراثة الارض حراثة جيدة . ومن الضروري لتحقيق هذه الغاية انشاء المدارس الزراعية في مختلف انحاء البلاد كما من الضروري نشر الثقافة الزراعية الحديثة بين المزارعين .

٣- ايجاد الوسائل الناجعة في مكافحة الحشرات والافات الزراعية .

٤- ايجاد انواع المحاصيل الجيدة التي تغل كثيرا وتناسب حالات البلاد ويمكن ان توجد هذه المحاصيل محطات التجارب الزراعية التي يجب الاهتمام بها اهتماما خاصا

٥- الاهتمام بشؤون الفلاح الصحية وتعليمه من شانه ان يزيد في انتاجه .

٦- وضع برنامج لتحضير اليد و وتشجيع التناسل لزيادة العمال الزراعيين في البلاد

٧- ولكن اهم شرط من شروط امكانيات التقدم الزراعي هو تغيير نظام التصرف - بالاراضي الشائع في البلاد في الوقت الحاضر . هذا النظام الذي بموجبه لا تكون الارض ملكاً للفلاح وانما هي ملك لشخص اخر والفلاح يعمل بها لقاء اعطاء حصة من منتوجها لصاحبها - لايشجع الفلاح على زيادة منتوجه لان اية زيادة في المنتوج يتبعها زيادة في حصة صاحب الارض اضف الى هذا ان الفلاح بسبب هذا النظام لايستطيع ان يجري في الارض التي يزرعها ايـــة تحسينات ثابته لان صاحب الارض يستطيع ان يخرجه في اي وقت شاء ويذهب التحسين لصاحب الارض .

والخطوة الاولى لحل هذه المشكلة هي ايجاد تشريع عادل على شاكلة قانون الزراعة الفلسطيني يعطي المزارع حق البقاء في الارض التي يزرعها ويضع الشروط الصعبه لاخراجه منها ويكفل له في حالة خروجه من الارض قيمة جميع التحسينات التي ادخلها عليها .

ولكن مثل هذا التشريع يفيد في انه يطمن الفلاح على استقراره في ارضه ولا يحل له المشكلة لان الارض لا تزال لغيره وهو لا يزال مضطرا لدفع جزء كبير من غلتها لسواه ولذلك فان الاصلاح الحقيقي لاياتي الا عن طريق اعطاء الفلاح ملكية الاراضي التي يزرعها ولاجراء هذا الاصلاح يجب وضع تشريع بالامور التالية :

١- تحديد الحد الاعلى لملكية الفرد من الاراضي ووضع جميع الاجراءات التي تمنع تهريب الاراضي باسماء مستعارة مختلفة .

٢- تشترى الحكومة جبرا الاراضي التي تزيد عن الحد الاعلى الذي وضعته ويقدر ثمن هذه الاراضي من قبل الحكومة ويدفع اقساطا متعددة على عدد من السنين .

٣- تبيع الحكومة بدورها هذه الاراضي للفلاحين ويدفع الفلاحون اثمانها مقسطة على عدد من السنين على ان لايزيد القسط السنوي عن الحصة التي كانوا يدفعونها لصاحب الارض

ولا تقف فى وجه مثل هذه العمل أية عقبة قانونيه لان جميع الاراضي الزراعية فى البلاد تقريبا هي أراض اميرية والاراضي الاميرية ملك للحكومة والحكومة وضعت قوانين لتنظيم التصرف بها ولها الحق فى ان تغير هذه القوانين ونضع القوانين الاخرى التى تراها مناسبه .

ولا يقف فى وجه مثل هذا المشروع سوى اصحاب المصالح والانطاعيين ولكن حكومة مخلصة وجريئة تستطيع ان تسير فيه .

اما حين يزيد الانتاج الزراعي فى البلاد فتصبح المشكله الهامة التى تدعو الى الحل مشكلة ايجاد اسواق رابحه لتصريف الانتاج الزراعي وهذه المشكله تعتمد الى حد كبير على احوال اجتماعيع واقتصادية لايمكن التنبوء بها منذ الان .

الصناعات والبلاد العربية

١) اهمية الصناعة

٢) الصناعة في العهد العثماني

٣) تقدم البلاد العربية الصناعي بعد حرب ١٩١٤ – ١٩١٨

٤) الصناعات الحالية واماكن وجودها

ا = الصناعات الزراعية وشبه الزراعية

ب = صناعات البناء

ج = الصناعات الاخرى

ا = الصناعات الزراعية وشبه الزراعية

١ = صناعات الاكل

٢ = صناعتا الخمور والتبغ

٣ = صناعة الصابون

٤ = صناعات الغزل والنسيج

١) غزل الحرير ونسجه

١ = غزل الحرير

٢ = نسج الحرير

ب) الصناعات القطنية

١ = حلج القطن

٢ = غزل القطن

٣ = نسج القطن

ج) الصناعات الصوفية

١ = غزل الصوف

٢ = نسج الصوف

د) صناعات الحبك والجرسيات والملابس التحتانية .

ه) صناعات الجلود

١ = الدباغه

ب = صناعة الاحذيه

ج = الصناعات الجلديه الاخرى

٢ = صناعات البناء

١ = صناعة السمنت

ب = مصانع الطوب والبلاط والانابيب

ج = حجارة البناء

د = صناعات اخرى متصلة بالبناء

٣ = صناعات اخرى . الكبريت ، المواد الكيماوية والطبية ، الكهرباء النفط ، استخراج البوتاس ، الفوسفات .

٤ = ملاحظات واستنتاجات

تشابه الصناعات

الصناعات التي ينفرد بها قطر واحد

الصناعات التي يتفوق بها قطر واحد

الصناعات التي تتساوى بها الاقطار

التخصص الصناعي

٥ = امكانيات التقدم الصناعي .

الفصـــــل الرابـــــع

الصناعـــة والوحـــدة العربيـــة

١) اهمية الصناعة .

لا شك بان الصناعة ذات اهمية كبيره جدا في الكيان الانتصادي لاى بلد من البلدان، ذلك لانها الطريقة الاساسية في استثمار قسم كبير من المواد الاولية ، فاذا لم تكن في البلاد صناعة . او كانت صناعة ولكنها غير كافية ، تكون النتيجة ان قسما مهما من مواد البلاد الأولية يبقى مهملا ، او يصدر بشكله الاولى الى الخارج ليصنع هناك فلا يستفيد منه البلد استفادة كافية .

والاهمية الثانية التي للصناعة هي انها تشغل عددا كبيرا من الايدى العاملة في البلاد فتساهم بذلك على تقليل البطالة وعلى زيادة مقدرة البلاد على استيعاب السكان .

واخيرا فان دخل الفرد في البلاد الصناعية على العموم اكثر من دخل الفرد في البلاد الزراعية ، وبكلمة اخرى فان قيمة الانتاج الفردى في الصناعة على العموم اعلى من قيمة الانتاج الفردى في الزراعة ولذلك فان البلاد الصناعية يكون المستوى المعيشى فيها اعلى وتكون الثروة فيها اعظم ويكون دخل الدولة اكبر وبالتالي تكون الدولة اقدر على الانفاق في الغايات المختلفة . ولذلك فان اى دولة تريد رفع المستوى المعيشي لسكانها لا بد لها من انشاء الصناعات المتلائمة مع طبيعة مواردها .

وعلى ما للصناعة من الاهمية الفائقة فان الصناعة الموجودة في البلاد العربية لا تزال متأخرة وغير وافية .

٢) الصناعة في العهد العثماني .

فالصناعة بشكلها الحديث حديثة العهد في البلاد العربية ، بل يمكن القول بانها بدأت بعد الحرب الكبرى السابقة (حرب ١٩١٤ - ١٩١٨) . فقبل تلك الحرب - اى في العهد العثماني - كان يقف في وجه التقدم الصناعي عقبات كثيرة . من هذه العقبات ان الحكم العثماني كان حكما فاسدا وجاهلا بمصالح البلاد الاقتصادية ولذا فانه لم يحاول الاهتمام بالصناعة او سواها من النواحي الاقتصادية اهتماما كافيا بل بالعكس كثيرا ما كان يرهقها بالضرائب . اضف الى هذا عدم الاستقرار الذى كان سائدا والذى كان يجعل الناس متخوفين من تشغيل اموالهم في الصناعة . وزيادة على ذلك فان رداءة طرق المواصلات كانت تحد من نقل المنتوجات من مكان

الى اخر وبالتالي تحد من نمو الصناعة كما أن نظام الامتيازات كان يمنع من حماية الصناعة المحلية الناشئة حماية كافية ، اذ ان الحكومة العثمانية بموجب هذا النظام لم تكن تستطيع وضع حاجز جمركي يزيد عن ٨ ٪ من قيمة البضائع المستوردة ما بين سنوات ١٨٦٢ - ١٩٠٨ وفي سنة ١٩٠٨ تمكنت من رفعه الى ١١ ٪ . وهذا غير كاف لحماية اية صناعة ناشئة . واخيرا فقد كان يحد من نمو الصناعة في العهد العثماني عدم وجود بنوك صناعية تساعد في بناء الراسمال او تساهم في امداد الاموال اللازمة لاستمرار العمل به كما لم يكن في البلاد ثقافة فنية كافية (١)

كل هذه العقبات منعت تقدم الصناعة وحدت من تطورها ، ولذلك فقد كانت الصناعة في العهد العثماني متأخرة لا تستعمل سوى طرق ساذجة قديمة . وكان رأس المال المشغل بها قليلا ، وكانت اكثر الصناعات على نطاق ضيق . اما المعامل الحديثة التي تستعمل الآلات والاعداد الكبيرة من العمال فكانت نادرة الوجود اذ ان عدد المعامل التي يشتغل في الواحد منها اكثر من خمسين عاملا كان اقل من مئة معمل في سوريا وفلسطين اما المعامل التي كان يشتغل في الواحد منها اكثر من مئة عامل فكانت اقل من ١٢ معملا . اما الصناعة الموجودة فكان القسم الاكبر منها صناعات يدوية مركزها البيوت ، وكانت اكثر هذه الصناعات من النوع الذي يعتمد على المواد الاولية الزراعية كالمطاحن ومعاصر الزيت ومصانع الصابون والخمور والدخان ، او من النوع الذي يعتمد على المواد شبه الزراعية (الحيوانية) كصناعة النسيج بالصوفي وصناعة الحرير وصناعات الجلود ، واخيرا فقد كانت هنالك بعض صناعات البناء .

وهذه الصناعات جميعها تقريبا وكما نرى صناعات خفيفة استهلاكية . ولم يكن في البلاد صناعات ثقيلة رأسمالية بسبب عدم توفر المواد الاساسية لهذه الصناعات كالحديد والفحم وبالاضافة الى الاسباب المتقدمة . وسيبقى عدم توفر المواد المعدنية في البلاد - وخصوصا الحديد - حاجزا اساسيا في وجه قيام اية صناعة ثقيلة بالبلاد في المستقبل .

وسنرى ان تطور الصناعة محدود بطبيعة البلاد الزراعية ، ولذلك فستظل الصناعة معتمدة في الدرجة الأولى على الانتاج الزراعي والحيواني لان هذا الانتاج يشكل القسم الأهم من المواد الأولية الموجودة في البلاد .

٣ . تقدم البلاد الصناعي بعد حرب سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ .

بعد الحرب السابقة اخذت الصناعة القديمة بطرقها اليدوية الساذجة تتأخر تدريجيا

---

(١) حماده ، النظام الاقتصادي في فلسطين (باللغة الانكليزية) صفحه ٢١٦

واخذ يحل محلها المصنع الحديث ، وبالتدريج انتقل العامل من شخص مستقل يعتمد على آلاته الخاصة الى ماجور فى مصنع لايملك شيئا من ادواته . ولعل اهم الاسباب التى ادت الى هذا التاخر التدريجي فى الصناعات القديمة عدم مقدرتها على منافسة الصناعة الخارجية خصوصا بعد ان حدث تغير فى اذواق السكان بسبب اعتناق وسائل المعيشة واللبس الاوربية . اضف الى هذا ظهور المصانع الحديثة ذات التكاليف الاقل . وكما ان التطور الطبيعي كان يمشي فى اتجاه زوال الصناعة اليدوية ، فقد اصبحت احوال البلاد اكثر ملاءمة لظهور الصناعة الالية الحديثة .

فزوال الحكم العثماني ادى الى قيام حكومات اكثر كفاءة واكثر اهتماما بانتصاديات البلاد بالرغم من ان هذا الاهتمام كثيرا ما يكون محدودا فالحكومات فى بعض هذه البلاد اما اجنبية واما تحت النفوذ الاجنبي المباشر وهذه الحكومات قد تهتم بتروين بضائع بلادها اكثر من اهتمامها ببناء صناعة البلاد المنتدب عليها .

ولعل ابرز مظهرين من مظاهر التحسن الادارى هما تحسن المواصلات ، ونظام الحماية الكمركيـة .

ففى فلسطين وحدها زاد طول السكك الحديدية من ٢٠٠ كيلومترا فى سنه ١٩١٣ الى ٤٧٣ كيلومترا سنه ١٩٣٦ ، كما زاد طول الطرق الجيدة من ٣٠٠ كيلومترا الى ١٧٥٠ كيلومترا عدا عن ١٧٦٠ كيلومترا اخرى تصلح للسير فى الفصول الجافـة وبالاضافة الى هذا فقد تحسنت وسائل البريد وخطوط التلفون والتلغراف تحسنا عظيما فاصبحت فلسطين متصلة ببعضها اتصالا تلفونيا وثيقا وكذلك فهي متصلة تلفونيا بمصر وسوريا والعراق كما انها متصلة تلغرافيا بسائر انحاء العالم . (١)

وفى العراق ايضا تحسنت وسائل المواصلات فبينما لم يزد مجموع طول السكك الحديدية فيها قبل سنه ١٩١٤ عن ١٢١ كيلومترا اصبح فى سنه ١٩٣٦ ، ١٢١١ كيلومترا (٢) وكذلك فان مختلف انحاء العراق متصله بطرق السيارات ولكن هذه الطرق لاتزال غير وافيه ومن نوع ردىء لاتصلح للسير الا فى فصول الجفاف .

اما سوريا فان اكثر خطوطها الحديديه كان موجودا قبل الحرب ، ولكن طرق السيارات

١- حماده ، النظام الانتصادى فى فلسطين ص ٢٢٥

٢- سعيد حماده النظام الانتصادى فى العراق ص ٣١٠

الجيدة والطرق الصالحة للسير في بعض الفصول قد زادت زيادة كبيرة (١) .

اما الاثر الثاني من آثار التحسن الاداري فهو حماية الصناعة بالرسوم الكمركية واعفاء الالات والمواد الاولية من هذه الرسوم .

ففي سوريا بدئ بهذه التحسينات سنه ١٩٢٤ عندما اعفيت الالات من الرسوم ثم زيدت الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع الاجنبيه في سنه ١٩٢٦ من ١٥ بالمائة الى ٢٥ بالمئة (٢)

وفي فلسطين بدى بنظام الحماية الجمركية سنه ١٩٢٧ عندما فرضت الرسوم العالية على البضائع التي ينتج مثلها في فلسطين حتى بلغ معدل الرسوم المفروضة على البضائع المستوردة في سنه ١٩٣٦ مقدار ٢٨٫٧ بالمئة . وبالاضافة الى هذا فقد اعفيت الالات والمواد الاولية من الرسوم . (٣)

وفي العراق ايضا اصدرت الحكومة في سنه ١٩٢٧ قانونا اعفت بموجبه كثيرا من الالات من الرسوم الكمركية كما خفضت هذه الرسوم عن غيرها (٤) . اضف الى هذا الحماية الكمركية واهتمام الحكومة بتشجيع الصناعة .

فاذا اضفنا الى الاسباب المتقدمة التطور الحاصل بسبب التقدم الالي كزيادة استعمال الالات وشيوع استعمال السيارات امكننا ان نفهم الاسباب التي ادت الى التطور الصناعي في البلاد العربية بعد الحرب السابقة .

وزيادة على الاسباب المتقدمه التي ادت الى تطور الصناعة في البلاد العربية بشكل عام ، فان هنالك عاملا اخر فيما يختص بفلسطين كان له دور خاص في الحياة الصناعية فيها ، وهذا العامل هو الهجرة اليهودية .

فقد دخل فلسطين من سنه ١٩٢٠ الى سنه ١٩٣٦ ، ٢٦٥ ٠٠٠ يهوديا وقد ادى تدفقهم الى ايجاد حركة كبيرة سواء لبناء البيوت اللازمة لهم او لتهيئة الاعمال التي يعملون فيها ولذلك فليس عجيبا ان تكون الصناعات المتفرعة عن البناء من اهم الصناعات الموجودة في فلسطين . اضف الى هذا الراسمال الضخم الذي جاء به اليهود اذ يقدر الراسمال الذي شغله اليهود في فلسطين منذ الحرب الماضية بـ ٩٠ ٠٠٠ ٠٠٠ الى ١٥ ٠٠٠ ٠٠٠

١- حماده النظام الاقتصادي في سوريا ص ١٨٦

٢- المصدر نفسه ص ١٣٠

٣- حماده النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٢٢٧

٤- سعيد حماده ، النظام الاقتصادي في العراق ٢٩٥

جنيها كان مجموع المشغل منها فى الصناعة فى نهاية سنه ١٩٣٥ مبلغ ٨ ٦٥٤٠٠٠ جنيها وقد ساعد وجود عدد كبير من الفنيين بين المهاجرين اليهود على انشاء الصناعة اليهودية (١)،

ليس لدينا احصاءات يمكن الاستدلال منها عن مقدار التطور الصناعي منذ الحرب الماضية ، كما اننا لا نقصد استعراض التطور بجميع مداخله ، وانما القصد من هذا البحث ان نستعرض بسرعة الصناعة كما هي عليه الان ، وان نحاول ان نرى اهميتها بالنسبة للوحدة العربية وامكانياتها للمستقبل ووسائل تحقيق هذه الامكانيات . وبعبارة اخرى فان هذا الاستعراض سيحاول الاجابة على الاسئلة التالية .

١- ما هي انواع الصناعات العربيه واين توجد هذه الصناعات ،

٢- هل بعض البلاد العربية متخصصه فى بعض الصناعات فى الوقت الحاضر .

٣- هل يمكن زيادة التخصص الصناعي فى البلاد العربيـة ،

٤- اى البلدان يجب ان يزداد تخصصها فى الصناعه ، وما هي الصناعات التى يجب ان تتخصص بها ولماذا ؟

٥- هل الصناعات الحالية تكفي حاجات البلاد ؟

٦- هل هنالك امكانيه لزيادة الانتاج الصناعي فى البلاد - وما وسائل تحقيق هذه الامكانيه ؟

٣- الصناعات الحالية واماكن وجودها :

يمكن تقسيم الصناعات القائمة فى البلاد العربية الى ثلاثة انواع :

ا - الصناعات الزراعية التى تعتمد على المواد الاولية الزراعية والصناعات شبه الزراعية التى تعتمد على المواد الاوليه الحيوانية .

ب - صناعات البناء .

ج - الصناعات الاخرى

ا - الصناعات الزراعية وشبه الزراعية

قلنا ان الصفة الغالبة على البلاد العربية هي انها بلاد زراعية ولذلك فان الصناعات التى تعتمد على المواد الاولية الزراعية او شبه الزراعية (الحيوانيه) هي على العموم اهم الصناعات الموجودة فى البلاد .

١- حماده النظام الاقتصادى فى فلسطين (ص ٢٢٨ و ٢٢٩

ويمكن تقسيم الصناعات الزراعية والحيوانيه الى الاقسام التالية :

١) صناعات الاكل (٢) صناعات الخمور والتبغ (٣) صناعة الصابون (٤) صناعات الغزل والنسيج (٥) صناعات الجلود .

١- صناعات الاكل

اهم هذه الصناعات الطحن ، وتجفيف الفواكه ، واستخراج زيوت الاكل ، والخبيز وما يتفرع عنه كصنع المعكرونه والبسكويت ، والشوكولاته والحلويات ، ومستخرجات الحليب كالجبن والسمن والزبدة .

ان الطحن فقد كان قبل الحرب السابقة يعتمد على طرق ساذجة بينها المطاحن البيتية فاصبح اليوم للطحن معامل بعضها كبيرة ، وفي مختلف انحاء البلاد اليوم مطاحن تستعمل الطرق الحديثة (١)

كما ان كثرة الفواكه في البلاد ادت الى قيام عدد من المصانع بتجفيف الفواكه او استخراج عصيرها ففي الشام مصنع هام لتجفيف الفواكه هو مصنع الكونسروة وراسماله ١٥٠٠٠٠ فرنك كما ان في لبنان ثلاثة مصانع لتجفيف الفواكه وصنع المربيات هي مصنع جبر ومصنع قرطاس ومصنع الشركة الصناعيه للمحصولات الزراعية (٢) وفي فلسطين معمل يهودي ينتج عصير الفواكه والمربيات والخضار المحفوظة والبندوره المحفوظة وهو معمل شركة عيسى (وراسماله ٣٥٠٠٠ جنيها (٣) كما ان فيها ايضا معمل عربي للمربيات تابع لشركة يرتقال يافا وفي العراق عدد من مصانع المربيات والمرمليد تنتج اشياء جيدة النوع ، ولكن اهم صناعة فواكه في العراق هي صناعة التمر وكبسها وقد اصبح في العراق مكابس حديثة وصحية لكبس التمور وتهتم الحكومة العراقية اهتماما كبيرا بكبس التمور لان التمر من حاصلات العراق الاساسية ومن صادراته المهمة اذ يبلغ ما يصدره العراق من التمور اكثر من ٨٠ بالماية من مجموع التجارة العالمية بهذا الصنف (٣)

وصناعة تجفيف الفواكه والخضار وحفظها ذات مستقبل حسن نظرا لتوفر موادها الاولية في البلاد ، كما انها ذات فائدة عظمى لان الفواكه والخضار من المواد السريعه التلف

١- حماده النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٢٥٥

٢- النظام الاقتصادي في سوريا ص ١٦٨

٣- حماده النظام الاقتصادي في العراق ٢٥٩ و ٣٩١

ولذا فمن الضروري تصريف في وقت نضوجها ، وهذا يؤدي الى وجود كميات كبيرة منها في الاسواق في وقت واحد فتهبط اسعارها . ولكن بتجفيفها يمكن حفظها وبيعها في مختلف اوقات السنه فتاتي بربح اوفر .

وقد ادى توفر الزيتون والنباتات الاخرى الصالحة لاستخراج الزيوت كالسمسم الى قيام صناعه استخراج الزيوت وبالرغم من ان القسم الاكبر من معاصر البلاد ، وخصوصا المعاصر القروية ، لايزال يستعمل الطرق القديمة فان هنالك عددا من المعاصر الحديثة . ففي سوريا عدة مصانع هي مصنع سعادة واولاده في اللاذقيه ومصنع شركة الشرق العامة

وبالاضافة الى هذه المصانع الحديثة فقد اقامت شركتا الكونسروة الشامية مصنعا حديثا في الشام اما في لبنان فللشركة الصناعية للمحاصيل الزراعية حديث مصنع لاستخراج الزيوت كما ان هنالك مصنعا اخر قرب بيروت (١) وفي فلسطين ايضا مصنعان حديثان يهوديان هما المصنع التابع لشركة شيمن وراسمالها ٠٠٠ ١٤٠ جنيها فلسطينيا ، والمصنع لشركة ازهار وراسمالها ٠٠٠ ٣٠ جنيها (٢) . اما العراق فليس فيها الا المعاصر البسيطة .

والزيوت المستخرجة من هذه المصانع ومن المعاصر الساذجة الكثيرة المنتشرة في البلاد لاتستعمل للاكل فقط ولكنها تستعمل ايضا لصناعه الصابون . وصناعة استخراج الزيوت في تقدم مستمد . وهناك مواد كثيرة عدا الزيتون والسمسم يمكن استخراج الزيوت منها وبعضها ستورد الان بالفعل لهذه الغاية مثل عين الشمس وبزر الكتان وفستق العبيد الذي ثبت ان لزراعته امكانيات واسعه في الارض .

وفي البلاد عدد من المخابز الحديثة ، رغم انه اكثر المخابز على العموم لاتزال قديمة ففي لبنان مصنع هام لصنع البسكويت والمعكرونه هو مصنع جبر (٣) كما ان في فلسطين عددا من مصانع البسكويت اهمها مصنع فرومين وراسماله ١٥٠٠٠ جنيها ومصنع ستاركمان للمعكرونه (٤) وفي العراق ايضا عدة مصانع للبسكويت والمعكرونه .

---

(١) حماده ، النظام الاقتصادي في سوريا ص ١٦٥ ومجلة تجارة الشرق ٤ تشرين الثاني ١٩٣٩ (باللغة الفرنسية)

(٢) حماده ، النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٢٥٥

(٣) النشرة الاحصائية العامة ١٩٣٨ (باللغة الفرنسية)

(٤) حماده ، النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٢٥٦ .

ويوجد ايضا عدة مصانع للشوكولاته منها ما هو صغير ومنها ما هو كبير . وفي سوريا بعض هذه المصانع ولكن الحرب التي جعلت استيراد السكر والكاكاو صعبا حدت من انتاجها . وكذلك فان في فلسطين خمسة مصانع للشوكولاته اهمها مصنع عليبيت " وراسماله ١٦٠٠٠ جنيها .(١)

ومن صناعات الاكل صناعة تقشير الرز الموجودة في فلسطين ومركزها حيفا التي بها مصنع هام لتقشير الرز تابع لشركة التجارة الفلسطينية وراسمالها ٣٥،٠٠٠ جنيها (٢)

وقد نامت في اثناء هذه الحرب في لبنان صناعة استخراج السكر اذ اسست في سنة ١٩٤١ شركة لهذه الصناعة برأسمال قدره ٦٠٠،٠٠٠ ليرة سورية ثم زيد هذا المبلغ الى ١،٥٠٠،٠٠٠ ليرة سورية ، وتستخرج هذه الشركة السكر من القصب والجلوكوز والقمح .(٣)

ومن صناعات الاكل الموجودة في البلاد صناعة استخراج ملح الطعام وهي موجودة في مختلف انحاء البلاد .

واخيرا هناك صناعة الالبان كالجبن والسمن والزبدة وقد وجد من الاوفق بحثها مع الزراعة لان اغلبها يصنعه الفلاحون واليدو بطرقهم الساذجة من محصولهم الخاص .

نلاحظ مما تقدم ان بعض صناعات الاكل توجد في قطر واحد دون الاقطار الاخرى مثل صناعة كبس التمور في العراق نظرا لان العراق تنتج التمور وحدها . وكذلك فان صناعة الشوكولاته والحلويات توجد في سوريا وفلسطين دون العراق . اما صناعة تجفيف الفواكه والخضار فانها (ما عدا التمر) تزدهر في سوريا وفلسطين اكثر من العراق بكثير ، وكذلك فان القسم الاهم من صناعة الزيوت موجود في سوريا وفلسطين نظرا لان موادها الاولية اكثر توفرا في هذين البلدين . ويمكن تصريف قسم كبير من منتوجات سوريا وفلسطين من الزيوت والفواكه المجففة والشوكولاته والحلويات في العراق ، اذا ما توفرت العوامل الاخرى اللازمة لتشجيع التجارة بين هذه البلاد . كما ان العراق - وهي اكثر تخصصا بقسم آخر من صناعات الاكل وهي صناعة الالبان نظرا لتوفر المراعي والمواشي فيها يمكن ان تزيد من تخصصها فيها ، وبالتالي يمكن ان تصدر قسما

---

(١) حماده ، النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٢٥٧

(٢) = = = = = = = ٢٥٦

(٣) تجارة الشرق ١٨ كانون الاول ١٩٤٢ .

هاما منها الى فلسطين ولبنان اللتان لاتنتجان منها ما يكفيهما .

(٢) صناعتا الخمور والتبغ

هاتان الصناعتان من صناعات البلاد الهامة . وصناعة الخمور تشمل العرق والكونياك والنبيذ والبيره وسواها .

وفى فلسطين وحدها ٤١ معملا مرخصا لصنع الخمور اهمها موجودة فى مستعمرة ريشون لصيون اليهودية وقد انتجت هذه المصانع فى سنه ١٩٣٦ مقدار ٥٧٥ ، ٢٢ هكتر لترا وتستطيع ان تنتج كميات اكبر من هذه . (١) وفى لبنان عدد من معامل الخمور اهمها مصنع كسارا التابع للاباء اليسوعيين والواقع بالقرب من زحله . ويصنع العرق فى جميع انحاء سوريا ولبنان (٢) وكذلك فان فى العراق عددا من مصانع الخمور اهمها معمل النبيذ الموصلي وهو مصنع حديث (٣) .

اما البيره فلا مصنع فى فلسطين راسماله ٠٠٠ ٨٠ جنيها وهو فى ريشون (٤) كما ان هنالك مصنعين كبيرين للبيرة فى لبنان هما "La Grande Brasserie du Levant" Brasserie Malterie Franco-Libano-Syrienne (5) وقد كان بالعراق مصنع للبيره ولكنه اخفق فاضطر للتوقف (٦) .

وفى فلسطين عدد من مصانع تقطير الكحول اكبرها بالقرب من يافا وقد انتجت جميعها سنه ١٩٣٧ مقدار ٥٣٢٠ هكتو ليترا (٧) وكذلك فان فى سوريا ولبنان مصانع لهذه الغاية انتجت سنه ١٩٤١ مقدار ٦٦٥ طنا .

ولدى استعراض صناعة الخمور فاننا نرى ان فلسطين وسوريا تنتجان منها ـ ماعدا البيرة مايكفي لسد الحاجات المحلية ويمكن ان ينتجا فائضا للتصدير ، بينما العراق تستورد القسم الاكبر من خمورها من الخارج ، فقد بلغ مقدار ما استوردته العراق من الخمور فى سنه ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥ كما يلي باللترات . عرق ٤٣٦ ، ٦٣٨ ، نبيذ وطني ٧٠٩ ، ٢٠ وسكي ٣٠٣ ، ٣٤ كونياك ٤٣٢ ، ١٠ ، بيرة ٤٦٩ ، ٣٨٣ مشروبات روحية اخرى ٢٣٣ ، ٦٠ ، ومن هنا نلاحظ امكانية التوسع فى صناعة الخمور وزيادة تصدير الخمور من سوريا وفلسطين الى العراق .

١ـ حماده النظام الانتصادى فى فلسطين ص ٢٥٩
٢ـ النشرة الاحصائية لكل اربعه اشهر ١٩٣٧
٣ـ حماده النظام الانتصادى فى العراق ص ٢٦٣
٤ـ حماده النظام الانتصادى فى فلسطين ص ٢٦٠
٥ـ النشرة الاحصائية لكل اربعة اشهر ١٩٣٤ ـ ٣٧
٦ـ حماده النظام الانتصادى فى العراق ٢٦٣
٧ـ حماده النظام الانتصادى فى فلسطين ص ٢٦٢
٨ـ حماده النظام الانتصادى فى العراق ص ٢٦٤

والتبغ ايضا كما تدمنا ـ من صناعات البلاد المهمة . ففي العراق عدد كبير من المعامل الحديثة لصناعة الدخان كان عددها في سنه ١٩٣٦ احد عشر معملا سبعه منها في بغداد اهمها "شركة الدخان العراقية" وشركة الدخان الشرقية "وشركة دخان وسجاير الراندين "وتنتج معامل العراق يوميا ما بين مليونين الى عشرة ملايين سيكاره وتستطيع ان تنتج اكثر من هذا بكثير لا من هذا بكثير . وصناعه السجاير في العراق حره وليس فيها اي احتكار ولكن الاتجاه نحو جعلها محتكرة . ويمكن للعراق ان يصنع من السجاير ما يكفي حاجاته مع فائض كبير للتصدير (٢)

وفي سوريا ولبنان فان انتاج التبغ محصور في شركة الريجي وهي تنتج ما يكفي لسد حاجات البلاد

وفي فلسطين ايضا عدد من معامل السجاير اهمها وصانع ندمان ديك وسلطي بحيفا وراسمالها ١٥٠٠٠٠ جنيها وشركة السجاير العربية الناصرة وبدور بحيفا ودويك وبني براق وماسبير وهذه المعامل تنتج معظم حاجات البلاد (٣) .

نرى من استعراض صناعة التبغ ان كل قطر ينتج منها لسد حاجاته المحلية . وليس لدينا احصاءات عن تكاليف هذه الصناعة في مختلف الاقطار حتى نحكم بالبلد الذي يفضل ان يتخصص بها ، ولكن يظهر انه اذا ازيلت الحواجز عن تجارة التبغ بين هذه البلاد والغي الاحتكار الموجود في سوريا ولبنان فالمرجح . في تلك الحالة ان صناعة التبغ في العراق ستقوى على صناعه التبغ في الاقسام الاخرى .

٣) صناعة الصابون

سبق ان ذكرانه في البلاد صناعه زيوت مهمة وان كثيرا في المواد اللازمة لاستخراج الزيوت موجودة في البلاد . والزيوت لا تستعمل جميعها للاكل بل يذهب قسم كبير منها لصناعة الصابون المهمة وتزدهر هذه الصناعة بشكل خاص في فلسطين وسوريا ؛ اما في فلسطين فيبلغ مجموع ماينتج من الصابون بمختلف انواعه ٨٠٠٠ طنا في السنه الواحدة . وكان الصابون في السابق يصنع باسره من زيت الزيتون اما الان فتستعمل في صنعه زيوت اخرى . واغلب الصابون المصنوع في فلسطين صابون غسيل ، ويصدر كثير من صابون زيت الزيتون الى مصر ومن صابون الزيوت الاخرى الى سوريا

---

١ ـ لطروجة السيد سليم شاميه عن الصناعة في سوريا

٢ ـ حماده النظام الاقتصادي في العراق ص ٢٦٦

(٣) حماده النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٢٦٢

ومعظم صناعة صابون الغسيل في فلسطين بيد العرب فقد كان في نابلس وحدها ٢٤ معمل يقدر راسمالها بـ ٢٣٠٠٠٠ جنيها وقيمة منتوجها السنوي بـ ٢٤٠٠٠٠ جنيها وفي يافا والرملة ١٦ معمله اخرى . ولدى اليهود معامل حديثه لصنع الصابون اهمها معمل شيمن في حيفا ومعمل شرفي في رشون (١) .

اما في سوريا ولبنان فالبرغم من ان صناعة الصابون كانت صناعة مهمة في السابق ، فانها قد تناقصت لاسباب عديدة اهمها وجود الحواجز الجمركية في وجه تصدير الصابون الى تركيا ومصر ومنافسة الصابون الفلسطيني والفرنسي وتاخر الطرق المستعمله في انتاج الصابون . وقد تناقص انتاج حلب وحدها من الصابون من ١٤٠٠ طنا سنه ١٩٣٤ اي ٤٠٠ طنا فقط سنه ١٩٣٩ وبقدر ما انتجته سوريا ولبنان من الصابون سنويا ما بين سنوات ١٩٣٥ - ١٩٣٩ - ٣١٦٠ طنا لكل سنه (٢)

وفي العراق اليوم اهتمام بصناعة الصابون نظرا لوجود كثير من موادها الاولية فيه . الا ان العراق لايزال يستورد كثيرا مما يحتاجه من الصابون ، فقد استورد سنه ١٩٣٥ - ١٩٣٦ من سوريا وحدها ٢٣٧٥ طنا من الصابون قيمتها ٣٣٠٩٥ دينارا ، ومن مصادر اخرى استورد في تلك السنه من الصابون ما قيمته ٤٤٠٤٠ دينارا .

وفي العراق اليوم ثمانيه معامل للصابون واحد منها في الموصل والباقي في بغداد بينها معمل حديث له فرع لاستخراج الزيوت وتنتج اثنى عشر الف صندوقا في السنه .

من استعراض صناعة الصابون نرى ان فلسطين وسوريا ولبنان ينتجان منها ما يفيض عن حاجاتهما بينما العراق لا تزال في حاجة الى كميات كبيرة من الصابون تستوردها من الخارج وتستورد قسما مهما منها من سوريا ولبنان ومن الممكن زيادة المصدر من الصابون من سوريا ولبنان وفلسطين الى العراق .

٤- صناعات الغزل والنسيج

ان المواد الاولية الاساسية اللازمة لجميع صناعات الغزل والنسيج هي مواد اما زراعية كالقطن مثلا واما شبه زراعية اي معتمده على نتاج اشياء حية غير النبات كالحيوانات التي يستعمل

---

(١) حماده النظام الاقتصادي في فلسطين ٢٦٢

(٢) النشرة الاحصائية لكل اربعه اشهر ١٩٣٥ - ١٩٣٨

صوفها في صناعة غزل الصوف ونسجه ومثل دودة القز التي هي اساس في صناعة الغزل والنسيج الحريري . وبما ان طبيعة البلاد العربية الزراعية موافقة لانتاج المواد الزراعية وشبه الزراعية الاولية لوجود الاراضي الصالحة لزراعة هذه المواد او المراعي الصالحة للمواشي والحيوانات ، فلا عجب ان تتوفر هذه المواد الاولية اللازمة بكثرة في هذه البلاد ولا عجب ايضا ان تنشاء على اساس هذه المواد الاولية صناعات الغزل والنسيج . وهذه الصناعات على غاية الاهمية في مركز البلاد الصناعي في الوقت الحاضر كما ان امكانيات التوسع فيها في المستقبل عظيمة . ولكن مما يحد في امكانيات التوسع في هذه الصناعات ان كثيرا من المواد الاولية الموجودة في البلاد ليست من نوع جيد كما في حالة الصوف الماخوذ من مواشي البلاد مثلا ، ولهذا فان مستقبل هذه الصناعات يعتمد الى حد غير قليل على المقدرة على تجويد المواد الاولية كما يعتمد ايضا على عوامل اخرى تذكر في حينها .

1- غزل الحرير ونسجه :

١- غزل الحرير .

ان صناعة غزل الحرير منحصرة انحصارا كليا في سوريا ولبنان وليس في العراق ولا في فلسطين صناعة غزل للحرير .

كانت صناعة غزل الحرير ذات اهمية كبرى قبل الحرب السابقة ولكنها في المدة الاخيرة اخذت تتضاءل لاسباب كثيرة اهمها المنافسة الخارجية اليابانيه وظهور الحرير الاصطناعي وتاخر الطرق المستعمله في هذه الصناعة . وقد كان تناقص هذه الصناعة لهذه الاسباب عظيما فبينما كان ما انتج من الحرير الخام سنه ١٩٣٠ مقدار ٣٥٧٥٠٠٠ كيلوغراما انخفض في سنه ١٩٣٩ الى ١٥١٥٠٠٠ كيلوغراما فقط اي اقل من النصف هذا وتظهر سنه ١٩٣٨ المذكورة تحسنا بالنسبة لما قبلها من السنوات كما ان الانتاج يعود بعدها الى الانخفاض (١) .

ويستهلك قسم كبير من هذا الانتاج محليا كما يظهر من ان نسبة المصدر منه ليست مرتفعه كثيرا فلم تزد المصدر من الحرير الخام سنه ١٩٣٠ عن ١٦ بالمئة من مجموع الانتاج وفي سنه ١٩٣٨ بلغ ٥٣ بالمئة من مجموعه (٢)

وفي لبنان عدد من المصانع لغزل الحرير منها ما هو قديم ومنها ما هو حديث . وقد بلغ

---

(١) نشرة بنك سوريا ولبنان ايلول ١٩٣١ والنشرة الاحصائية لكل اربعه اشهر ١٩٣٨ (٢) المصدر نفسه

عدد المعامل الحديثة لغزل الحرير تسعة معامل . وتغزل معامل الغزل القسم الاكبر من محصول الحرير الخام ، حتى لقد بلغ وزن ما غزل في البلاد سنة ١٩٣٩ مقدار ٩٠٠،٠٠٠ كيلوغراما اى حوالي ٧٥ بالمئة من محصول الحرير الخام (١) .

وبالرغم من ان صناعة غزل الحرير في سوريا ولبنان قد اظهرت بعض الانتعاش بسبب احوال الحرب الحاضرة - لانقطاع المستورد من الحرير الاصطناعي ولان الحكومة البريطانية تشترى كمية كبيرة من انتاجه - فان مستقبل هذه الصناعة لا يزال في الميزان - رغم جودة محصولها - لان اهم عامل لتأخرها كان ظهور الحرير الصناعي الذى سيعود الى الاسواق بكثرة بعد الحرب . وعلى اى حال فان استعمال الطرق الحديثة يقلل من تكاليفها ويقوى مركزها كما ان حمايه منتوجها في سوريا ولبنان وفي البلاد العربية الاخرى - ولو الى حين - قد يساعد على تثبيتها .

٢ - نسج الحرير

من الطبيعي ان تكون سوريا ايضا هي المقدمة في صناعة نسج الحرير - رغم انها ليست الوحيده التي تزاول هذه الصناعه - بسبب كونها مركز استخراج الحرير الخام وغزله . وقد كان حظ هذه الصناعة مختلفا عن حظ زميلتها صناعة غزل الحرير وذلك لانها لا تعتمد على الحرير الطبيعي وحده ، ولكنها تعتمد على الحرير الصناعي ايضا وقد رأينا ان هذا قد زاد سوقه . وهناك اسباب اخرى لازدهار هذه الصناعة وتقدمها سنعرضها في حينها .

تقدمت هذه الصناعة في سوريا تقدما عظيما منذ سنة ١٩٣٣ . ففي سنة ١٩٣٩ زاد انتاج الحرير عما كان عليه في سنة ١٩٣٣ بالمقادير الاتية : ٣٠٩ بالمئة للكريب ، ٧٤٢ بالمئة للبوبلين ، ٤٤٥ بالمئة للحرير الخالص والمخلوط ، ٢٧٠ بالمئة للغاباني ، كما زاد المستورد من خيوط الحرير الصناعي بنسبة ١٩٧،٥ بالمئة ، والمصدر من نسيج الحرير الصناعي بنسبة ٤٨٦ بالمئة .(٢)

واهم اسباب هذا التقدم الحماية الجمركية وتحسن طرق الانتاج ، وتحسن النوع بحيث يتلاءم مع التطور في الاذواق .

وقد كان في سوريا في سنة ١٩٣٧ عدد من الانوال المتحركة على القوة يبلغ ٩٠٠ نولا

---

(١) تجارة الشرق ، ١ تشرين الثاني ١٩٤٠

(٢) النشرة الاحصائية لكل اربعة اشهر ١٩٣٣ - ١٩٣٨ ومعلومات خاصة للسيد سهيل شامية في اطروحته عن الصناعة في سوريا حصل عليها من مديرية الاقتصاد العامة بالشام .

تنتج في اليوم الواحد مقدار ٢٧،٠٠٠ مترا (١)

وقد بدأت محاولات لادخال هذه الصناعة الى فلسطين سنة ١٩٢٥ ولكنها فشلت وفي سنة ١٩٣٦ اعيد انشاء هذه الصناعة بعد ان حميت حماية جمركية قوية فانشيء مصنعان حديثان لغزل الحرير رأسمالهما ١٢٠،٠٠٠ جنيها هما مصنع دلفايز المحدود بتل ابيب ومصنع مشي في رامات جاسه (٢)

وصناعة الحرير في العراق ساذجة وصغيرة جدا .

نرى من استعراض صناعة الحرير ان سوريا ولبنان هما مركزا صناعة غزل الحرير دون سواهما ، وان القسم المهم من صناعة نسج الحرير موجود في سوريا . وبالرغم من ان صناعة غزل الحرير قد تأخرت للأسباب التي سبق ذكرها فان صناعة نسج الحرير قد تقدمت تقدما عظيما يستطيع المرء ان يتنبأ على اساسه بمستقبل عظيم لهذه الصناعة .

اما العراق التي تحتاج الى قسم كبير من المنسوجات الحريرية - سواء الحرير الطبيعي او الاصطناعي - فمن الممكن ان تستورد كثيرا من حاجاتها من هذه المنسوجات من سوريا ومن الممكن توسيع صناعة الحرير السورية لتنتج فائضا يصدر الى العراق .

اما فلسطين فان بها صناعة نسج للحرير ولكن يمكن الاستنتاج من تكرر فشل هذه الصناعة واضطرارها الى الاعتماد على حماية جمركية قوية ان فلسطين ليست المكان الملائم لهذه الصناعة ، بينما يثبت نجاحها في سوريا ولبنان ان هذين القطرين اكثر الاقطار العربية ملاءمة لها . ولذا فيمكن القول بان سوريا ولبنان هما المكانان اللائقان لزيادة التخصص بصناعة غزل الحرير ونسجه ولزيادة التوسع في هاتين الصناعتين .

ب) الصناعات القطنية

١ - حلج القطن .

يزرع القطن في سوريا والعراق . وقد زادت مساحة الأراضي المزروعة بالقطن في هذين البلدين زيادة هامة بسبب تشجيع الحكومات لها .

ففي سوريا نجحت التجارب التي اجريت لزراعة القطن المصري خصوصا في اللاذقية وزادت مساحة ما يزرع قطنا من ٨٢٥٥ هكتارا سنة ١٩٣٣ الى ٣٥٠٠٠ هكتارا سنة ١٩٣٨ (٣)

---

(١) تجارة الشرق ١٩ كانون اول ١٩٣٧

(٢) حماده ، النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٦٨ .

(٣) النشرة الاحصائية لكل اربعة اشهر ١٩٣٨ ص ١٣٣ + ١٣٤

اما في العراق فادخلت زراعة القطن بعد الحرب السابقة واخذ محصوله يزداد سنه بعد سنه حتى عام ١٩٢٨ حين بلغ ٥٢٠٢ بالة ثم اخذ يتناقص بسرعة وبشدة حتى بلغ سنه ١٩٣٢ مقدار ٤١٠ بالات فقط ولكنه عاد وانتعش فبلغ سنه ١٩٣٥ مقدار ٥٠٠٠ بالة (١) .

وقطعن العراق من نوع الاكالا الجيد .

وبسبب وجود زراعة القطن في سوريا والعراق فمن الطبيعي وجود مصانع لحلجه وبالفعل فان في سوريا مصانع حديثه لحلج القطن اكبرها في اللاذقية (سعد وابناؤه) كما ان في سوريا ثلاثة مصانع تابعه " Association Cotonière Coloniale " (٢)

وفي العراق محلجان للقطن احدهما انشئ سنه ١٩٢٠ في الشيخ معروف من قبل جمعيه ترقيه القطن البريطانيه والثاني انشاته شركة وطنيه لحلج الانطان . وهذان المعملان كافيان لحلج كل ما تنتجه العراق من القطن (٣) .

وتصدر سوريا قسما غير قليل من محصول القطن الخام ، اذ بلغ وزن ما صدرته سوريا سنه ١٩٣٧ مقدار ٣٠٣٢ طنا من مجموع محصول تلك السنه وهو ٥٦٤٩ طنا ، اي اكثر من نصف المحصول . وفي سنه ١٩٣٨ صدرت سوريا ٢٠٢١ طنا من مجموع محصول تلك السنه وهو ٧٨٠٠ طنا . اما القسم الذي لا يصدر فتستعمله سوريا لصناعة غزل ونسج القطن المحليتين (٤) .

وقد صدرت العراق ما بين سنوات ١٩٢٦ - ١٩٣٦ من القطن الخام بما معدل وزنه ٣١٧ طنا ولكل سنه (٥) ~~ما معدل وزنه~~

٢- غزل القطن :

ليس في العراق صناعة لغزل القطن ولكن هذه الصناعة موجودة في سوريا ولبنان وفلسطين الا ان القسم المهم منها في سوريا ولبنان .

واكبر معمل للغزل في لبنان هو معمل عريضه بالقرب من طرابلس الذي كان يستطيع ان ينتج (في سنه ١٩٣٩) ما وزنه ٩٠٠ طنا من الخيوط بالسنه الواحدة . ثم ياتي بعده مصنع شركة الغزل والنسيج السورية التي يبلغ راسمالها ٣٠٠٠٠ ليرة تركية ذهب ويستطيع هذا المصنع

---

(١) حماده النظام الاقتصادي في العراق ١٧٩-١٨٠

(٢) نشرة بنك سوريا ولبنان ٣٠ حزيران ١٩٣٧ - ١٩٣٨

(٣) حماده النظام الاقتصادي في العراق ٢٣٨ - ٢٣٩

(٤) نشرة بنك سوريا ولبنان حزيران ٩٣٧ - ٤ حزيران ١٩٣٨
والنشرة الاحصائية لكل اربعة اشهر ١٩٣٧ - ١٩٣٨

(٥) حماده النظام الاقتصادي في العراق ص ٢٣٨

ان ينتج من خيوط القطن ما وزنه ٤٧٥ طنا كل سنه . وفي حلب معمل لغزل القطن يستطيع ان ينتج مازنته ٩٠٠ كيلوغراما باليوم الواحد (١) كما ان في بيروت معمل اخر هو معمل الحسيلي

وفي فلسطين هما لغزل القطن في كفرعطا بالقرب من حيفا يصدر كثيرا من غزله الى الخارج وخصوصا الى سوريا وتركيا حتى لقد بلغ وزن ما صدره سنه ١٩٣٦ مقدار ٣٠٦ اطنان وقيمته ٨٧٣، ٤١ جنيها فلسطينيا وكان راسمال المصنع في سنه ١٩٣٦ مبلغ ٨٠٠٠٠ جنيها فلسطينيا . ويعزى نجاح هذا المصنع اليهودي في الغالب الى خبرة اصحابه بهذا المعمل (٢)

٣- صناعة النسيج القطني

ان القسم الاهم من صناعة النسيج القطني ايضا في سوريا ولبنان ، ويلاحظ الاتصال الوثيق بين صناعة النسيج القطني وصناعة الغزل القطن .

في سوريا مصنع للمنسوجات القطنيه ملحق بشركة الغزل والنسيج في جلبه وفي لبنان مصنع تابع لمصنع عريضه في طرابلس . وينتج هذان المصنعان انواعا حديثة من المنسوجات تلائم الذوق الحديث .

وبالرغم من ان انتاج هذه الصناعة على العموم في تزايد مستمر فان سوريا ولبنان وهما المقدمتان فيها لاتزال تستوردان الكثير من المنسوجات القطنيه اذ بلغ وزن ما استوردتاه من هذه المنسوجات سنه ١٩٣٧ مقدار ٧٢٣٠ طنا وسنه ١٩٣٨ مقدار ٦٩٨٤ طنا ولايقابل هذا المستورد سوى كمية قليلة من التصدير اذ بلغ وزن ما صدر للسنتين المذكورتين ٥٣ طنا و٨٧ طنا (٣) وهذا يدل على ان سوريا ولبنان وهما اكثر البلاد العربيه اهتماما بهذه الصناعة لاتزالان بعيدتين عن ان تكفيا حتى حاجاتهما الخاصة منها

وكذلك فان في فلسطين مصنعا واحدا لانتاج المنسوجات القطنيه تابع لنفس شركة عطا المحدودة للغزل القطني وفلسطين تستورد القسم الاكبر من حاجاتها من المنسوجات القطنية

وفي العراق بعض المصانع للنسيج القطني والمخلوط تنتج المنسوجات الجيدة ولكن العراق بعيدة جدا عن انتاج مايكفيها من المنسوجات القطنيه ،اذ ان معدل زيادة وارداتها من هذه المنسوجات عن صادراتها منها تبلغ زهاء مليون دينارا في السنه .(٤)

---

(١) معلومات خاصة للسيد سهيل شاميه من مديرية الاقتصاد العامة بالشام

(٢) حماده ، النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٢٦٨

(٣) النشرة الاقتصادية لكل ثلاثة اشهر ١٩٣٧ و ١٩٣٨

(٤) حماده النظام الاقتصادي في العراق ص ٢٤٩

نستنتج مما تقدم ان اهم صناعات النسيج القطني موجودة بسوريا ولبنان ولكن بالرغم من تقدم هذه الصناعة هناك فانها لاتكفي سوريا ولبنان وحدها وبالاضافة الى هذا فان صناعة سوريا ولبنان نفسها لاتعتمد اعتمادا كليا على القطن المغزول منهما بدليل انخفاض انتاجهما من المنسوجات القطنيه اثناء الحرب نظرا لقلة الوارد من الخيوط القطنيه من الخارج هذا بالرغم من ازدياد الطلب على منتوجات هذه الصناعة .

هذا وان الاقطار العربية الاخرى مثل فلسطين وشرق الاردن والعراق لاتزال تستورد كميات كبيرة من المنسوجات القطنيه من الخارج .

ولذا فيجب الاهتمام بهذه الصناعة لتوفر حاجات البلاد كما يجب ان يتوفر الخيوط لهما من الغزل المحلي ولهذا يجب التوسع في صناعة غزل القطن لتكفي حاجات صناعة النسيج وفي صناعة النسيج لتكفي حاجات البلاد .

ويبدو ان سوريا اقدر البلدان العربية على زيادة التخصص بهذه الصناعة للاسباب الاتية :

١- ان اكثر القطن يوزع في سوريا .

٢- ان صناعة الغزل القطني تتقدم في سوريا .

٣- ان سوريا قد اكتسبت خبرة واسعة بهذه الصناعة .

جـ- صناعة غزل الصوف ونسجه :

راينا ان المواشي تكثر في البلاد العربية حتى لتشكل مصدرا يعتمد عليه قسم كبير من السكان في حياتهم وبالرغم من انه يتوقع لاول وهلة ان تقوم على اساس المواشي الموجودة في البلاد صناعة هامة لغزل الصوف الا اننا لانجد هذه الصناعة الهامة بالقدر الذي نتوقعه والسبب الاساسي في هذا هو ان الحيوانات والمواشي الموجودة في البلاد ليست من ذات الصوف الجيد وانها ترى في الغالب لاجل لحومها والبانها فقط . اما صوفها فيصدر معظمه بشكله الخام الى الخارج ليستعمل هناك في انواع الحياكة الخشنه كالسجاجيد .

وافضل نوع من انواع الغنم من حيث صوفه هو الغنم المعروف بالعربي الذي يوجد في العراق ويرى في القسم الجنوبي منه اذ ان صوفه ناعم وقصير وهو مختلف الالوان ابيض واسود واحمر اوخليط منها ، وهو يضاهي في جودته افضل انواع صوف الهند والصين وشمال افريقيا بما في

ذلك مصر [١] اما الاغنام الاخرى كالعواسي والكردى واصناف الاغنام الموجودة في سوريا والماعز فجميعها ليست جيدة الصوف .

١- غزل الصوف

وقد ادى سوء انواع الصوف الى الحد من صناعة الغزل الصوفية . وهذه الصناعة تكاد لاتوجد في غير العراق ، حيث هناك اربعة معامل لغزل الصوف ، اثنان منهما هما معامل للتسيج ايضا وهما معملا فتاح باشا وعزيز غفورا يعقوب وشركاه والاثنان الاخران متخصصان بالغزل وحده . وتستعمل هذه المعامل صوف الغنم العربي الذي اشرنا اليها . والمعملان اللذان يهما فرع للنسيج يستعملان غزلهما نسيجهما ، ويبيعان ما تبقى الى النساجين المحليين . الا ان معامل النسيج لا تعتمد اعتمادا كليا على الغزل المصنوع محليا بل انها مازالت تستورد نسما من خيوط الصوف من الخارج . فمعامل فتاح باشا مثلا تستعمل الصوف الاسترالي للصنف الممتاز من جوخ البدلات كما ان معامل الجرسيات مازالت تستورد صوفها من الخارج .

اما الصوف المغزول محليا فيستعمل في نسج العباءات التي اصبحت جميعها تقريبا تنسج من الصوف المحلي كما يستعمل في الحرامات والبطانيات والسجاد والبدل الخ ... والذي يظهر انه لن يكون لصناعة الصوف شان كبير الا اذا تحسنت انواع الغنم الموجودة في البلاد واصبح صوفها جيدا [٢]

٢- صناعة نسج الصوف

اما صناعة نسج الصوف فهي اهم من صناعة غزله وهي من صناعات البلاد المهمة . وتزدهر هذه الصناعة بشكل خاص في العراق وسوريا .

في العراق معملان لنسج الصوف اشرنا اليهما من قبل اولهما معمل عزيز غفورا يعقوب وشركاه في بغداد واكثر انتاجه من الاحرمة والاجواخ الثقيلة وبه عشرة انوال . والثاني - وهو الاهم من الاول - هو معمل فتاح باشا وبه اربعون نولا ويشتغل فيه نحو ٣٠٠ عاملا وهو ينتج المنسوجات من نوع توبد وجبردين وبام بيتس . ولكن هذين المصنعين ، والمصانع الاخرى القليلة الاهمية لا تنتج جميعها اكثر من نصف مليون يارد مربع في السنة الواحدة على حسب تقدير سمر سكايل وهذه الكمية تقل كثيرا عن حاجات العراق وحدها [٢]

---

(١) حماده النظام الاقتصادي في العراق ٢٤٠

(٢) حماده النظام الاقتصادي في العراق ص ٢٤٦ .

وفي سوريا اليوم مصنعان للنسيج الصوفي وهما مصنع دياب اخوان المحتوى على عشرين نولا ومصنع القدسي المحتوى على ستعشره نولا وعلى فرع للصباغه وكلاهما في دمشق وفي لبنان مصنع كبيرللنسيج الصوفي هو مصنع "La Lainière Nationale" في الحدث الذى يبلغ رأسماله ٦،٠٠٠،٠٠٠ فرنكا ويعمل به ٥٢٠ عاملا و ٢٥ خبيرا ورأسمال هذا المصنع ايطالي ووطني (١)

وتعتمد مصانع النسيج السورية واللبنانية على الخيوط الصوفية المستوردة من الخارج . وبالرغم من ان هذه الصناعة محمية بالرسوم الجمركية ، فان انتاجها غير كاف لسد حاجات سوريا ولبنان وحدهما كما يظهر من مراجعة ما استوردا ه من المنسوجات الصوفية . فقد بلغ المستورد من صوف البدلات سنة ١٩٣٧ ما وزنه ٦٤٨ طنا وفي سنة ١٩٣٨ ما وزنه ٥٣٨ طنا ، هذا بالاضافة الى ٤٧٦ طنا من الخيوط الصوفية استوردت سنة ١٩٣٧ و ٤٨٦ طنا من هذه الخيوط استوردت سنة ١٩٣٨ ، في حين لم يزد المصدر من المنسوجات في هاتين السنتين عن ١٣ طنا و ٢١ طنا (٢) .

نرى مما تقدم ان صناعة النسيج الصوفي توجد في العراق وسوريا ولبنان ،وانها بالرغم من تقدمها فانها لا تزال بعيدة جدا عن ان تسد حاجات السكان . ولكن هذه الصناعة لا يمكن ان تكون قوية حقا الا اذا اعتمدت على الصوف المغزول محليا لا على الصوف المستورد من الخارج ، ولذلك فان تحسين انواع المواشي ليصبح صوفها موائما لهذه الصناعة امر ضروري لنموها واتساعها . اما امكانيات هذه الصناعة فكبيرة جدا بدليل كثرة المستورد من المنسوجات الصوفية .

وفي وسع العراق ان تزداد تخصصا في هذه الصناعة نظرا لانها اهم مركز لوجود الصوف .

د ـ صناعة الكلسات والجرسي والملابس التحتانية :

ان صناعة الكلسات موجودة في كل من العراق وسوريا ولبنان وفلسطين .

وقد اظهرت هذه الصناعة تقدما في سوريا ولبنان خلال السنوات التي سبقت الحرب حتى لقد بلغ مجموع ما انتجته في سنتي ١٩٣٧ و ١٩٣٨ مقدار ٤٧٠،٠٠٠ و ٥٤١،٠٠٠ زوجا من الكلسات . وقد ادى تقدم هذه الصناعة الى تناقص المستورد منها وتزايد المصدر . وتزايد المصدر . ويذهب قسم من المصدر الى فلسطين . اما الاماكن التي توجد فيها هذه

---

(١) نشرة بنك سوريا ولبنان ، حزيران ١٩٣٦ والنشرة الاحصائية لكل اربعة اشهر ١٩٣٧

(٢) النشرة الاحصائية لكل اربعة اشهر ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨ .

الصناعة في لبنان وسوريا فهي بيروت والشام وحلب . ويشجع على تقدم هذه الصناعة حمايتها بالرسوم الجمركية .(١)

وفي فلسطين ايضا صناعة مماثلة وهناك معملان هامان لها هما معمل لردزيا في مستعمرة اهبرو بنك ومعمل جيرب في رمات غان .(٢)

وقد انشئت في العراق عدة مصانع لصنع الكلسات لكنها اضطرت لايقاف صنع الكلسات نظرا لشدة المزاحمة اليابانية واهتمت بدلا منها بصنع المحبوكات .

وكذلك ففي مختلف الاقطار مصانع للجرسيات والمحبوكات .

ويمكن زيادة انتاج هذه الصناعات لتفي بالحاجات المحلية

٥) صناعات الجلود

ان وجود صناعات جلدية هامة في البلاد العربية هو ايضا من الامور الطبيعية وذلك بسبب كثرة الجلود نتيجة لوجود الحيوانات والمواشي . وهذه الصناعات ذات مستقبل عظيم نظرا لتوفر موادها الاولية في البلاد وقد اظهرت في المدة الاخيرة تقدما ملحوظا ، الا انها ايضا لا تزال غير كافية لسد جميع حاجات البلاد . واهم الصناعات الجلدية الموجودة في الوقت الحاضر هي الدباغة وصناعة الاحذية وصناعة الحقائب الجلدية والادوات الجلدية الاخرى .

ا- الدباغة : وهي من صناعات البلاد الهامة والمنتشرة ولكن بالرغم من هذا ان هذه الصناعة لا تزال تقوم الى حد كبير على طرق الدباغة القديمة ، في المدابغ الصغيرة المنتشرة في مختلف انحاء البلاد ، فان هنالك ايضا مصانع دباغة حديثة .

من هذه المصانع الحديثة معملان حديثان انشاءا في العراق في بغداد . وقد نجح احدهما نجاحا كبيرا فاصبح ينتج النعل والسختيان الجيدين ، وهو يقوم بجميع مراحل الدباغة ومنتجاته تشمل الجلود الكبيرة السميكة التي تستعمل للنعل والجلود الطرية المستعملة للأجزاء العليا من الاحذية من نوعي الشفرو والبوكس . وتشترى وزارة الدفاع العراقية ووزارة الداخلية الجلود اللازمة لاحذية الجنود والشرطة من منتجات هذا المصنع . اما المصنع الآخر فقد فشل وتوقف عن العمل بسبب سوء ادارته (٣)

---

(١) النشرة الاحصائية لكل اربعة اشهر ١٩٣٧ - ١٩٣٨

(٢) حمادة ، النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٢٦٩

(٣) حمادة النظام الاقتصادي في العراق ص ٢٥٤

اما الجلود التي تنتجها صناعة الدباغه العرانية فيذهب قسم منها الى الصناعة المحلية ويصدر القسم الاهم الى الخارج ، وهذا يدل على ان منتجات هذه الصناعه تفيض عن حاجات البلاد وقد بلغ ما صدر من الجلود من العراق سنة ١٩٢٥ مقدار ٣٠٨ اطنان من جلود البقر قيمتها ١٠،٩٨٦ دينارا و ١٦١٠ اطنان من جلود الغنم والماعز قيمتها ١٢٥،٩٩٨ دينارا (١)

وفي سوريا ولبنان ايضا - الى جانب المدابغ الساذجة القديمة . عدد من مصانع الدباغه الحديثه اهمها مصنعا " رومي وعمري " في الشام ودباغ بالقرب من حلب . واغلب الجلود التي تدبغ في سوريا ولبنان هي من جلود الغنم والماعز . وبالرغم من انشاء صناعات محليه في سوريا لصنع الاصباغ اللازمة لدبغ الجلود ، فان صناعة الدباغ لا تزال تستورد كثيرا من اهم اصباغها من الخارج . وهذه الصناعه في تقدم وقد اصبحت تسد حاجات سوريا ولبنان ويستدل على ذلك بمقارنة المستورد والمصدر من الجلود المدبوغة في المدة الاخيرة . فقد استوردت سوريا ولبنان سنة ١٩٣٧ مقدار ٧٦ طنا من الجلود المدبوغة بينما صدرت ٥٤٣ طنا . واستوردت ١١٠ اطنان من جلود النعال وصدرت ٥١٠ اطنان وهذا يظهر لنا ان الصادر اكثر من الوارد . وكذلك في سنة ١٩٣٨ فان سوريا ولبنان استوردتا ١٧ طنا فقط من الجلود المدبوغة وصدرت ٤٦٠ طنا ، واستوردت ٥٤ طنا من جلود النعال وصدرت ٤٣٥ طنا (٢)

وكذلك فان في فلسطين عددا كبيرا من المدابغ الحديثة في تل ابيب وبازور ياف وهي تنتج جلود النعال ، ولا تنتج الانواع الجيدة من الجلود نظرا لرداءة الجلود المحلية .

نلاحظ ان اهم مراكز الدباغة هي في العراق وسوريا . وان ما تنتجه هذه الصناعة يكفي للحاجات المحلية . ويمكن ان يضاف بان العراق تستطيع ان تزيد تخصيصها فيها نظرا للكثرة المواشي هناك ، وكذلك يجب ان تهتم بها سوريا . ومن الممكن اذا تحسنت انواع الجلود المنتجة ان تصبح هذه الصناعة من صناعات التصدير الهامه .

ب - صناعة الاحذية :

ان وجود الجلود المدبوغة في البلاد من الاسباب الهامة التي ادت الى قيام صناعة احذية مهمة . وهذه الصناعة ايضا منتشرة في مختلف الاقطار . ففي العراق عدد من مصانع الاحذية الحديثة رغم ان صناعة الاحذية هناك لا تزال تعتمد على العمل اليدوي الى حد كبير .

---

(١) حماده ، النظام الاقتصادي في العراق ص ٢٥٥

(٢) النشرة الاحصائية لكل اربعة اشهر ١٩٣٧-١٩٣٨ .

ويوجد اليوم في بغداد ستة معامل للاحذية اكبرها معمل تنبراغا وعبدالحميد كاجاجي . كما ان في الموصل ستة معامل اخرى . الا ان العراق مع هذا لا تزال تستورد نسما من الاحذية اللازمة لها من الخارج كما يستدل من المصدر والمستورد منها . فقد زادت قيمة المستورد من الاحذية على قيمة المصدر منها في سنة ١٩٣٦ بمقدار ٢٥،٣٩١ دينارا . ولكن اذا راجعنا قيمة ما استوردته العراق من الاحذية في السنوات العشر التي سبقت الحرب ، نلاحظ تناقصا في المستورد . فقد كانت قيمة زيادة المستورد على المصدر من الاحذية في سنة ١٩٢٨ـ ١٩٢٩ مقدار ٥٦،٠٠٠ دينارا الى اكثر من ضعف هذه القيمة في سنة ١٩٣٦ ، وهذا يدل على ان صناعتي الاحذية المحلية قد تقدمت واصبحت تسد نسبة اعلى من حاجات السكان . الا ان صناعة الاحذيه في العراق لا تزال في حاجة الى الحماية . (١)

وصناعة الاحذية في سوريا ولبنان صناعة هامة تعتمد الى حد كبير جدا على الجلود المدبوغة محليا . واكثر هذه الصناعة يدوية الا ان هنالك بعض المصانع الحديثة ، كما ان هنالك اماكن يعمل فيها الصناع ولكن ليس على حسابهم الخاص بل باجره يقدمها لهم صاحب المعمل . ولباتا معمل كبير به خمسون آلة .

ومما يظهر اهمية صناعة الاحذية بالنسبة لسوريا ولبنان كثره عدد المشتغلين فيها ، فقد قدر عدد المشتغلين بهذه الصناعة في سوريا ولبنان سنة ١٩٤٢ بـ ٣٠،٠٠٠ شخصا . (٢)

وانتاج هذه الصناعة يكفي الحاجات المحلية لسوريا ولبنان بل لقد اصبح يترك فائضا للتصدير . فبالرغم من ان الوارد من الاحذيه زاد عن الصادر سنة ١٩٣٧ ، الا انه في سنة ١٩٣٨ تستورد سوريا ولبنان سوى ١٤٣ طنا من الاحذيه بينما صدرتا في تلك السنة ٤١٧ طنا . (٣)

وفي فلسطين ايضا صناعة احذية هامة وهذه الصناعة موزعة بين العمال اليدويين المستقلين والمعامل الصغيرة والمعامل الحديثة التي تستعمل الآلات . واهم مصانع الاحذيه في فلسطين مصنع كورونا في ريشون لعيون وراسماله ٢٠،٠٠٠ جنيها . وقد وفرت صناعة الاحذية الفلسطينية في سنة ١٩٣٥ اكثر من ٨٥ بالمئة من حاجات البلاد المحلية ولكنها كانت تشكو من المنافسة السورية بسبب رخص اجور العمال في سوريا (٣)

---

(١) حماده النظام الاقتصادي في العراق ٢٥٧
(٢) تجارة الشرق نيسان ٢٤/ ١٩٤٢
(٣) النشرة الاحصائية لكل اربعة اشهر ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨
(٣) حماده ، النظام الاقتصادي في فلسطين ٢٣٦ ـ ٢٧٥

وصناعة الاحذية سواء في العراق او سوريا او فلسطين محمية حمايةكافية .

جـ - الصناعات الجلدية الاخرى

في العراق عدد من مصانع السراجة تسعة منها في بغداد تنتج السروج التي يحتاجها الجيش العراقي وحكومة العراق .(١)

وفي سوريا ولبنان صناعة حقائب جلدية للسفر ومحافظ وحقائب يد للسيدات وكذلك فان في فلسطين صناعة حقائب .

يظهر من مراجعة صناعة الجلود ان صناعة الدباغة تؤمن للصناعات الجلدية الاخرى حاجاتها من الجلود ، وان هذه الصناعة تزدهر بشكل خاص في سوريا والعراق وهناك امكانيات للتوسع فيها لتصبح صناعة تصدير . اما صناعة الاحذية فتزدهر بسوريا ولبنان التي تنتجان منها ما يفيض عن حاجاتها ، بينما فلسطين والعراق مضطرتان لاستيراد نسم من حاجاتهما من الاحذية من الخارج ، ولذا فمن الممكن زيادة تصدير الاحذية من سوريا ولبنان اليهما . اضف الى هذا ان سوريا اقوى على التخصص في هذه الصناعة من فلسطين ، نظرا لتوفر الجلود فيها ، ولوجود العمال والفنيين باجور غير عالية ، والمرجح ان صناعة الاحذيه الفلسطينيه لا تستطيع الوقوف في وجه صناعة الاحذية السورية اذا اتسعت هذه الاخيره وهناك مجال لتوسع هذه الصناعة في كل من العراق وسوريا لتسد حاجات البلاد ولتصبح هي ايضا صناعة تصدير .

ت) صناعة البناء

ان التقدم العمراني الذى حصل في البلاد بعد الحرب السابقة والذى اتخذ شكل بناء الدور الحديثة وتوسيع المدن والشوارع وانشاء المدارس والمستشفيات والدوائر الحكومية ، ادى الى قيام كثير من الصناعات اللازمة لتزويد المواد البنائية واهم هذه الصناعة هي التالية :

١- صناعة السمنت

في فلسطين معمل هام جدا للسمنت بالقرب من حيفا تابع لشركة نشر المحدودة ، وهذا المعمل يستطيع ان ينتج ٣٠٠ الف طنا في السنة الواحدة وهو يستخدم ٧٠٠ عامل ، وينتج السمنت من نوع جيد جدا يقارن بافضل السمنت الانكليزى . اما المواد الاوليه المستعملة في صنع السمنت فهي كلها مواد محلية . ويسد هذا المصنع نسبة عالية جدا من حاجات فلسطين من السمنت فقد انتج سنة ١٩٣٦ ٧٠ بالمئة من حاجات فلسطين . ولكن هذا المصنع لا يزال في

---

(١) حمادة ، النظام الاقتصادى في العراق

حاجة الى حماية قوية جدا خصوصا في وجه السمنت السوري الذي يضاهي انتاجه جودة ويقل عنه تكاليفا ، ونرى انه بالرغم من الحماية الجمركية المحلية + ٨٥٠ ملا في سنة ١٩٣٦ على الطن الواحد من السمنت ، فان السمنت السوري كان لا يزال قادرا على الظهور بالاسواق الفلسطينية(١)

وفي كل من سوريا ولبنان مصنع هام للسمنت وكلاهما يستعملان المواد المحلية ايضا ، فالمصنع اللبناني في شكا قرب طرابلس وهو تابع لشركة السمنت اللبنانية والسوري في دمر بالقرب من الشام وهو تابع للشركة الوطنية للسمنت ومواد البناء . وقد بلغ ما انتجه مصنع شكا سنة ١٩٣٨ ١٧١،٠٠٠ طنا كما انتج مصنع الشام في تلك السنة ٨٠،٠٠٠ طنا . وقد صدرت سوريا ولبنان من السمنت الى فلسطين في سنة ١٩٣٧ مقدار ١٨٨، ٦٥ طنا رغم الحماية الجمركية الشديدة ، وصدرت سنة ١٩٣٨ مقدار ٦٢٤، ٤٨ ويعزى هذا النقص الى تناقص الحركة العمرانية في فلسطين في ذلك الحين نتيجة للاضطرابات ويكفي انتاج هذين المصنعين لسد حاجات سوريا ولبنان مع ترك فائض للتصدير . (٢)

اما العراق فبالرغم من حاجتها الماسة جدا الى السمنت فلا يوجد فيها حتى الآن مصنع واحد لانتاج هذه المادة . وقد كان هناك مشروع كبير لاقامة مصنع للسمنت في كفرى بالقرب من كركوك ولكن هذا المشروع لم ينفذ حتى الان . (٣)

نرى من استعراض صناعة الاسمنت انها موجودة فقط في سوريا وفلسطين ، وبما ان تكاليف انتاج السمنت في سوريا ولبنان تقل كثيرا عنها في فلسطين فيجب ان تزداد سوريا ولبنان تخصصا بها . اما العراق فيجب ان تنشيء صناعة سمنت خاصة بها لان السمنت من المواد الثقيلة ولذلك فان نفقات نقلها كثيرة ويفضل صنعها محليا . كما ان العراق في مسيس الحاجة الى هذه المادة الاساسية .

ب . مصانع الطوب والبلاط والانابيب

هذه المواد كلها مصنوعة من السمنت ولازمة للبناء .

اما معامل البلاط منتشرة في جميع المدن سواء في فلسطين ام سوريا ، ام لبنان ، ام العراق . وتنتج معامل البلاط في سوريا ولبنان ما يكفي حاجاتها ، اما فلسطين فتستورد قسما مما تحتاج اليه من البلاط من الخارج (٤) . كما ان في فلسطين وسوريا ولبنان مصانع لانابيب السمنت ايضا .

---

(١) حمادة ، النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٢٦٣ - ٢٦٤
(٢) النشرة الاحصائية لكل اربعة اشهر ١٩٣٧-١٩٣٨
(٣) حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ٢٧٥
(٤) حمادة ، النظام الاقتصادي في فلسطين ٢٦٥

جـ - حجارة البناء

يستعمل في البناء اما الحجارة الطبيعية ، او مواد اخرى حين يكون بعد المسافة سببا في عدم امكان نقل الحجاره بتكاليف معقوله . وتستخرج الحجاره في جميع مراكز العمران التي تتوفر فيها .

والمواد التي يستعاض عن الحجارة بها هي الطوب وهناك مصانع كثيرة لعمله . اما في العراق فبسبب عدم توفر الحجاره والسمنت يستعمل الطابوق وهو الآجر المصنوع من اللبن وفي بغداد ستة مصانع حديثة لصنعه .

د - صناعات اخرى متصلة بالبناء

بالاضافة الى الصناعات المتقدمة فهنالك صناعات اخرى متصلة بالبناء لا بد من الاشارة اليها وهي صناعه النجارة لصنع الشبابيك والابواب والاثاث الخ . وتوجد في جميع انحاء البلاد ، وفي بعض الاحيان توجد مصانع للنجاره يجرى العمل بها على نطاق واسع وبطرق حديثة .

ثم هنالك صناعة الادوات المعدنية وهي متقدمه خصوصا في فلسطين وتليها سوريا ولبنان ، وتشمل هذه الصناعه المواد اللازمة لصناعة البناء ، كما تشمل اشياء اخرى كالكراسي المعدنية والاسره المعدنيه والحمامات والخزانات الخ ... وفي فلسطين معمل برأسمال ١٠٠،٠٠٠ جنيها في حيفا لانتاج هذه الادوات وهو تابع لشركة "Palestine Foundries and metal Works" كما ان هنالك معملا آخر للأدوات المعدنيه غير الحديديه رأسماله ٤٥،٠٠٠ جنيها (١) وهذه الصناعة تستورد جميع موادها الاساسيه من الخارج وتعتمد على حركة العمران .

٣ - صناعات اخرى

في فلسطين عدد من مصانع الكبريت واحد منها في عكا واخر في تل ابيب وثالث في نابلس وهي شد الحاجات المحليه (٢) وفي كل من سوريا ولبنان مصانع للكبريت في الشام وبيروت والدامور (٣) وفي العراق مصنعان واحد في بغداد والاخر في الموصل (٤) وفي فلسطين عدد من الصناعات الكيماويه لعمل المواد الطبيه والبويه والصباغ وسواها (٥)

---

(١) حماده النظام الاقتصادى فى فلسطين ص٢٧٢

(٢) حماده النظام الاقتصادى في فلسطين ص٢٧٦

(٣) حماده النظام الاقتصادى في سوريا ص١٦٩

(٤) حماده الانظام الاقتصادى في العراق ص٥٢

(٥) حماده النظام الاقتصادى في فلسطين ص٢٧٩

وهنالك صناعة هامه جدا لم تذكر بعد هي صناعة توليد الكهرباء .

في فلسطين شركتان لتوليد الكهرباء هما شركه الكهرباء الفلسطينيه المحدودة وشركه كهرباء القدس . وللشركه الاولى امتياز بالكهرباء في فلسطين وشرق الاردن ما عدا القدس ولها امتياز توليد الكهرباء على اليرموك وقد كان راسمالها في الاصل ١،٠٠٠،٠٠٠ جنيها فدفع الى ٢،٥٠٠،٠٠٠ جنيها سنه ١٩٣٤ وينوى رفعه الى ٥،٠٠٠،٠٠٠ . والوكاله الصهيونيه مالكه لقسم كبير من الاسهم .

وقد بلغ مبيع شركتي الكهرباء الفلسطينيتين سنه ١٩٣٧ مقدار ٧٧٠٠٠٠٠٠ كيلوات ذهب ٣٠ بالمئة منها للغايات الصناعيه .

وفى العراق ايضا عدة مصادر لتوليد الكهرباء ، ففي بغداد اعطى الامتياز لشركة بلجيكية ، وفى البصرة اصبح توليد الكهرباء تابعا لمديرية الميناء وفى الموصل يخص مشروع توليد الكهرباء البلدية . ولا تستعمل الكهرباء للغايات الصناعية الا فى المدن الرئيسية .

وفى سوريا ولبنان عدة مصادر لتوليد الكهرباء عن نبع الصفا ونهر ابراهيم وسواهما ..

والان ننتقل الى صناعتين هامتين هما صناعة النفط فى العراق والبوتاس فى فلسطين ، وتتشابه هاتان الصناعتان فى ان موادهما الاولية موجودة فى البلاد العربية ولكن راسمالها اجنبي وينفرد فى كل منهما بلد عربي دون البلاد الاخرى .

النفط

يستخرج النفط فى الوقت الحاضر عن العراق وحدها . والراسمال المشغل فى هذه الصناعة كبيرة جدا كما ان قسما من وارداتها يعود الى الحكومة العراقية ويعمل بها عدد كبير من العمال .

هنالك ثلاث شركات لها امتياز باستخراج النفط من العراق هي شركة نفط خانقين وشركة نفط العراق وشركة دماء البترول البريطانية وقد قامت بمد انبوبين للبترول من كركوك الى مساحل المتوسط ، يبتدءان فى كركوك ثم يتفرعان فى ابو كمال فيذهب احدهما الى حيفا والثاني الى طرابلس . وانشئت اثنتا عشرة محطة للضخ لوجود اماكن مرتفعه فى هذه المساحة الطويلة .

ويستخرج النفط من باطن الارض ثم يحول الى خزانات يحفظ فيها ثم يسال بالانابيب او يرسل الى محطات التصفية .

وبالعراق معملان من معامل التصفيه احدهما تابع لشركة خانقين وهو معروف بمصفى الوندا ويستطيع تصفية مليون ونصف مليون غالون شهريا وهو يجهز العراق باكثر ما يحتاجه من النفط والثاني في بابا كركر وهو يخص شركة النفط العراقية ويستطيع تصفيه ١٠٠٠٠ غالون يوميا ويستهلك منتوجه في مشاريع الشركة .

وتعمل الحكومة العراقية على انشاء مصفى خاص بها لتصفية حصتها من النفط وهي ٢٠ بالمئة مما تستخرجه شركة انماء النفط البريطانيه وقد بلغ عدد العمال المشتغلين في شركة النفط سنه ١٩٤٣ ١٦٤٨ عاملا .

وبلغ النفط المستخرج من العراق سنه ١٩٣٥ مقدار ٣ ٦٨٢ ٠٠٠ طنا وسنه ١٩٣٦ مقدار ٤٠١١٠٠٠ طنا ولايستهلك العراق سوى جزء ضئيل من هذا النفط اذ استهلك سنه ١٩٣٤-٣٥ مقدار ٢٢٨٢٠ طنا من البنزين و١٩٦٦٥ طنا من الكيروسين و٦٧٤٧٩ طنا من نفط الوقود بينما بلغ المصدر في تلك السنه ١٦٠٥٢١٢ وبلغ المصدر في السنه التي تلتها ٣٨٢٤٨٢٧ طنا دون ان يزيد المستهلك (١) .

وقد ادى توفر النفط واتفاق الحكومة مع الشركات على بيعه باسعار رخيصه في العراق الى تشجيع الزراعة بزيادة عدد المضخات الدافعه وتشجيع الصناعة بزيادة استعمال الالات وتشجيع حركة النقل لقلة تكاليف السيارات ولايخفى ما لجميع هذا من اثر في حياة البلاد بسبب مساهمته في تقليل نفقات الزراعة والصناعة وكم يكون اثره اعم فيما لو تمكنت جميع اقسم البلاد العربية من الحصول على المواد البترولية بنفس الاسعار المخفضة السائدة في العراق .

ويجدر بنا ان نشير الى مصنعي التكرير للبتروك اللذين انشاء في اثناء هذه الحرب في حيفا وطرابلس واللذين يرجى ان يكون لوجودهما اثر فعال في تخفيض اسعار النفط في فلسطين وسوريا وشرق الاردن .

استخراج البوتاس :

اعطى امتياز استخراج البوتاس ورواسب البحر الميت الاخرى الى شركة البوتاس الفلسطينيه المحدودة . ويمتد هذا الامتياز لمدة ٧٥ سنه تبداء في اول كانون ثاني سنه ١٩٣٠ وراسمال هذه الشركة ٨٠٠٠٠٠ جنيها اكتتب بـ ٧٤٦٥٤٢ جنيها .

١- حماده لبنظم الاقتصادي في العراق ص ٢٨٤ - ٢٨٨

وللشركة منشآت على الطرفين الشمالي والجنوبي من البحر الميت يستطيع كل منهما ان ينتج ٢٥٠٠٠ - ٣٠٠٠٠ طنا بالسنه وطريقة الاستخراج هي نضح ماء البحر الميت في احواض وتركها حتى تتبخر فترسب الاملاح وتنقل الى معامل البروميين لتكريرها .

وقد بلغ ما استخرج من البوتاس سنه ١٩٣٧ مقدار ١١٠ ٢٩ اطنان قيمتها ٦٧٢ ١٧٤ جنيها ومن البروميين ٤٨٢٩٦ قيمتها ٩٤١ ٢٢٢ جنيها وبلغت نسبه المصدر من هاتين المادتين بالنسبة لمجموع صادرات البلاد ٢٤٫٩ بالمئة (١) .

الفوسفات :

ولا بد لنا اخيرا من الاشارة الى استخراج الفوسفات وتحويله الى سماد . فالفوسفات موجود بشكله الطبيعي في شرق الاردن ، وينقل من هناك الى فلسطين ليحول الى سماد في مصنع شركة تيسيان خيميت (الصناعة الكيماوية) في مستعمرة كيريات آريه (٢) .

. . . . . .

٥ - ملاحظات واستنتاجات :

بعد هذا الاستعراض للصناعات المختلفة في البلاد العربية نستطيع ان نضع الملاحظات التالية :

١ - ان طبيعة موارد البلاد العربية جميعها من حيث انها في الدرجة الاولى زراعية او شبه زراعية لا ادت الى قيام صناعات متشابهة في جميع اقسام البلاد ، واهم الصناعات الموجودة هي تلك التي تعتمد على المواد الاولية المتوفرة في البلاد وهي المواد الزراعية وشبه الزراعية .

الا انه بالرغم من انه لا يوجد تخصص صناعي في البلاد العربية المبحوثة فاننا لا نزال نستطيع ان نلاحظ ان البلاد ليست متساوية من حيث التقدم الصناعي فهنالك صناعات اكثر تقدما في احد الاقطار العربية منها في الاقطار الاخرى ، ويمكن القول اجمالا بان سوريا ولبنان وفلسطين اكثر تقدما بالصناعة من العراق .

الا ان السبب في ان يعتبر اقسام البلاد اكثر تقدما في الصناعة عموما او في صناعة معينه من الاقسام الاخرى ليس راجعا الى ان موادها الاولية غير موجودة في القطر الاخر (الا في استثناءات

---

(١) حماده النظام الاقتصادي في فلسطين ٢٧٧ - ٢٧٨

(٢) معلومات خاصة .

ستذكر في حينها) لان المواد الاولية كما راينا متشابهة وانما يرجع السبب في ذلك اما لان القطر الاخر لم يهتم اهتماما كافيا بهذه الصناعة بعد - او لان قطرا قد سبق سواه في تاسيس هذه الصناعة فاصبحت لديه الخبرة الفنية اللازمة لمتابعتها بينما لم تتوفر الخبرة الفنيه لهذه الصناعة في الاقطار الاخرى .

والصناعة لاتقوم لمجرد توفر المواد الاولية وانما هي في حاجة الى جو اجتماعي خاص وخبرة فنيه خاصته . ويمكن القول عموما ان الجو الاجتماعي المساعد للصناعة من حيث توفر طبقة العمال الصناعيين ووجود الخبراء والمدبرين اكثر توفرا في سوريا ولبنان وفلسطين منه في العراق وهذا سبب تقدم هذه الاقطار الثلاثة في الصناعة حتى الان .

٢- يستثنى من القاعدة المتقدمة ثلاث صناعات يتخصص في كل منها قطر واحد دون الاقطار الاخرى بسبب ان موادها الاولية موجودة في القطر المتخصص دون الاقطار الاخرى . اما هذه الصناعات فهي صناعة البترول في العراق وصناعة البوتاس في فلسطين وصناعة الفوسفات في شرق الاردن وفلسطين .

٣ جميع منتوجات هذه الصناعات ، تحتاجها البلاد حاجة ماسة ، ويجب ان تؤمن لجميع الاقطار العربية باسعار مخفضة ، فاهمية البترول في تنشيط حركة النقل والمواصلات ، وبالاختصار اهميته كوقود ضرورى لجميع انواع الالات واثره الشديد في الحياة الاقتصادية كنتيجة لذلك تجعل من الضرورى ان يتسر لجميع الاقطار العربية باسعار مخفضة ، وعلى هذه الاقطار ان تحاول الاتفاق مع شركات البترول على عرض البترول بالاسواق العربية جميعها - لا بالعراق وحدها - باسعار مخفضة .

اما البوتاس فسماد مهم وبما انه البلاد العربية بلاد للزراعة فيها اهمية خاصة ففي وسع البلاد جميعها أن تستفيد من منتوج البوتاس الفلسطيني ، وهذه الصناعة بدورها تستطيع ان تنتج ما يفيض كثيرا عن حاجات البلاد العربية .

وكذلك اهمية الفوسفات الاردني - الذى يحول الى سوبر فوسفات في فلسطين - هي في انه ايضا سماد هام ، وفي وسع صناعة الفوسفات ايضا ان تزود البلاد العربية من حاجاتها من هذا السماد .

والذى يؤسف له ان تكون صناعتا البترول والبوتاس وسماد هام من صناعة الفوسفات بيد

الاجانب رغم ما لهذه الصناعات من اهميه للبلاد العربية .

٣- هنالك صناعات اخرى توجد في احد الاقطار دون الاقطار تزدهر في قطر اكثر من الاقطار الاخرى ولكن لا بسبب انحصار موادها الاوليه في ذلك القطر ، وانما بسبب اهتمام الخاص بها . واهم هذه الصناعات هي .

ا - صناعة غزل الحرير : وقد راينا انحصارها في لبنان وسوريا ، وراينا ان سوريا ولبنان تصدران شيئا من الحرير الطبيعي الخام ولكنها في الوقت نفسه تستوردان قليلا من خيوط الحرير الطبيعي (بلغ ما استورد تلمن هذه الخيوط سنه ١٩٣٨ مقدار ١٥٥ طنا .(١) لصناعة نسج الحرير المحلية . الا انه يمكن القول عموما بان صناعة غزل الحرير الطبيعي في سوريا ولبنان يمكن ان تكفي صناعة النسيج الحريري فيهما .

اما صناعة نسيج الحرير فقد راينا انها موجودة في سوريا وفلسطين ولكن الموجود منها في هذين البلدين لايكفي حاجات البلاد العربية .

ب - صناعة غزل القطن . وهذه الصناعة توجد في سوريا ولبنان وفلسطين ولكنها ايضا لاتكفي لغايات صناعة النسيج القطنيه في هذه البلدان وكذلك فان صناعة النسيج القطنية لاتكفي لسد حاجات البلاد من المنسوجات القطنيه .

ج - صناعة غزل الصوف : وتنحصر كما راينا في العراق ولكن مايغزل من الصوف في العراق يسد جزءا من حاجاته من الصوف المغزول فقط ، الا ان صناعة غزل الصوف لايمكن ان تصبح ذات شان الا اذا تحسن نوع الصوف الموجود في البلاد .

د - صناعة السمنت توجد في سوريا ولبنان وفلسطين ولاتوجد في العراق الا ان العراق مضطر لانشاء صناعة سمنت خاصة به لاسباب سبق ذكرها .

هـ - صناعة المواد الكيماوية والصناعات المعدنيه ، توجد بشكل خاصة في فلسطين ولكن هذه الصناعات لاتعتمد على مواد اولية في البلاد ولذا فيجب عدم الاعتماء بتوسيعها .

و - صناعة الصابون توجد في سوريا ولبنان وفلسطين اكثر من العراق وتستورد العراق نسما هاما من صابونها من سوريا .

ز - صناعة استخراج زيوت الاكل - توجد ايضا في سوريا ولبنان وفلسطين اكثر من العراق وكذلك فان بعض صناعات الاكل الاخرى توجد في فلسطين وسوريا ولبنان اكثر من

---

(١) النشرة الاحصائية لكل اربعة اشهر ١٩٣٨

العراق مثل الشوكولاته والحلويات واليسكويت .

صناعة الخمور ، توجد في سوريا ولبنان وفلسطين اكثر مما توجد في العراق وكل من سوريا ولبنان وفلسطين تنتج فائضا من منتوج هذه الصناعة بينما العراق مضطرة لاستيراد قسم هام من خمورها من الخارج .

الا ان انتاج القسم الاكبر من هذه الصناعات لايكفي حتى للقطر الذي هي فيه فكيف بسائر الاقطار ويمكن القول بشكل عام بان سوريا يجب ان تتوسع في صناعة نسج الحرير وغزل القطن ونسجه وصناعة الخمور حتى يسد منتوجها عجز البلاد العربية كلها ولا تضطر لاستيراد شيء من منتوج هذه الصناعات من الخارج .

وهنالك صناعات تتساوى الاقطار العربية في تقدمها . وهذه الصناعات هي :

ا - نسيج الصوف وتوجد في العراق وسوريا ولكن انتاجها في كل من هذين البلدين لا يكفي لسد الحاجات المحلية ، ولذا فيجب التوسع في هذه الصناعة في كل من العراق وسوريا لتكفي حاجات البلاد العربية التي بحثها .

ب - صناعات الجلود وهذه الصناعة توجد ايضا في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وانتاجها يكاد يكون كافيا للغايات المحلية .

٤- سنلاحظ في فصل التجارة والوحدة العربية " ان تبادل المنتوجات الصناعية قليل جدا بين البلاد العربية ، وان اغلب المواد الداخلة في التجارة بين الاقطار العربية هي مواد زراعية والسبب الاهم في هذا هو عدم وجود التخصص الصناعي الذي يمكن البلد المتخصص من انتاج كمية تفيض عن حاجته ليصدرها الى الاقطار الاخرى ولذلك فلابد من تخصيص صناعي في الصناعات المختلفة لكي يصبح في الامكان ان ينتج القطن المتخصص ما يسد حاجات البلاد .

ولعل من اصعب المسائل تقدير اي بلد من البلدان يجب ان يتخصص في صناعة ما لان عوامل كثيرة تدخل في مثل هذا القرار . وبما ان القاعدة العامة في التخصص هي ان البلد الذي يستطيع ان ينتج الشيء باقل التكاليف يجب ان يتخصص في انتاج ذلك الشيء فان الطريقة النهائية لتعيين البلدان المتخصصة تكون بواسطة اسعار المواد بالنسبة لتكاليفها في تلك البلدان ولذا فيجب ايجاد تجارة حرة بين البلاد العربية لكي يمكن عرض المنتوجات الصناعية العربية في جميع الاسواق العربية وحينذاك تظهر الاسعار اي البلدان يجب ان تزداد تخصيصا .

وهذا وقد اشرت بشكل تقريبي عند استعراض كل صناعة من الصناعات الى البلد الذى يحتمل ان تزداد تخصصا فيها .

٥- ذكرت ان من الصعب تعيين اى بلد من البلدان يجب ان يتخصص في صناعة معينه . ولكن هنالك وجها اخر لسوال التخصص الصناعي نفسه لابد من ذكره وهذا هو : هل هنالك قطر عربي يجب ان يزداد تخصص فى الصناعة بشكل عام بينما يتخصص بلد اخر فى الزراعة بشكل عام ايضا ؟

لقد سبق ان عرضت طرفا من هذا السوال فى فصل الزراعة وقلت انه يستحسن ان تزداد العراق تخصصا فى الزراعة للاسباب التى ذكرت فى حينها وناتي الان الى الصناعة .

يكون التخصص الصناعي عادة فى البلاد التى تحتوى على المواد الاولية اللازمة للصناعة ، فالجزر البريطانيه مثلا متخصصة بالصناعة لان بها الفحم والحديد والمعادن والمواد الصناعيه الاساسية الاخرى ، وقد ادى توفر هذه المواد والتفوق الى اهميتها الى قيام الصناعة البريطانيه وتقدمها .

اما البلاد العربية فتفتقر الى مواد الصناعات الثقيلة ، ولذا فان صناعتها صناعة خفيفة استهلاكية تعتمد اعتمادا كليا على الالات المستوردة من الخارج اما المواد الاولية التى تعتمد عليها هذه الصناعة الاستهلاكية الخفيفة فلا ينفرد فيها قطر واحد كما سبق وذكرنا . ولذلك فالتخصص الصناعي لن ياتى عن طريق توفر المواد الاولية وانما للسبب نفسه الذى جعلنا ندعو الى تخصص العراق بالزراعة وهو انه بسبب كون الموارد الانسانيه والراسمالية فى البلاد العربية قليلة وغير كافية لاستثمار الموارد الطبيعية كلها فمشكلة البلاد الاساسية هي فى توزيع هذه الموارد بين الزراعة والصناعة بشكل ياتي بافضل النتائج ويحفظ التوازن بين الزراعة والصناعة بالنقطة التى يصبح فيها دخل الفرد فى الزراعة مساويا لدخل الفرد فى الصناعة بالنسبة للجهود والراسمال المبذول فى كل منهما ولكن يتيسر هذا التوزيع بين الزراعة والصناعة الا على اساس برنامج عام موحد يعتبر هذه البلاد وحدة واحدة ويعمل على ايجاد هذا التوازن فيها . وهذا البرنامج يجب ان لايشجع الزراعة فى المناطق التى تقل صعوبتها ويشجع الصناعة بدلا منها هناك كما يجب ان لايشجع الصناعة فى المناطق التى لاتصلح لها .

وهنالك اعتبار يتفرع عن هذا فالبلاد العربية تختلف كثيرا من حيث كثافة السكان ومن المعلوم ان المناطق التى تزداد كثافة السكان فيها يمكن استغلال مواردها الانسانية فى

الصناعة بشكل افضل ، خصوصا اذا لم تكن اراضيها شديدة الخصوبة فالمناطق العربية ذات الكثافة الكبيرة من اسكان والتى ليس لديها اراض كثيرة الخصوبة يجب ان تزداد تخصصا فى الصناعة . وهذه المناطق هي لبنان وفلسطين .

وكذلك فيما ان الصناعة تحتاج الى جو اجتماعي خاص من حيث وجود العمال الصناعيين والخبرة الفنيه والخبرة فى شؤون الادارة الخ .. وبما ان هذا الجو يتوفر فى المراكز الصناعيه الحالية فيجب ان تبنى هذه المراكز مراكز صناعية وان يزداد تخصيصها فى الصناعة . واهم هذه المراكز الصناعية هي : حلب ، الشام ، بيروت ، بغداد .

اما الزراعة فيكون التخصص بها فى المناطق التى ذكرت فى فصل الصناعة على ان لاننسى فى كل ما تقدم ان تكون الموازنه بين الزراعة والصناعة على اساس قيمة دخل الفرد فى كل منهما بالنسبة الى الجهد والراسمال المبذول فى كل منهما فان قل دخل الفرد فى الزراعية بالنسبة الى الصناعة حتى فى المناطق التى اقترح تخصيصها بالزراعة ، فلابد ان نرى تحولا الى الصناعة فيها

٦ـ امكانيات التقدم الصناعي وحدوده

ولا بد لنا اخيرا من تحليل العناصر التى يجب توفرها لجعل التقدم الصناعي فى البلاد ممكنا ، مع ذكر حدود هذا التقدم الصناعي .

قلنا ان صناعة البلاد يجب ان تتفق مع طبيعه مواردها وعلى هذا يمكن القول بان نوع الصناعات التى ستنشاء فى البلاد العربية فى المستقبل يختلف كثيرا عن نوع الصناعات الموجودة فيها حاليا .

والتقدم الصناعي ـ ضمن هذا الحد الاساسي ـ يعتمد على امور اربعة ذكرها الفرد بونى فى كتابه تقدم الشرق الاوسط الاقتصادى Economic Development of the Middle East, by Bonné (١) وهذه الامور الاربعة فى الواقع هي الحدود الطبيعية لاية صناعة من الصناعات فى اى بلد من البلدان وهذه الاعتبارات هي التالية :

١ـ امكانيه زيادة استهلاك المنتوجات الصناعية المحلية فى السوق المحلية اوبخلاف ذلك مقدره البضائع المنتجة فى البلاد على المنافسه فى الاسواق الخارجية .

٢ـ مقدرة البضائع المحلية على منافسة البضائع الاجنبيه فى الاسواق المحلية .

---

(١) بونه التقدم الاقتصادى فى الشرق الاوسط ص ٥٥

٣- وجود العمال الفنيين والمدربين

٤- توفر الراسمال الضرورى لاقامة الصناعة .

(١) اما بشان المقدرة على الاستهلاك فان الحاجات الطبيعية للسكان اكثر بكثير من ان تكفيها الصناعة المحلية ويؤيد هذا القول امران :

ا - كثرة المستورد من المنتوجات الصناعيه من الخارج .

ب - ان المستهلك من المنتوجات الصناعيه محليا لايزال قليلا بسبب انخفاض مستوى المعيشة .

وهنالك عدد كبير من الناس لايلبسون جيدا ولا يستعملون الاحذية الخ ... ولايجد من رغبة هؤلاء فى شراء المواد الصناعية اوغير الصناعيه) سوى قلة قوتهم الشرائية ، فاذا زادت قوتهم الشرائية يشكل من الاشكال زاد ما ينفقونه على شراء المنتوجات الصناعية لان الملاحظ على العموم انه كلما زاد دخل المرء كلما قلة نسبة ما ينفق من دخله على الامور الاساسية (الاكل) وزاد ما ينفقه على الامور الثانوية (واغلبها مواد صناعية .)

اضف الى هذا زيادة الحاجة الى بيوت السكن بسبب زيادة السكان الطبيعية .

وهنالك امكانيات واسعه لصناعة البناء خصوصا اذا قامت الحكومة العربية بوضع برامج واسعه لاعادة بناء بيوت الفلاحين والعمال .

وعلى هذا يمكننا ان نقول .

ا - انه حتى مع وجود القوة الشرائية الحالية بتوزيعها الحسابي فان هناك مجالا لتوسيع الصناعة المحلية باحلال المنتوجات المحلية محل المستورد من الخارج ، وهذا يتطلب حماية جمركيـة .

ب - اذا امكن زيادة القوة الشرائية التى بيد عامة الشعب يذهب قسم كبير من هذه الزيادة لشراء المنتوجات الصناعية بسبب الحاجة الطبيعية اليها . اما وسائل زيادة القوة الشرائية فهي بزيادة الانتاج بواسطة تحسين وسائله وفى حالة الفلاحين فيمكن زيادة قوتهم الشرائية بزيادة حصتهم من الانتاج بتوزيع الاراضي توزيعا عادلا ، وبتخفيف عبء الديون والفوائد عنهم ، وايجاد الوسائل صالحة لتصريف انتاجهم بحيث تزداد حصتهم من الاسعار التى يحصل عليها وكذلك تزداد قوة العمال الشرائية برفع اجورهم .

وها قد يعترض بالسؤال التالي وهو ان زيادة الانتاج بتحسن وسائله تؤدى

بالفعل الى زيادة القوة الشرائية للبلاد عموما ولكن هل تؤدى الطرق الاخرى المقترحة لزيادة دخل الفلاحين والعمال الى زيادة القوة الشرائية (هذا بقطع النظر عن الفوائد الاجتماعية

والجواب على هذا السؤال هو ان اعادة توزيع الثروة بشكل اعدل لايؤدى الى زيادة القوة الشرائية بشكل مباشر ، ولكن فى حالة بلادنا فانه يؤدى الى ذهاب قسم اكبر من القوة الشرائية لشراء المواد المنتجة محليا . ففي حالة التفاوت الكبير فى الثروة فان اصحاب الثروات لابد ينفقو قسما مهما من ثرواتهم على ادوات الترف وهذه لايمكن انتاجها محليا ، بينما اصحاب الثروات الاقل ينفقون على الماكل والملبس والامور الضرورية الاخرى التى تنتج محليا ، ولذا فيمكن القول بان اعادة توزيع الثروة تشجيع الانتاج المحلي .

٢) اما بشان مقدرة البضائع المحلية على منافسة البضائع الاجنبية فى الاسواق المحلية فليس هنالك سبب نظرى يمنعها من ذلك . فالمواد الاولية متوفرة والتكاليف غير مرتفعة نظرا ان اجروات العمال لاتزال قليلة .

ولكن طرق الانتاج المستعملة حاليا لاتزال غير كافية وهنالك مجال واسع لتحسينها ومن الضرورى لتحسين المنتوجات المحلية انشاء المختبرات لاجراء التجارة الصناعية وارسال البعثات الى الخارج لتدرس وسائل تحسين المنتوجات .

الا ان الصناعة العربية لاتزال محتاجة الى الحماية الجمركية لحداثة عهدها ولا بد من استمرار هذه الحماية مدة من الزمن حتى يكمل نمو الصناعة العربية وتزول الخوارق المسببة عن اسيئية التاسيس .

٣) اما مشكلة العمال الفنيين فيجب لحلها انشاء المدارس الصناعيه وارسال البعثات الى الخارج ويمكن الاستعانه بالفنيين الاجانب حتى يتم اعداد الفنيين من اهل البلاد .

٤) ولعل اهم مشكلة فى وجه الصناعة هي مشكلة توفر الرأسمال الضرورى لانشائها وادارتها .

=:=:=:=:=

الفصـــل الخامـــس

التجارة والوحـــدة العربيـــة

١ـ) مقدمـــة

٢ـ) العلاقات التجارية بين البلاد العربية

أ ـ العلاقة التجارية بين سوريا ولبنان

ب ـ العلاقة التجارية بين فلسطين وسوريا

ج ـ العلاقة التجارية بين شرق الاردن وفلسطين وسوريا

د ـ العلاقة التجارية بين العراق وسوريا ولبنان

هـ ـ العلاقة التجارية بين العراق وفلسطين وشرق الاردن

٣ـ) ملاحظات واستنتاجات .

أ ـ أهمية العلاقات التجارية بين البلاد العربية

ب ـ مشاكل التجارة وشروط تقدمها .

١ـ تحسين المواصلات

٢ـ الاتحاد الجمركي ٢ ـ التخصص الانتاجي .

٥٥٥٥

الفصل الخامس

التجارة والوحدة العربية

مقدمـــــة

لكي نفهم الاهمية الاقتصادية لوحدة عربية ، علينا أن نعرف بشكل واضح العلاقات التجارية السائدة بين البلاد العربية ، وأهمية هذه العلاقات بالنسبة لكل قطر ، والامكانيـات التجارية في المستقبل خصوصا اذا اصبحت جميع هذه البلاد ذات خطة اقتصادية موحدة .

كانت جميع البلاد العديدة التي يـشملها البحث قبل حرب ١٩١٤-١٩١٨ العالمية جزءاً من ادارة واحدة ، فكان يشملها جميعاً نظام جمركي واحد هو النظام الجمركي العثماني ولم يكن بين اقسامها المختلفة أي حاجز جمركي ، كما ان النقد المتداول في جميع انحائها كان نقداً واحداً . وبالرغم من رداءة طرق المواصلات . فقد كانت الاحوال التي اشرنا اليها سابقا ذات اثر فعال في تسهيل العلاقات التجارية بينها ، لان البضائع كانت تنتقل بحريـة تامة بين اقسامها المختلفـة .

ولكن بعد الحرب الماضية قام في كل الاقسام المختلفة حكومات متعددة تتبع كل منها سياسة جمركية ضيقة خاصة بها كما ان لكل منها نظام نقدي خاص به وقد كان لاختلاف تعدد السياسات الجمركية واختلاف انظمة النقد اثرٌ مهم جدا في بلبلة العلاقات الاقتصادية بين مختلف انحاء البلاد ، الا ان هنالك أسبابا اخرى خففت كثيراً من هذه البلبلة واهم هذه الاسباب هي التالية .

١- بالرغم من أن عصبة الامم فرضت على البلدان المنتدبة أن تعامل بالتساوي

جميع الدول الداخلة في العصبة ، الا انها اجازت لها ان تنظم علاقاتها التجارية بمعاهدات تجارية مع البلدان التي كانت في الاصل جزءاً من الدولة العثمانيه . وقد استفادت بعض هذه البلدان من هذه المسألة فاوجدت بينها علاقات تجارية حرة او شبه حرة . وبشكل خاص فان المعاهدة التجارة بين فلسطين وسوريا التي سارية حتى سنه ١٩٣٩ والتي نصت على حرية التجارة بينهما قد افادت كلا البلدين فائدة عظيمة كما سيتضح فيما بعد . وقد ابرت شرق الاردن معاهدات تجارية مع سوريا لحرية التجارة بينهما . الا ان العراق لم تحاول الاستفادة من هذا النص لتنظيم علاقاتها التجارية مع البلدان العربية فبقيت هذه العلاقات غير جيدة . .

٢- ان التحسن الطبيعي الذي طرأ على طرق المواصلات ساهم في تحسين العلاقات التجارية بين هذه البلاد . فوجود السيارات ووجود كثير من الطرق المعبدة كان من شانه زيادة التبادل التجاري . اضف الى هذا قرب هذه البلاد بعضها من بعض مما يقلل من نفقات النقل ويجعل في الامكان تناول بضائع كل قطر في القطر الاخر بتكاليف اقل مما لو استورد من اماكن بعيدة .

الا ان هنالك تحفظين : اولا - ان المواصلات بين هذه البلاد لا تزال غير كافية وثانيا - انه وان كانت المواصلات بين اقسام القطر الشامي (فلسطين سوريا ولبنان وشرق الاردن) لا باس بها فان المواصلات مع العراق لا تزال ضعيفه لوجود الصحراء الواسعة بين هذين القطرين ولعدم وجود طرق معبدة او سكك حديدية هامة تربط بينهما .

٢- العلاقات التجارية بين البلاد العربية .

أ - العلاقة التجارية بين سوريا ولبنان

توجد حريه تامة لمرور البضائع بين سوريا ولبنان كما ان سوريا ولبنان تشكلان اتحادا جمركيا واحدا بمعنى ان الرسوم الجمركية المفروضة على جميع البضائع الداخلة اليهما واحدة

وقد ادى هذا بالاضافة الى الاسباب الاخرى كقرب البلدين من بعضهما الى البعض الى تكون علاقة تجارية هامة بينهما .

وتصدر سوريا الى لبنان المحاصيل الزراعية كالحبوب بانواعها والخضار والقطن والانتاج الحيواني كالحيوانات الحيه ومنتجات الحليب كالسمن والجبن ، والجلود ، كما تصدر اليها بعض المنتوجات الصناعيه . اما لبنان فتصدر الى سوريا بعض منتوجاتها الصناعية .

وبالرغم من عدم وجود احصائيات وافية للعلاقات التجارية بين لبنان وسوريا نيرجح ان الميزان التجاري بين هذين البلدين هو في مصلحة سوريا .

ب - العلاقة التجارية بين فلسطين من جهة وبين سوريا ولبنان من جهة اخرى .

كانت التجارة بين فلسطين وبين سوريا ولبنان حرة تقريبا مدة عشر سنوات تبتدىء في أيار سنه ١٩٢٩ وذلك بفضل اتفاقية كمركية . ولكن قبل نهاية هذه الاتفاقية سنه ١٩٣٩ جرت مفاوضة لتعديلها بشكل يكفل حماية صناعة فلسطين وبعض محصولاتها الزراعية واستمرت هذه المفاوضات بعد نهاية اتفاقية سنه ١٩٢٩ وكانت الاتفاقية السابقة الذكر تمدد من وقت لاخر لحين ما تنتهي المفاوضات وتعقد اتفاقية جديدة . واخيرا عقدت الاتفاقية الجديدة في تشرين الثاني سنه ١٩٣٩ ليعمل بها ابتداء من اول كانون اول سنه ١٩٣٩ على ان تكون عرضة للفسخ بمجرد اخطار من احد الفريقين قبل الفسخ بثلاثة اشهر .

وفي غضون مدة العشر سنوات التي كانت التجارة فيها حرة ، كانت العلاقة التجارية بين فلسطين وبين سوريا ولبنان مهمة لدرجة كبيرة فقد كانت النسبة المئوية لما استوردته فلسطين من سوريا ولبنان بالنسبة لمجموع مستورداتها وما صدرته اليهما بالنسبة لمجموع صادراتها كما يلي :

السنه	الوارد	الصادر
١٩٢٧	١٤,٢٦	١٣,٧٢
١٩٢٨	١٣,٩٥	٢٤,٠٨
١٩٢٩	١٤,٧٣	١٩,٧٥
١٩٣٠	١٤,٨٢	١١,٠٩
١٩٣١	١٧,١٢	١٤,١٦
١٩٣٢	١٠,٤٧	٩,٦٥
١٩٣٣	٨,٤٨	٨,٢٢
١٩٣٤	٧,١٨	٦,٩٢
١٩٣٥	٧,٣٤	٧,١٩
١٩٣٦	١٠,٠٣	٨,٥٦
١٩٣٧	٨,٤٦	١٠,٧٥

اذا نظرنا عامود الوارد نلاحظ ان النسبة المئوية لما استوردته فلسطين من سوريا ولبنان (بالنسبة لمجموع المستورد) في تناقص . بينما لم تنقص هذه النسبة عن ١٤ بالمئة من مجموع المستورد قبل سنه ١٩٣١ ، نراها لم تزد عن ١٠،٤٧ بالمئة بعد هذا التاريخ بل لقد وصلت الى ما يقرب من ٧ بالمئة فقط في سنتي ١٩٣٤ و ١٩٣٥ . ولكن هذا التناقص في النسبة ليس راجعا الى نقص في قيمة ما استوردته فلسطين من سوريا ولبنان بل هو راجع الى الزيادة العامة فيما استوردته من البلدان الاخرى (١) بسبب ازدياد الهجرة اليهودية وجلب المهاجرين لكثير من البضائع الاجنبيه الى البلاد اما الاعداد المطلقة لقيمة ما استوردته فلسطين من سوريا ولبنان في هذه الفترة ذاتها ، فقد اظهرت زيادة واضحة ، اذ بينما كان المعدل السنوي لما استوردته فلسطين من سوريا ولبنان بين سنوات ١٩٢٧ -١٩٣٣ - ٩٥٥٧٩٤ جنيها فلسطينيا اصبح بين سنوات ١٩٣٤-١٩٣٧ - ١٢٩٢٣٤٨ جنيها فلسطينيا (٢) .

وكذلك اذا نظرنا الى عامود الصادر من فلسطين الى سوريا ولبنان سنه ١٩٢٨ نجد ان هناك على العموم تناقصا في نسبته . بينما بلغت نسبة ما صدرته فلسطين الى سوريا ولبنان سنه ١٩٢٨ - ٢٤،٠٨ من مجموع صادراتها ، وبينما كان معدل هذه النسبة بين سنوات ١٩٢٧-١٩٣٣ حوالي ١٤ بالمئة ، فقد هبط هذا الرقم الى ٦،٩٢ بالمئة سنه ١٩٣٤ وكان معدل النسبة بين سنوات ١٩٣٤-١٩٣٧ حوالي ٧،٦ بالمئة فقط ولكن مرة ثانيه . فان هذا التناقص النسبي لا يعني نقصانا في قيمة ما صدرته فلسطين الى سوريا ولبنان اذ بينما بلغ المعدل السنوي لقيمة ما صدر من فلسطين الى سوريا ولبنان بين سنوات ١٩٢٧-١٩٣٣ مبلغ ٢٥٧٣٦٨ جنيها فلسطينيا ، فقد بلغ لسنوات ١٩٣٤ -١٩٣٧ مبلغ ٣٦٥٢٤٨ جنيها فلسطينيا وقد وصلت قيمة ما صدر من فلسطين الى سوريا ولبنان اعلى حد في خلال جميع السنوات المشار اليها سنه ١٩٣٧ حين بلغت ٦٢٥٢٩٨ ج . ف (٣) وهذه الارقام تظهر ان الميزان التجاري بين سوريا ولبنان وفلسطين كان في مصلحة سوريا ولبنان بشكل واضح جدا لان سوريا ولبنان كانا يصدران الى فلسطين اربعة اضعاف ما تستورده منها تقريبا .

---

(١) حكومة فلسطين نشره تجارية خاصة ١/ ١٩٣٩ ص ٣

(٢) حكومة فلسطين نشره تجارية خاصة ١/ ١٩٣٩ ص ٣

(٣) المصدر نفسه ص ٤

ان الارقام الماضية تظهر لنا القيمة النسبية للتجارة مع سوريا ولبنان بالنسبة لفلسطين اما بالنسبة لسوريا ولبنان نفسها ، فقد كانت القيمة النسبية لما استوردتاه من فلسطين وماصدرتاه اليها بالنسبة لمجموع مستوردا تهما ومصدراتهما كما يلي :

السنه	المستورد من فلسطين بالنسبة لجميع المستورد	المصدر الى فلسطين بالنسبة لجميع المصدر
١٩٣٥	٧,٢ بالمئة (١)	٥و٤ بالمئة (٢)
١٩٣٦	٨,٦ بالمئة (١)	٠ و٣,٦ بالمئة (٢)
١٩٣٧	-	٤,٣١ بالمئة (٢)

وهذا يظهر لنا بوضوح تام ان سوريا ولبنان تعتمدان في تجارتهما الخارجية الى حد غير قليل على فلسطين كسوق في غاية الاهمية لتصريف حاصلاتهما المحلية ومصنوعاتهما .

وعلى العموم فان القيمة العددية للتجارة بين فلسطين وبين سوريا ولبنان لمدة السنوات ١٩٣٤ - ١٩٣٧ - يمكن تفصيلها بالجدول الاتي :

التجارة بين فلسطين وبين سوريا ولبنان من سنه ١٩٣٤ - ١٩٣٧ (٣)

السنه	المستورد من سوريا ولبنان	القيمة بالجنيهات الفلسطينية: المصدر الى سوريا ولبنان	المعدن المستورد الى سوريا ولبنان	الترانسيت الى سوريا ولبنان	الترانسيت من سوريا ولبنان
١٩٣٤	١،٠٨٢،٠٩٥	٢٢٢،٦٤٣	٥٩،٠٣١	١٢،٢٨٤	٨٩٢
١٩٣٥	١،٣١٠،٣٦٣	٣٠٢،٩٨٨	٥٦،٩٢٣	٥،٥٨١	٧٧٨
١٩٣٦	١،٤٠١،٤٨٤	٢١٠،٢٤٨	٥٣،٨٣٧	٢،٣٥٣	٢٥١
١٩٣٧	١،٣٤٧،٤٤٤	٦٢٥،٢٦٤	٧٤،٧٧٢	١،٦٢٥	٧٤١

ولنلق الآن نظرة على نوع البضائع الداخله في التجاره بين البلدين . فاهم البضائع التي صدرتها سوريا ولبنان الى فلسطين هي التاليه حسب اهميتها : (٤)

---

(١) النشره التجاريه . شباط ١٩٣٨ - الكتاب الازرق (باللغة الانكليزية)

(٢) النشره الاحصائيه العامه ١٩٣٧

(٣) النشره التجاريه ، شباط ١٩٣٨ - الكتاب الازرق

(٤) النشرة التجارية الى صفة ١٩٣٤/١ ص ٣

الالبسه - القمح - البيض - الشعير - الياف الحرير الصناعي - الاحذيه واشباهها - الطحين - الاسمنت - الفواكه الطازجة - الجلود - الحلويات - زيت الزيتون الصناعي - البطاطس - الاثاث - الخضار الطازجة

تظهر لنا هذه القائمة ان القسم المهم جداً من مصدرات سوريا ولبنان الى فلسطين هو الحاصلات الزراعية او شبه الزراعية (الحيوانيه - الجلود) ه فالشعير والقمح والطحين والخضار والفواكه والزيوت والجلود هي اهم المواد وجميعها زراعيه او شبه زراعية . اما المواد المصنوعة فهي الاحذيه والالبسه والسمنت والاثاث .

ومن جهة اخرى ، فان اهم المواد المصدرة من فلسطين الى سوريا ولبنان هي التالية حسب اهميتها :-

الزيوت (زيوت الاكل ما عدا زيت الزيتون) ، البرتقال ، الاسمنت ، الاصباغ والجلود المدبوغه ، الصابون ، البطيخ ، الرز (المنشر) ، السمسم ، الحلويات ، الجوارب . القطن والخيوط القطنيه . الاسماك .

نلاحظ من هذه القائمة ان البرتقال الذى هو اهم مصدرات فلسطين عموما هو في الوقت ذاته من اهم ما تصدره فلسطين الى سوريا ولبنان . ونلاحظ ايضا ان هنالك مصدرات زراعيه اخرى كالزيتون والبطيخ والسمسم كما ان هنالك مصدرات صناعية تزيد قيمتها قليلا عن قيمة المصدرات الزراعية ومقارنة الجدولين جدول المصدر والمستورد تبينا على العموم ان سوريا ولبنان متفوقان باكثر المحاصيل الزراعية . وبما ان فلسطين في حاجة الى كثير من هذه المحاصيل لانها لاتستطيع ان ان تكفي نفسها زراعيا لانها تستوردها من سوريا ولبنان هذا ولا يمكننا ايضا ان نقول بان فلسطين متفوقة صناعياً على سوريا ولبنان لانه بالرغم من ان كثيراً من مصدرات فلسطين الى سوريا ولبنان هي صناعيه (الرز المنشر - الاصباغ والجلود - القطن والخيوط - الاسمنت - الجوارب - الصابون) فان قيمة هذه المصدرات تقل حتى عن قيمة المنتوجات الصناعيه التي تصدرها سوريا ولبنان الى فلسطين . ويمكننا ان نقول بوجه الاجمال انه بينما فلسطين في حاجة الى ما تستورده سوريا ولبنان من المواد الزراعية لانها لاتكفي نفسها زراعيا فان منتجاتها الخاصة لاتختلف اختلافا اساسيا عن المنتجات السورية واللبنانيه بشكل يجعل سوريا ولبنان محتاجين اليها كاحتياج فلسطين الى منتجات سوريا ولبنان الزراعية . فسوريا ولبنان تصدران الى فلسطين من المنتوجات الزراعية والصناعية اكثر مما

تستورد انه منها من هذه المنتوجات . وبالرغم من أن فلسطين ستظل تعتمد على سوريا ولبنان كمصدر مهم من مصادر وارداتها ، فان امكانيات جعل سوريا سوقا للصدرات الفلسطينية ليست عظيمة حتى التقدم الصناعي الذى حصل فى فلسطين لايكفي لتعديل الميزان التجارى بين البلدين لان هنالك تقدما صناعيا مهما فى سوريا ولبنان ذاتها ولان الصناعة السورية اللبنانيه ستظل الى مدة بعيدة أقل تكاليف من الصناعة الفلسطينية ، حتى ليمكننا القول على العموم انه حتى من جهة المنتوجات الصناعيه يمكن لسوريا ولبنان ان تصدرا الى فلسطين اكثر مما تستورد انه منها فى حالة رجوع التجارة الحرة بينهما .

قلنا فيما تقدم أن العلاقة التجارية بين فلسطين وبين سوريا ولبنان كانت علاقة تجارة حرة وقد نظمت هذه العلاقة بمعاهدة عقدت بين البلدين فى أيار سنه ١٩٢٩ فقد نصت هذه المعاهدة على أن البضائع المنتجة فى أحد البلدين سواء كانت من مواد اولية ماخوذة من البلد نفسها او من مواد مستوردة ومصنوعة فى البلاد لايؤخذ عليها رسوم كمركية كما نصت المعاهدة على تسهيل مرور البضائع المستوردة المصدرة وعلى حرية الترانسيت بين البلدين ولكن اتفاقية سنه ١٩٣٩ نصت على الحرية التجارية واقامت الحواجز الجمركية لحماية بعض الصناعات التى نشأت فى فلسطين وبشكل خاص الصناعة التى انشاها اليهود ولحماية بعضها لمحاصيل الزراعة ولذلك فلا بد لنا من اثارة سؤال هو التالي : هل من الافضل الرجوع الى تجارة حرة بين فلسطين وبين سوريا ولبنان أم من الافضل اقامة الحواجز الجمركية بينهما ؟ هذا سؤال نجيب عليه فى نهاية هذا الفصل لا بالنسبة لفلسطين وسوريا ولبنان وحدهما ولكن بالنسبة لجميع البلاد العربية التى يشملها بحثنا .

ج - العلاقة التجارية بين شرق الاردن وفلسطين وبين شرق الاردن وسوريا ولبنان

ليس لدينا احصاءات دقيقة للعلاقة التجارية بين فلسطين وشرق الاردن لان البضائع تمر بحرية تامة بينهما وقد قدر ما صدرته شرق الاردن الى فلسطين من البضائع المصدرة والمستوردة المصدرة سنه ١٩٣٧ سنه ١٩٣٧ بـ ٤٠٤٦٠٧ ج . ف للبضائع المصدره و١٢٢٣٩ ج . ف للبضائع المستوردة المصدرة (١) .

وكذلك فان هنالك تجارة حرة بين سوريا ولبنان وشرق الاردن بموجب معاهدة عقدت سنه ١٩٢٣

---

(١) حماده النظام الاقتصادى فى فلسطين ص ٤٣١

والميزان التجاري بين البلدين هو في مصلحة سوريا ولبنان اللتان تصدران الى هذا البلد اربعة اضعاف ما تستوردان منه . وتصدر سوريا ولبنان الى شرق الاردن بعض المنتوجات الصناعية كالاحذية والاقمشة ، وتصدر شرق الاردن الى سوريا ولبنان بعض المواد الزراعية والمواد الاولية الاخرى (١).

وقد جاء في تقرير اللجنة الاقتصادية لشرق الاردن أن جميع مصدرات هذا البلد وهي الصوف والجلود والحبوب والفواكه والخضروات والحيوانات والطيور ونتاج الحيوانات والطيور تذهب الى فلسطين وسوريا ولبنان . كما ان شرق الاردن معتمدة اعتمادا كليا في تجارة الترانسيت على فلسطين وسوريا ولبنان .

هذه الحقائق تظهر لنا بوضوح تام أن شرق الاردن وحدة ليس لوجودها اي مبرر اقتصادي . وهي معتمدة اعتمادا كليا في حياتها الاقتصادية على سوريا ولبنان وفلسطين .

د - العلاقة التجارية بين العراق وبين سوريا ولبنان :

لم يجر بين العراق وبين سوريا ولبنان تجارة حره كما جرى بين فلسطين وشرق الاردن من جهة وبين سوريا ولبنان من جهة اخرى (٢) . وبالاضافة الى ذلك فان هذه التجارة ليست مهمة بقدر اهمية التجارة بين فلسطين وبين سوريا ولبنان .

فاذا نظرنا الى العلاقات التجارية بين العراق وبين سوريا ولبنان في السنوات التي سبقت الحرب ، نجد ان المستورد الى العراق من سوريا ولبنان لم يزد بالنسبة لمجموع واردات العراق سنه ١٩٣٣ - ١٩٣٤ عن ٢,٣٧ بالمئة وسنه ١٩٣٤ - ١٩٣٥ عن ٢,٢٨ بالمئة وسنه ١٩٣٥ - ١٩٣٦ عن ١,٩٢ بالمئة (٣) . ويرافق هذا النقص في النسبة تناقص في القيمة العددية التي هي بحد ذاتها ضئيلة جدا . فقد بلغت قيمة ما استورده العراق من سوريا ولبنان في سنه ١٩٣٣-١٩٣٤ مبلغ ١٤٢٠٠٠ دينارا عراقيا وسنه ١٩٣٥ - ١٩٣٦ مبلغ ١٣٨٠٠٠ دينارا عراقيا . وهذه الارقام كما قدمنا ضئيلة اذا قيست بما استورده فلسطين مثلا من سوريا ولبنان حين بلغ المعدل السنوي قيمة المستورد في المدة ذاتها حوالي ١٢٠٠٠٠٠ جنيها (٤) . فالمستورد من سوريا ولبنان اذن لايشكل سوى نسبة ضئيله جدا من تجارة العراق كما ان ارقامه العددية ضئيلة جدا .

---

(١) حماده النظام الاقتصادي في سوريا ص ٢٥٣ - ٢٥٤

(٢) حماده " " " " ص ٢٥٧

(٣) " " " " العراق ص ٤١٠

(٤) " " " " ص ٤١٥

والمصدر من العراق الى سوريا ولبنان المستورد المصدر كانت نسبة لمجموع المصدر للسنوات ذاتها كما يلي : ١٩٣٣/ ٩٣٤ نسبه ٩٠٨ بالمئة ، ٣٤/ ١٩٣٥ نسبة ٩٨٥ بالمئة ، ٣٥/ ١٨٣٦ نسبه ٦٧٥ بالمئة ويرافق هذه النسبة المتناقصة تناقص في القيمة العددية ايضا اذ كانت قيمه المصدر والمستورد المصدر الى سوريا ولبنان سنه ١٩٣٣ سنه ١٩٣٣/ ١٩٣٤ مبلغ ٢٦١٠٠٠ دينارا عراقيا وسنه ٩٣٤/ ١٩٣٥ مبلغ ٢٤٤٠٠٠ دينارا عراقيا وسنه ١٩٣٥/ ١٩٣٦ مبلغ ٢٠١٠٠٠ دينارا عراقيا (١) . وقد كان الميزان التجاري بينهما في مصلحة سوريا ولبنان قبل سنه ١٩٣٣ اما بعد هذه السنه فقد اصبح في مصلحة العراق . (٢)

والتجارة بين العراق وبين سوريا ولبنان ضئيلة بالنسبة لمجموع تجارة العراق بقدر ما هي ضئيلة بالنسبة لمجموع تجارة سوريا ولبنان ايضا . وبين العراق وبين سوريا ولبنان تجارة ترانسيت لابد من الاشاره اليها . وهذه التجارة كانت تظهر تزايدا بالنسبة لما ياتي الى سوريا ولبنان من العراق عن طريق الترانسيت وتناقصا بالنسبة لما يذهب الى العراق من سوريا ولبنان فقد كانت نسبة تجارة الترانسيت مع سوريا ولبنان بالنسبة الى العراق للسنوات المبحوثة كما يلي (٣).

السنه	الدخل الى العراق	الخارج منه
١٩٣٣/ ٩٣٤	٠٫٥٠	٤٫٩٢
١٩٣٤/ ٩٣٥	٠٫٣١	٤٫٧٠
٣٦/ ١٩٣٥	٠٫٣٥	٧٫٦٧

كما كانت القيمة العددية كما يلي بالدنانير العراقية (٤)

٣٤/ ١٩٣٣	١٥٠٠٠	١٤٨٠٠٠
٣٥/ ١٩٣٤	٩٠٠٠	١٣٨٠٠٠
٩٣٦/ ١٩٣٥	٨٠٠٠	١٦٧٠٠٠

---

(١) حماده النظام الاقتصادي في العراق ص ٤١٥

(٢) حماده - النظام الاقتصادي في العراق ص ٤١٥

(٣) - - - - - - ص ٤١٠

(٤) - - - - - - ص ٤١٥

وبين العراق وسوريا ولبنان معاهدة تنظيم الترانسيت تضع رسما ندره ٢/ ١ بالمئه على بضائع الترانسيت (١)

وقد كانت اهم البضائع المصدرة والمستوردة المصدرة من العراق الى سوريا ولبنان التاليه مرتبه حسب اهميتها - السيارات - الدراجات - وسائر العجلات ، الحيوانات الحية الجلود المجففة ، والمدبوغة ، الصوف الخام ، الشعير ، التمور ، البيض ، الملابس والالبسة التحتانيه ، السلع السوفية ، والسجاد ، والمصارين ، والدهن (السمن) (٢)

نرى من هذه القائمه ان الصنف الاول والاكثر اهمية هو السيارات والدراجات والعجلات ليست مصنوعة في العراق ويسهل على سوريا ولبنان استيراده عن غير طريق العراق ، اما الاصناف الاخيره وجميعها زراعيه او حيوانيه ، فلا تختلف في شئ عن المنتوجات السوريه واللبنانيه وهذا احد الاسباب التي تفسر لنا قله ما تصدره العراق الى سوريا ولبنان اما ما تصدره سوريا ولبنان الى العراق فاهمه ما يلي : الصابون - الحرير الصناعي ، الملابس والالبسه التحتانيه ، السلع القطنيه ، الحرير الطبيعي الحلول ومنسوجاته ، ورق لفائف التبغ (ورق السجاير) مصنوعات الصناره ، الصوف والشعر ، غزل عادي وافشة حبال مفتولة (٣) . وتكاد تكون جميع هذه البضائع منتجات صناعيه وسبب هذا واضح وهو ان العراق بلد ينتج المنتوجات الزراعية بكثرة وانتاجه منها يكفي لسد حاجاته فلا يحتاج الى استيرادها من سوريا ولبنان التي تنتج نفس هذه المنتوجات بعكس فلسطين التي لا تكفي نفسها زراعيا كما تدمنا . وفي الوقت ذاته فان التقدم الصناعي في العراق لم يبلغ حدا كبيرا . ولذا فهو يستورد المواد الصناعية . ولكن يجب ان لا يغرب عن بالنا ان قسما كبيرا مما تصدره سوريا ولبنان من المنتوجات الصناعية لم يصنع في سوريا ولبنان نفسها وانما كان قد استورد ثم صدر الى العراق (٤) .

يظهر من البحث المتقدم ان العلاقات التجارية بين العراق وبين سوريا ولبنان ليست مهمة لا من حيث نسبتها في تجارة اي من البلدين ولا من حيث قيمتها العددية ، واسباب

---

(١) حماده النظام الاقتصادي في سوريا ص ٢٥٦

(٢) حماده النظام الاقتصادي في العراق ص ٤١٦

(٣) حماده النظام الاقتصادي في العراق (ص ٤١٦)

(٤) - - - - - - (ص ٤١٦)

ذلك كثيرة اهمها سوء المواصلات بين البلدين بسبب وجود الصحراءات الشاسعة الفاصلة بينهما والحواجز الجمركية العالسيه ولكن اهم من ذلك ان كلا البلدين ينتج محصولات متشابهة هي المحصولات الزراعية ولا يمكن ان تتحسن التجارة بين البلدين الا بتحسن المواصلات ورفع الحواجز الجمركية وزيادة التخصص الانتاجي . الا انه ينتظر زيادة تجارة الترانسيت بينهما اذا تحسنت وسائل المواصلات .

هـ - العلاقة التجارية بين العراق من جهة وفلسطين وشرق الاردن : من جهة اخرى :

لم يكن بين العراق وفلسطين وشرق الاردن علاقة تجارية ذات بال قبل سنه ١٩٣٤ وبالرغم من ان صادرات العراق الى فلسطين وشرق الاردن زادت بعد هذه السنه فانها لاتزال صغيرة الا ان هنالك امكانيه زيادتها .

كانت نسبة ما صدرته العراق الى فلسطين وشرق الاردن وما استوردته منها بالنسبة لجميع صادراتها وارداتها كما يلي :

السنه	النسبة المئوية للوارد	النسبة المئوية للصادر
٣٣/ ١٩٣٤	٠٫٢٥ بالمئة	٥٫٢٥ بالمئة
٣٤/ ١٩٣٥	٠٫١٨ بالمئة	٤٫٩٧ بالمئة (١)
٣٥/ ١٩٣٦	٠٫٢١ بالمئة	١٠٫٠١ بالمئة

وهذه القائمة تظهر تناقصا نسبيا لما تستورده العراق من هذين البلدين وتزايدا نسبيا لما تصدره لهما . اما القيمة العددية للصادر والوارد فكانت للمدة ذاتها كما يلي (٢)

(بالدنانير العراقيـــة)

السنه	المستورد	المصدر والمستور والمصدر
٣٣/ ١٩٣٤	١٨ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠
٣٤/ ١٩٣٥	١٠ ٠٠٠	١٧٤ ٠٠٠
٣٥/ ١٩٣٦	١٥ ٠٠٠	٢٩٨ ٠٠٠
٣٦/ ١٩٣٧	١٢ ٠٠٠ (٣)	٣٩٣ ٠٠٠ (٣)

---

(١) حماده النظام الاقتصادى فى العراق ص ٤١٠

(٢) = = = = ص ٤١٩

(٣) حماده النظام الاقتصادى فى فلسطين ص ٤٣٠

وهذه القائمة تظهر أن قيمة ما تصدره فلسطين وشرق الاردن الى العراق لاتزال ضئيلة جدا بينما قيمة ما تصدره العراق الى فلسطين في تزايد مطرد .

وقد كانت نسبة تجارة فلسطين مع العراق بالنسبة لمجموع تجاره فلسطين الخارجية كما يلي : [1] (بالنسبة المئوية)

السنه	المصدر الى العراق	المستورد المصدر الى العراق	المستورد من العراق
١٩٣٤	٠٫١٩	٢٫٢٢	١٫١٩
١٩٣٥	٠٫١٧	٣٫٦٦	١٫٢٣
١٩٣٦	٠٫١٦	١٫٤٠	١٫١٢
١٩٣٧	٠٫٢١	٤٫٠٠	٢٫٢٧

وهذه النسبة تظهر أن قيمة التجارة مع العراق هي ضئيلة بالنسبة لفلسطين ايضا .

الا أن بين البلدين تجارة ترانسيت مهمة وستزداد اهميه في المستقبل بسبب تعبيد الطريق بين حيفا وبغداد ثم اذا تحقق مشروع وصل حيفا ببغداد بخط حديدي ، فتزداد اهمية تجارة الترانسيت بين البلدين زيادة عظمى .

وقد كانت قيمة تجارة الترانسيت بين فلسطين والعراق كما يلي : [2] (بالجنيهات الفلسطينية) .

السنه	الترانسيت من فلسطين الى العراق	الترانسيت من العراق الى فلسطين
١٩٣٤	٣٩٨٠١	٥٦٨٦
١٩٣٥	٢٧٣٣٠٣	٣٤٧٢٨١
١٩٣٦	١٦٢٤٩٠	١٩٣٥٨١
١٩٣٧	٢٨١٩٠٦	٢٦١٥٣٥

وقد شعرت الحكومة العرانية باهميه مستقبل علاقات الترانسيت التجارية مع فلسطين للمستقبل ، فعقدت اتفاقا مع حكومة فلسطين في ١٤ شباط سنه ١٩٣٧ اهم نصوصه تشجيع وتسهيل نقل المواد البضائع من العراق والى العراق عبر فلسطين

---

(١) حماده ، النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٤٢٦

(٢) حماده ، النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٤٣٠

وذلك يمنح العراق تسهيلات منطقة حرة في ميناء حيفا ، وبعدم فرض الرسوم الجمركية من قبل الحكومة الفلسطينية على بعض البضائع التي من أصل عراقي المستوردة من العراق بطريق بغداد - حيفا وبتخفيض هذه الرسوم كثيرا عن بضائع أخرى مستوردة بالطريق فقد وتتعهد الحكومة الفلسطينية والحكومة العراقية وحكومة شرق الاردن بحفظ الطرق الواصلة بين فلسطين والعراق صالحة للاستعمال كما تتعهد حكومة فلسطين بتشجيع النقل على هذه الطريق باعفاء السيارات والاطارات والانبوبات والبنزين من الرسوم الجمركية وبتخفيض رسوم الرخص (١)

أما المنتجات العراقية المصدرة من العراق الى فلسطين وشرق الاردن * والتي يعفيها الاتفاق من الرسوم الجمركية: الحيوانات الحية ، الجلود الخام والمجففة اللحوم المبردة والمجلده ، الدجاج الحي بزر الكتان ، الصوف الخام ، الجوز المقشر ، الشعير ، السمن وأما المنتجات العراقية التي يخفض الرسوم الجمركية عليها تخفيضا مهما جدا فهي البيض ، الاسماك الطازجة ، الجلود المدبوغه ، الدجاج المجلد ، الجوز غير المقشر (٢) الا ان هذا الاتفاق لايجعل اى تسهيل للمصدرات الفلسطينيه الى العراق لانه أبقى الحواجز الجمركية عليها كما كانت (٣) .

أما البضائع المتداولة بين البلدين فكانت اهمها التالية .

اهم مصدرات العراق الى فلسطين سنه ١٩٣٦ كانت بالترتيب الاتي .

الحيوانات الحية ، الدهن ، السيارات وسائر العجلات ، البيض ، الاسماك الطازجة والتمور (٤)

وهذه جميعها ما عدا السيارات والعجلات من المنتجات العراقية المحلية . اما فلسطين وشرق الاردن وصادراتها الى العراق ضئيلة جدا كما راينا ، فاهم ما صدرتاه كان الاصناف التالية .

زيت الزيتون ، المخابز الفاخرة ، المعجونات والبسكويت ، الصابون ، اثاث من الحديد الملابس والالبسة التحتانيه (٥)

---

(١) و (٢) حماده - النظام الاقتصادي في العراق ص ٤٢٦

(٣) - - - - - - - ٤٢٠

(٤) - - - - - - - ٤١٨

(٥) - - - - - - - ٤١٩

وهذه المنتجات ، ما عدا زيت الزيتون جميعها منتجات صناعية .

٣- ملاحظات واستنتاجات -٢- اهمية العلاقات التجارية بين البلاد العربية .

على اساس المعلومات السالفة ، تستطيع ان نضع الملاحظات التالية .

لقد راينا من البحث المتقدم ان شرق الاردن تعتمد اعتمادا كليا في تجارتها الخارجية على سوريا ولبنان وهذه العلاقة اهم من وجهة نظر سوريا ولبنان منها من وجهة نظر فلسطين لان فلسطين تكون سوقا اساسيا للصادرات السورية واللبنانيه بينما لاتستورد سوريا ولبنان من فلسطين الا القليل والسبب في ذلك هو ان سوريا ولبنان يلدان لديهما كثيرا من المحصولات الزراعية التي تحتاجها فلسطين لان فلسطين لاتكفي نفسها زراعيا ولذلك فهي مضطرة لاستيراد كثير من حاجاتها الزراعية من سوريا ولبنان كما ان سوريا ولبنان في الوقت ذاته ليستا بحاجة شديدة الى المحصولات الفلسطينيه المعدة للتصدير لان هذه المحصولات واهمها البرتقال هي على العموم ايضا محصولات زراعية لدى لبنان وسوريا منها كميات غير قليلة . ولايمكننا القول بان فلسطين متفوقة صناعيا على سوريا ولبنان لسببين : اولهما ان لدى سوريا ولبنان صناعات تماثل كثيرا الصناعات الفلسطينية وهي دائما اقل تكاليف من الصناعة الفلسطينية . وثانيهما ان الصناعة الفلسطينية ذاتها لم تبلغ بعد حدا يمكنها من منافسة المنتوجات الصناعية الاجنبية الاتية الى سوريا ، لامن حيث الجودة ولا من حيث قلة التكاليف . وبالرغم من ان كلا من فلسطين من جهة وسوريا ولبنان من جهة اخرى قد استفادت من التجارة الحرة القائمة بينهما فانه لايمكننا القول بان التجارة بينهما قد وصلت الى حد يجعل ايا منهما معتمدة اعتمادا كليا في تجارتها على الاخرى . الا ان من المحقق ان الفائدة التي جنتها كل منهما بتجارتها مع الاخرى فائدة لايستهان بها اصلا ويمكن زيادتها في المستقبل زيادة كبيرة .

اما التجارة القائمة بين العراق وبين سوريا ولبنان او بين العراق وبين فلسطين وشرق الاردن ، فلا تزال ضئيلة لاتشكل سوى نسبة صغيرة جدا من تجارة هذه البلدان جميعا . فالعراق وسوريا تنتجان محاصيل متشابهة الى حد كبير جدا بسبب طبيعتها الزراعية . اما فلسطين التي تحتاج المحاصيل الزراعية فقد زاد استيرادها لهذه المحاصيل من العراق ايضا في المدة الاخيرة وهنالك امكانيه لاطراد هذه الزيادة في المستقبل . ولايقلل

هذه الزيادة في المستقبل . ولا يقابل هذه الزيادة فيما تستورده فلسطين من العراق زيادة فيما تصدره اليه . فالحواجز الجمركية وبعد المسافة وسوء المواصلات تمنع تصدير المحاصيل الفلسطينيه الاساسية الى العراق وبالرغم من ان هنالك امكانيه لتصريف قسم من محصول البرتقال الفلسطيني في العراق مثلا . فلم يجر حتى الان اية خطوه في سبيل تحقيق هذه الامكانيه . اما المحصولات الصناعية الفلسطينية فيحد من امكانيات تصريفها في العراق بالاضافة الى سوء المواصلات والحواجز الجمركة ، نفس الاسباب الاخرى التي تحد من امكانيات تصريفها في سوريا وهي وجود صناعات مماثلة في بعض الحالات وعجز الصناعة الفلسطينية عن منافسه الصناعة الاجنبيه في السوق العراقية بسبب قلة تكاليفها ورداءة أصنافها على العموم .

ب - مشاكل التجارة وشروط تقدمها .

ان أهم الاسباب التي تحد من التجارة بين البلاد العربيه التي يجرى البحث عنها هي : - (أ) سوء المواصلات ، (ب) وجود الحواجز الجمركية في بعض الحالات و(جـ) تشابه محاصيل هذه البلاد .

ولذلك فان اية خطة توضع لتوثيق العلاقات التجارية وزيادة الفائدة الاقتصادية لهذه البلاد جميعا ، يجب ان تحاول حل هذه المشاكل .

لحل مشكلة النقل يجب وضع خط مشتركة بين جميع هذه البلاد لوصل جميع المراكز التجارية فيما ولتسهيل حركة المرور بينها . وهذه الخطة يجب أن تشتمل على الامور التالية :

٢- هنالك بعض اجراءات يمكن عملها لزيادة حركة النقل حتى مع وجود الطرق السيئة الحالية ويجب البدء بتطبيق هذه الاجراءات من الان ، والاستمرار بكثير منها لبينما يتم الشق الثاني من هذه الخطة ، وهو الخطه الانشائية التي تتطلب زمنا غير قصير ونفقات كبيره اما الاجراءات السريعة التي يجب عملها الان فهي ايجاد شركة نقل كبيرة تضمن لها الحكومات المختلفه نسبه معقولة من الربح وتعمل هذه الشركة في نقل البضائع بين المراكز التجارية المختلفة باسعار مخفضة ويقترح أن تكون الاسعار في بادىء الامر اقل من تكاليف النقل ذاتها مع تغطية العجز الناشىء على هذا الشكل من قبل الحكومات المختلفة كما تقدمت . ويقترح ايضا اعفاء السيارات المستوردة الى هذه الشركة وتقديم البنزين لها باسعار مخفضة ، وتستطيع الحكومة

العراقية ان تقدم الى مثل هذه الشركة البترول باسعار تقل كثيرا من نفقات النقل .

ب - الاتفاق على وضع خطة مشتركة لوصل المراكز التجارية المهمة بالطرق والسكك وقد تم في هذه الحرب بعض مشاريع المواصلات المهمة مثل وصل فلسطين بلبنان بخط حديدي بين حيفا وبيرت وطرابلس ووصل السكك الحديدية العراقية بالسكك السورية بانشاء خط الموصل تل كوجك - وتعبيد نسم كبير من الطريق الواصلة بين حيفا وبغداد ، ويجب بالاضافة الى هذه المشاريع ز وصل بغداد بحيفا بخط حديدي يستحسن أن يمر بالشام ايضا لاهمية الشام كمركز تجاري كما يجب تحسين الخط الحديدي الواصل بين الشام وبيروت وتحسين المواصلات بين فلسطين والشام . كل هذا بالطبع الى جانب ضرورة الاعتناء بالطرق الفرعية الموصلة الى المراكز الرئيسية لانها تسهل تجميع البضائع في المراكز الرئيسية للنقل الى المراكز الاخرى كما انها تزيد في كمية هذه البضائع الى جانب فائدتها في تنشيط التجارة عموما .

٢- الاتحاد الجمركي :

؟ قلنا أن العامل الثاني الذي يحد من التجارة بين البلاد العربية هو وجود حواجز جمركية بين بعض انسامها والسؤال الان هو ، كيف يجب أن تكون العلاقات الجمركية بين البلاد العربية ، هل من الضروري أن تكون حرية التجارة هي المبدأ السائد بينها جميعا و هل من الاصلح أن تتخذ هذه البلاد سياسة جمركية موحدة تجاه البلدان الاخرى .

مما لاشك فيه أن مسألة العلاقات الجمركية لايمكن بحثها من وجهة نظر التجارة وحدها فالسياسة الجمركية التي تتبعها اية حكومة من الحكومات تؤثر تاثيرا عظيما على دخل الحكومة وعلى الحياة الاقتصادية بتشجيعها انواعا من الانتاج بحمايتها او تثبيطها انواعا اخرى من الانتاج بعدم حمايتها وبالاختصار فان السياسة الجمركة تمس صميم الحياة الاقتصادية في البلاد هنالك حجتان يمكن ان يؤتى بهما ضد حرية التجارة بين البلاد العربية في علاقاتها الداخلية

١- الحجة الاولى هي رغبة كل بلد من البلاد بان تعمل بكل ما في وسعها لتحصيل على اكتفاء داخلي بانتاج اكثر ما يمكن انتاجه من المحاصيل دون أن تعمد الى التخصص في نوع او انواع منها . والبلدان التي تعمد لوضع حواجز جمركية عالميه بقصد الاكتفاء الذاتي انما تفعل ذلك اما لاعتبارات سياسية او لاعتبارات اقتصادية .

فاما الاعتبارات السياسية فهي عادة الرغبة في أن تكون الدولة قادرة على اكفاء نفسها في حالة وجود ازمة تحول بينها وبين الاستيراد من الخارج الا ان هذا الاعتبار السياسي

ليس اعتبارا يؤدى الى وجود حواجز جمركية بين البلاد العربية ، بل ان العلاقة السياسية بين مختلف الاقطار العربية متجهة اتجاها واضحا جدا الى التقرب السياسي بين انسامها المختلفة وبالرغم من انه لايمكن التكهن عن المدى الذى سيصل اليه هذا التقرب فان العامل السياسي هو فى مصلحة ايجاد تجارة حرة وتفاهم جمركي بين هذه البلاد ، لانه حتى اذا لم تحدث فى البلاد العربية حكومة اتحادية واحدة تسيطر على سياسة البلاد العامة - فمن مصلحة هذه البلاد جميعها ان تزداد التجارة بينها لرفاهية شعوبها ولزيادة تخصص الانتاج فيها . ويستطيع كل قطر عربي حتى فى حالة بقاء الحكومات المستقلة المتعددة ان يعتمد اعتمادا كليا على موارد الاقطار الاخرى فى اوقات الازمات خصوصا وانه ليس بين هذه البلاد حواجز طبيعية تمنع انتقال المنتوجات من احد اقسامها الى الاقسام الاخرى . وقد حصلت فى هذه الحرب امثلة متعددة تؤيد هذا الراى فلبنان مثلا كان يعتمد الى حد كبير جدا على المنتوجات الزراعية السورية ، وفلسطين وسوريا ولبنان كانت تستورد كثيرا من المواد الغذائية الرئيسية - كالسكر والرز - من مصر وقد كان من الممكن ان يكون هذا التعاون الاقتصادى اوفى بكثير لو كانت هنالك سياسة اقتصادية مشتركة قبل هذه الحرب .

اما الاعتبار الثاني الذى من اجله تقام الحواجز الجمركية فهو اعتبار اقتصادى مثل رغبة الدولة فى ايجاد مشاريع يستثمرها اصحاب رؤوس الاموال فيها ، ويعمل فيها العمال . فاذا حمت الدولة نوعا من الانتاج ارتفعت تكاليف استيراده واصبح من الممكن الحصول على ربح منه فتستثمر به رؤوس الاموال ويعمل العمال وقد تلجاء كثير من الدول فى اوقات انتشار البطالة الى هذه السياسة كما حدث فى بلدان اوربا بعد سنه ١٩٢٩ وذلك لانها بحماية الصناعة المحلية تشجعها وتزيد فى ارباحها وتزيد فى عدد العمال المشتغلين فيها . وقد يكون من الصحيح ان حماية الصناعة المحلية يزيد فى ارباحها وبالتالي يقلل مشكلة البطل ، ولكن هذا التاثير موقت لان وضع الحواجز الجمركية العاليه معناه تخفيض الوارد وتخفيض الوارد يستلزم فى المدى الطويل تخفيض الصادر وبالتالي فان الصناعات المشتغلة بالتصدير تقل اعمالها وتزيد البطالة فيها .

وهنالك اعتبار اقتصادى اخر وهو رغبة الدولة فى حماية صناعاتها الناشئة حتى لا تقضى عليها المنافسة الاجنبية قبل ان تتمكن من تثبيت نفسها ، ولكن هذا الاعتبار يبرر ان تحمى - الاقطار العربية المختلفة صناعاتها الناشئة من الصناعات الخارجية القوية والقديمة اما ان يحمى

كل قطر صناعاته الناشئة من صناعات القطر الاخر الناشئة ايضا فليس له مبرر مطلقا لانه يمنع وجود اى تخصيص انتاجي . ان الصناعة فى البلاد العربية فى بدء تطورها والتطور الصناعي فيها جميعا يكاد يكون على مستوى واحد ، فان كانت صناعة ناشئة فى أحد هذه الاقطار بوسعها ان تقضي فى منافسة حرة على صناعة ناشئة فى القطر الاخر ، فهذا يعنى أن الصناعة الناشئة التى قضى عليها لامبرر لوجودها اقتصاديا لانها موجودة فى نفس الاحوال التى وجدت فيها الصناعة التى قضت عليها ، فالقضاء عليها يعني ان القطر الاخر يستطيع انتاج هذا النوع من الصناعة بتكاليف اقل ، ولذا فيجب ان تخصص فى انتاجها .

٢- اما الحجة الثانيه : التى يمكن توجيهها ضد اقامة اتحاد جمركي بين الاقطار العربيه المختلفة فهي التى جاء بها الفرد بونى فى كتابه 'The Economic Development of the Middle East' ويمكن تلخيص هذه الحجة بما يلي : ان اقطار الشرق الادنى ليست على ذات المستوى الاجتماعي والصناعي ولذلك فان حرية التجارة بين مختلف هذه الاقطار لايمكن الا ان تكون على حساب الاقطار الاكثر تقدما من الوجهة الاجتماعية ذلك لان الاقطار الاقل تقدما تستطيع ان تنتج نفس البضائع بتكليف اقل بسبب رخص اجور العمال فيها ، وتكون النتيجة القضاء على صناعة البلدان الاكثر تقدما من الوجهة الاجتماعية . وبعبارة اخرى فان الصناعة اليهودية فى فلسطين تتعرض لخطر الفناء فى حالة قيام تجارة حرة بينها وبين الاقطار العربية الاخرى لان تكاليف الصناعة فى فلسطين اكثر من تكاليفها بالاقطار المجاوره بسبب غلاء اجور العمال . اضف الى هذا ان المصالح الاقتصادية للاقطار المختلفة ليست دائما متشابهة بل هي فى بعض الاحيان متعارضة وذلك لان التقدم الصناعي فى بعضها قطع شوطا اوسع من الشوط الذى قطعه فى الاقطار الاخرى فمثلا شرق الاردن بلد زراعي محض من مصلحته أن تكون أسعار الحبوب وهي انتاجه الرئيسي واهم ما يصدره ، مرتفعه ، وأن تكون أسعار المنتوجات الصناعية وهي المنتوجات التى يستوردها من الخارج منخفضة حتى تقل تكاليف تكاليفها بالنسبه اليه بينما مصلحة فلسطين وهي بلد صناعي أن تكون أسعار الحبوب هي المنخفضة لان فلسطين تستورد الحبوب ، وان تكون اسعار المنتوجات الصناعية مرتفعه لان فلسطين تصدر هذه المنتوجات : كيف يمكن التوفيق بين هاتين المصلحتين المتعارضتين .

بناء على ذلك يقترح الفرد بونى أن تبنى العلاقات الجمركية بين اقطار الشرق الاردن

الادنى فى علاقاتها الداخلية مع بعضها البعض كما هي عليه الان فى اساسها اى ان يبنى لكل قطر من هذه الاقطار الحق بوضع الحواجز الجمركية فى وجه الاخطار الاخرى لكي يحمى منتوجاته من منافستها وتستمر هذه الحالة الى ان تصل هذه البلاد الى مستوى اجتماعي متقارب وحينذاك يمكن اقامة تجارة حرة بينها . وحتى ذلك الحين تقترح ان تكون السياسة الجمركية بين هذه الاقطار كمجموعه تجاه العالم الخارجي سياسة مشتركة . وبعباره اخرى ان تحمى هذه البلاد جميعها بالاشتراك اية صناعة فى اى قطر منها فى المنتوج الاوربي وبهذه الطريقة يسهل تصريف منتوج هذه الصناعة فى الاقطار المختلفة . من الواضح ان هذا الاقتراح لايسهل الاتجار الا لكمية قليلة جدا من المنتوجات ـ وهي تلك المنتوجات التى ينتجها قطر دون سواه من الاقطار الاخرى لانه حينذاك فقط يتوجب على جميع الاقطار الاخرى ان تحمى حتى فى اقطارها هذا المنتوج الذى ينتجه ذلك القطر وتسهيل تصريفه فى بلادها . اما اذا كان لديها منتوجا مشابها له ، فهي مضطرة لان تضع عليه نفس التعريفه الجمركية التى تضعها على المنتوج الاجنبي لحماية صناعتها المحلية منه . وبما ان المنتوجات التى ينتجها قطر واحد دون الاقطار الاخرى قليلة جدا فليس لهذا الاقتراح اية قيمة عمليه تقريبا .

اذا امعنا النظر فى الاقتراح المتقدم الذكر نجد انه موضوع لاعلى اساس الدرس الاقتصادى او الحاجة الاقتصادية وانما هو على اساس المصلحة اليهودية فقط ، هذه المصلحة المختلطة بالسياسة اختلاطا كبيرا . ووصف مشكلة الصناعة اليهودية بالنسبة لصناعة الاقطار العربيه الاخرى بانها مشكلة اختلاف فى المستوى الاجتماعي وفى اجور العمال انما هو تجاهل او محالة تغطية للسؤال الاصلي وهو : هل الصناعة اليهودية مبنية على اساس اقتصادى متين ؟ لا ان الصناعة اليهودية عاجزة عن منافسة الصناعة الاوروبية التى لاتقل عنها تكاليف (اجور عمال) بل قد تزيد وما ذلك الا لانه لايوجد اى مبرر اقتصادى لبقاء القسم الاكبر منها والسبب فى انه لامبرر لقسم كبير منها ان فلسطين فقيره جدا بالمواد الاولية التى تستعمل فى اكثر الصناعات ولذلك فالصناعة اليهوديه فيها مضطرة الى الاعتماد الكلي على المواد الاولية المستوردة من الخارج ، والسبب الثاني هو ان الصناعة اليهوديه لم تنشاء نتيجة لدرس اقتصادى شامل لحاجات البلاد ولامكانيات الصناعة وانما نشأت بسرعة شديدة لايجاد العمل للمهاجرين اليهود وللراسمال اليهودى المتدفقين الى فلسطين ، بل كثيرا ما كان يحدث ان فنيا هاجر من اوربا افتتح فى فلسطين مصنعا كالذى كان يعمل به فى اوربا لانه ليس خبيرا بصناعه اخرى رغم ان هذه الصناعة

غير لازمة .

والسياسة الجمركيه الصالحة لايجوز مطلقا ان تقوم على أساس حماية الصناعات التى لامبرر لوجودها وانما تقوم على أساس درس صحيح لجميع الامكانيات الصناعيه فى البلاد - فتحمي ما يتلاءم منها مع موارد البلاد ، وتترك القسم الاخر دون حماية لان الغايه النهائيه هي توفير البضائع للمستهلك بارخص الاسعار ، فتحمى الصناعات ذات الامكانيات لانها متى ثبت ستنتج باسعار مساوية لاسعار الصناعات الاجنبية أن لم تكن اقل منها ، أما الصناعات التى لا امكانيه لها فستظل مضطرة الى الحماية ولذلك فستظل تكاليفها عاليه للمستهلك .

أما الاقتراح الذى جاء به الفرد يوف نهو الى جانب كونه لانيمة عمليه له انما يقصد به أيضا ترويج البضائع اليهودية فى البلاد العربية لان اليهود يستطيعون أن ينتجوا اشياء لا تنتجها الاقطار الاخرى بسبب وجود العناصر الفنيه اللازمة للصناعة عندهم ، ولكن انتاج هذه الاشياء لايكون اقتصاديا لكثرة تكاليفه ، ولذلك فكان هذا الكاتب يدعو العرب لتحمل التضحيات الاقتصادية لترويج البضائع اليهودية .

ترى مما تقدم انه لايمكن اقامة اية حجة قوية ضد حرية التجارة بين البلاد العربية بنى أن تنظر فى منافع حرية التجارة وفيما اذا كان من الافضل علاوة على حرية التجارة وجود اتحاد جمركي تجاه العالم الخارجي .

ان حرية التجارة ضرورية للبلاد العربية للاسباب التالية .

١- انها تسهل التجارة بين هذه البلاد وتزيدها .

٢- انها الطريقة الاساسية التى تساعد على التخصيص الانتاجي فى البلاد العربية ان التخصص الانتاجي مفيد جدا من الناحية الاقتصادية ولكن على اى اساس يكون التخصيص هل يكون على اساس الامكانيه الطبيعية لناخذ قطعة ارض تصلح لزراعة القطن ولزراعة الرز . ولكنها اصلح لزراعة القطن . أيكفي هذا الاعتبار وحده لاستعمالها للقطن دون الرز بالطبع لايكفي لان غاية الانتاج لا هي القيمة الاقتصادية ، والقيمة الاقتصادية تتمثل فى السعر فاذا كان ربح الرز الذى ينتج من هذه الارض اكثر من ربح القطن الناتج منها وجب زراعتها رزا ولو انها من الوجهة الطبيعية الفنيه اصلح لزراعة القطن . من هنا نرى انه لايمكننا على وجه العموم ان نقول مقدما بانه يجب أن يتخصص هذا القسم من البلاد العربية بهذا النوع من الانتاج وذلك القسم

بنوع اخر على اساس الامكانيه الطبيعية الفنية بل يجب ان يكون هنالك اعتبار اخر هو اعتبار الاسعار بالنسبة الى التكاليف فاذا رفعت التكاليف رفعا مصطنعا باقامة الحواجز الجمركية لم تعد هذه الطريقة صالحة لتقرير التخصص الانتاجي اما اذا كانت التجارة الداخلية حرة ونشات صناعة او زراعة فى احد الاقطار ولم تكن من الوجهة الاقتصادية صالحة لذلك القطر لكثرة تكاليفها او لان امكانيات وجودها فى القطر الاخر اعظم لاتستطيع منافسة القطر الاخر وبالتالي تزول تدريجيا ويبقى القطر الاخر متخصصا بها من هنا نرى الاهمية الكبرى لحرية التجارة بين الاقطار العربية .

وهنالك سوال اخر وهو موقف البلاد العربية كمجموعة من العالم الخارجي هل يجب ان تكون الرسوم المفروضة على البضائع الخارجية متشابهة فى جميع الاقطار العربية ام من الافضل ترك كل قطر يقرر سياسة الجمركية على حدة .

اذا كان الهدف زيادة الانتاج فى البلاد العربية وزيادة التخصص فيه فمن الافضل ايضا ان تكون هناك سياسة جمركية موحدة فلو فرضنا ان بلدا بدا ينتج نوعا من الانتاج فانه يستطيع ان يحمي ذلك النوع فى قطره ، ولكن هذا النوع اذا لم يكن محميا حماية كافية من الاقطار الاخرى فقد يصعب عليه منافسة المنتوج الاجنبي فى الاقطار الاخرى بسبب حداثة عهده فيبقى سوقه محليا فى قطره فقط بينما لو حمته الاقطار الاخرى لاتسع سوقه وزاد انتاجه . وبالطبع نؤكد مرة ثانيه ان الاقطار يجب ان لاتحمي اى نوع من الانتاج الا على اساس الامكانيات الاقتصادية له فى المستقبل

ولنضرب مثلا على النقطة المتقدمة صناعة السماد الازوتي فى مصر لنفرض ان الحكومة المصرية قررت المضي فى مشروع كهربه خزان اسوان وانتاج السماد الازوتي منه . فالبلاد العربية الاخرى فى حاجة الى السماد وقد تكون صناعة السماد المصرية فى بدء عهدها اكثر تكاليفا من صناعة السماد الاوروبية لحداثتها فهنا لايكفي ان تحميها الحكومة المصرية بل يجب على الاقطار العربية الاخرى حمايتها حتى يتسع سوقها فيزيد انتاجها فى مصر ويزيد تخصص مصر فيها فتستفيد مصر ثم لاتلبث الصناعة المصرية ان تتحسن وتقل تكاليفها كلما زادت تثبتا فلا تلبث ان تبلغ تكاليفها مثل تكاليف المنتوج الاوربي لوائل فلا تتضرر الاقطار الاخرى بشيء وتكون جميع الاقطار قد ساهمت فى تنشيط صناعة عربية .

ثم كما راينا فان السياسة الجمركية تؤثر تاثيرا عميقا حدا فى الحياة الاقتصادية عامة

فاذا ما اتفقت البلاد العربية جميعها على خطة انتصادية عامة - ويجب ان تصل الى مثل هذا الاتفاق لمصلحتها جميعا - فان الاتحاد الجمركي تجاه العالم الخارجي ، يصبح ضرورياً ، لانه اداة فعّالة جداً في توجيه سياسة البلاد الانتصادية توجيهاً يتفق مع الخطة العامـــة ، الموضوعة ، وسنعود لهذا البحث في فصل النظام المالي العالم .

الفصـــــل الســـــادس

النظـــام النقدى والوحـــدة العربيـــه

١ ـ مقدمة

٢ ـ النظم النقديه السارية في البلاد العربية

أ ـ في العراق

ب ـ في فلسطين

جـ ـ في سوريا ولبنان

٣ ـ مساوئ نظم النقد الحالية

٤ ـ طرق اصلاح النظم النقديه .

٥٥٥٥٥

الفصل السادس

النظام النقدى والوحدة العربية

١ - مقدمـــة :

كانت البلاد العربية التى يشملها البحث جميعها خاضعه لنظام نقدى واحد اثناء الحكم العثماني ، وقد مر هذا النظام نفسه فى الاربعين سنه التى سبقت نهاية الحكم العثماني بطورين هامين . فقد كان النظام النقدى العثماني ما بين سنوات ١٨٨٠ - ١٩١٤ مبنيا على اساس الذهب ، وكانت الوحدة النقديه هي الليرة العثمانيه الذهبيه الا ان الليرات الذهبيه الانكليزية والافرنسية كانت ايضا شائعه الاستعمال لدفع المبالغ الكبيرة الى جانب الليرة التركيـة الذهبيه . اما قيمة الليرة التركية الذهبيه فكانت معادلة لاربعه دولارات واربعين سنتا حسب القيمة الذهبيه للدولارات قبل الحرب السابقة .

وكانت هنالك اوراق نقدية يصدرها البنك العثماني ولكن هذه الاوراق كانت محدودة الاستعمال جدا .

اما المدفعات الصغيرة فقد استعملت لها النقود الفضية والنحاسية الا انه لم يكن لهذه النقود قيمة ثابته بالنسبة للذهب نظرا لان ماسك منها كان يزيد عن حاجات البلاد .

وفى اثناء الحرب السابقة اضطرت الحكومة العثمانيه للخروج عن قاعدة الذهب لسد حاجات الحرب - شانها فى ذلك شان سائر الدول المحاربة - واصدرت اوراقا نقدية لتحل محل الليرة الذهبيه والنقود الفضية . الا ان التضخم الذى كان لابد من حصوله فى اصدار هذه الاوراق ادى الى تدهور قيمتها ، ولم تكن لها قيمة متساوية فى جميع الاسواق ، بل كانت قيمتها تختلف فى الاسواق المختلفة على حسب مقدره الحكومة على ترويج هذه الاوراق النقدية وكانت اقل رواجا وبالتالي اقل قيمة فى الاقطار العربية منها فى تركيا وبشكل خاص فان الفلاحين فى العراق وسوريا لم يقبلوا على التعامل بها حتى لقد كانت الحكومة العثمانيه مضطرة فى كثير من الاحيان

لدفع أثمان مشترياتها من المواد الغذائية بالنقود الذهبيه بدلا من الاوراق النقدية (١) .

أما بعد احتلال الحلفاء للبلاد العربية فقد زالت مزية وحدة النظام النقدى فى البلاد فاختلفت الانظمة النقدية فى الاقطار المختلفة باختلاف الظروف التى جرى فيها الاحتلال فى بادئ الامر وباختلاف انظمة الحكم التى سادت فى اجزاء البلاد المختلفة بعد ذلك .

فاما العراق فقد جاءها الجيش البريطاني بالنقود الهنديه لدى الاحتلال وبقيت الروبيه الهنديه اساسا للنقد العراقي حتى نيسان سنه ١٩٣٢ ، ولكن هذه النقود لم تطرد جميع النقود التى كانت فى السوق اذ بقي فى العراق كميات من النقود التركيه الذهبيه بعضها للتداول وبعضها كان مخبأ (٢) .

وفى سوريا جاءت جيوش الاحتلال معها بالاوراق النقدية المصرية ، فاصبحت هذه الاوراق والنقود الذهبيه والفضية التى كانت قبلا هي النقد القانوني للبلاد ، اما الاوراق النقدية التركية فابطلت . وبقي الامر على هذا الحال حتى سنه ١٩٢٠ (٣) .

وفى فلسطين وشرق الاردن ايضا جاءت جيوش الاحتلال بالنقود المصرية واعلن فى سنه ١٩٢١ ان هذه النقود والجنيه الانكليزى الذهبي والنقود الاخرى المتعارف عليها بالاسواق هي النقود التى يسمح تداولها وقد بقيت العملة المصريه عملة البلاد الرسمية حتى سنه ١٩٢٧ .

اما النظم النقديه التى تسرى فى البلاد العربية المختلفة الان فيما يلي وصف موجز لها ولا بد من هذا الوصف لفهم عيوبها بالنسبة للبلاد كمجموعة ولوضع اسس لنظام واحد جديد اكثر تمشيا على حاجات البلاد .

٢- النظم النقديه السارية في البلاد العربية :

ا - العراق : (٥)

كانت الحكومة العراقية منذ اول عهدها تفكر بايجاد عملة عراقية تسرى فى العراق

---

(١) حماده النظام الاقتصادى فى العراق ٤٣٣-٤٣٤ و النظام الاقتصادى فى سوريا ٢٦٣-٢٦٤
وحماده النظام الاقتصادى فى فلسطين ص ٤٤٥ -٤٤٦

(٢) حماده النظام الاقتصادى فى العراق ٤٣٤

(٣) حماده النظام الاقتصادى فى سوريا ص ٢٦٤

(٤) حماده النظام الاقتصادى فى فلسطين ص ٤٤٥و٤٤٦

(٥) حماده النظام الاقتصادى فى العراق ٤٣٤ - ٤٤٤

مكان نظام العمله الهنديه ، وقد قدم للحكومة مشروعات لاصدار العملة .

١- المشروع الاول يقول بانشاء عمله وطنيه عراقيه مستقله يصدرها مصرف اهلي بمراقبة الحكومة .

٢- المشروع الثاني يقول بانشاء عمله عراقيه تؤسس على الجنيه الاسترليني وتشرف على اصدارها لجنه يكون مركزها في لندن .

وبالرغم من أن المشروع الاول أكثر ملاءمة لاستقلال البلاد فلم يمكن تنفيذه بسبب وجود كثير من الصعوبات في سبيل تحقيقه .

وفي سنه ١٩٣٠ دعت الحكومة العراقية الخبير المالي السر ادوارد هلتون يونغ لدرس هذا الموضوع وتقديم رايه ، فاقترح مشروعا كالمشروع الثاني ، اي اصدار عمله عراقية جديدة تكون مربوطة بالجنيه الاسترليني وتدير شؤونها لجنه خاصة . فوافقت الحكومة العراقية على هذا الاقتراح واصدرت في نيسان سنه ١٩٣١ قانون العملة الذي يقضي باحداث العملة الجديدة المؤسسة على الجنيه الاسترليني والقابلة للاسترداد بشك على لندن ، واصبح الدينار وهو مساو للجنيه الاسترليني الوحدة القياسية للعملة وتقسم الى الف فلس .

وقد شجع الحكومة على الموافقة على مشروع يونغ أن الجنيه الاسترليني في ذلك الحين كان مبنيا على قاعدة الذهب والتغيرات التي تحصل في قيمة العملة المبنية على الذهب تغيرات بسيطة تقتضيها التغيرات في الميزان التجاري ولا تتجاوز نقطة شحن الذهب ولذا فنظام الذهب ثابت ولا يخشى من تغير ضار في قيمته . ولذلك فحينما خرجت العملة الانكليزية عن قاعدة الذهب في سنه ١٩٣١ ترددت الحكومة العراقية قليلا في متابعه المشروع واخرت اصدار العمله الجديدة قليلا ولكنها عادت فقررت متابعته حين استقر الجنيه الاسترليني بشكل نسبي .

اما اللجنه التي تشرف على اصدار العملة والمؤسسة بموجب قانون نيسان سنه ١٩٣١ فهي ذات صلاحية في اصدار العملة وادارة شؤونها بالنيابة عن الحكومة وتؤلف هذه اللجنه من خمسة اعضاء اثنين منهم تختارهما حكومة العراق واثنين يختاران بالاتفاق مع ايسترن بنك والبنك العثماني وبنك الشاهي ما دامت هذه البنوك تتعاطى الاعمال في العراق . اما العضو الاخير فيختاره حاكم بنك اوف انكلند او اللجنه المالية لعصبه الامم بناء على دعوة حكومة العراق . وتختار الحكومة العراقية احد اعضاء هذه اللجنه ليكون رئيسا لها . ومقر اللجنه في لندن وممثلها في العراق

موظف يسمى مامور العمله وموظف أخر يسمى وكيل العمله ويعين هذان الموظفان من قبل اللجنة

وصلاحيات اللجنه هي اصدار العملة والاشراف على شرائطها الاساسية وقيمتها باستشارة الحكومة العراقية - واتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لاصدار العمله وابطالها وابدالها وحفظ الموجود منها مع تاسيس صندوق احتياطي للعملة والمحافظة عليه بشكل يؤمن معه تبديلها كما ان على اللجنه قيد مبيع المسكوكات والاوراق النقدية وسائر المدخولات كايراد لصندوق احتياطي العملة بعد طرح النفقات والحصة المخصصة لايرادات حكومة العراق . وتقيد الخسائر مصروفا على الصندوق ، وكذلك يقيد ما يدفع من الليرات الانكليزية لقاء الاوراق النقدية المستلمة في العراق . ومن صلاحيات اللجنه ايضا استثمار موجوداتها في سندات الدول المختلفة (اشترط في قانون سنه ١٩٣٦ ان تكون الدول التي تستثمر الاموال في سنداتها من التي يمكن تحويل عملتها الى الذهب .)

اما احتياطي العملة العراقية فيتالف من ثلاثة اقسام .

١- الاسهم والسندات

٢- نقد في المصارف وفي صناديق اللجنه .

٣- القيمة التخمينيه للفضة في المسكوكات الفضية في التداول ولدى اللجنه والغاية من وجود النقد هي سد الاحتياجات عند طلب استبدال الاوراق النقدية وليس هناك نسبة معينة بين هذا القسم ومجموع ما في التداول .

والعملة العراقية اما اوراق نقدية واما نقود معدنيه . فالاوراق النقدية صالحة لتادية اي مبلغ كان وفئاتها هي : ربع دينار ، نصف دينار ، دينار خمسة دنانير ، عشره دنانير مئة دينار . اما النقود المعدنيه فمختلفة الفئات ولاتصلح الا لتادية مبالغ محدودة صغيرة .

ب- فلسطين : (١)

ان اهم الاسباب التي دعت الحكومة الفلسطينية الى اصدار عمله خاصة بفلسطين تحل محل العمله المصرية هي انه لم يكن هناك اي اتفاق ينظم استعمال العملة المصرية في فلسطين ولم يكن للحكومة الفلسطينية اي اشراف على العملة ، كما ان الحكومة الفلسطينية لم تكن مشتركة بارباحها .

---

(١) حماده النظام الاقتصادي في فلسطين ٤٤٧-٤٥٧

وقد الفت الحكومة الفلسطينيه فى سنه ١٩٢٤ لجنه لدراسة موضوع العملة فاقترحت هذه اللجنه اصدار عملة جديدة مبنيه على الجنيه الاسترليني . وفى سنه ١٩٢٦ عين وزير المستعمرات البريطاني لجنه النقد الفلسطيني وحدد صلاحياتها . ثم تعينت الصفه القانونيه النهائية للنقد الجديد فى امر مجلس الملك الخاص الصادر فى شباط سنه ١٩٢٧ . وفى نوفمبر سنه ١٩٢٧ اعطيت الصفة القانونيه للجنه النقد الفلسطيني التى عينها وزير المستعمرات واعطيت لهذه اللجنه صلاحية اصدار النقد بالنيابه عن حكومة فلسطين .

وهناك شبه كبير بين نظام النقد الفلسطيني ونظام النقد العراقي فالجنيه الفلسطيني مبنى على اساس الجنيه الاسترليني كالدينار العراقي - رغم انه فى حالة الجنيه الفلسطيني لايوجد على الاوراق النقدية تعهد بتحويلها الى لندن ، ولكن يتوجب على لجنه النقد الفلسطيني ان تصدر ازاء النقد الفلسطيني تحويلات تلغرافية او حوالات تدفع بالجنيه الاسترليني فى لندن على اساس ان الجنيه الفلسطيني يساوى جنيها استرلينيا واحدا .

وللنقد الفلسطيني كما قدمنا لجنه خاصة كما هو الحال فى النقد العراقي ، ومركزها ايضا فى لندن .

الا ان لجنه النقد الفلسطيني معينه من قبل وزير المستعمرات وصلاحياتها تشبه صلاحيات لجنة النقد العراقي وهي اصدار النقد والاشراف عليه والتاكد من ان النقد بحالة مرضية - وبشكل عام الاهتمام بالشؤون النقدية المتعلقة بفلسطين . وللجنه صلاحية طبع وسك النقود كما ان لها صندوقا احتياطيا فى لندن ويمثل اللجنه فى فلسطين مامور وظيفته استلام النقد وحفظه ، واصداره وتعاطى الطلبات لاصدار الحوالات العادية والبرقية على لندن ويعمل تحت مراقبة مصرف يدعى " وكيل النقد " وهو يقوم بقبض الاوراق النقدية والمسكوكات نقدا وحفظها واصدارها وايضا تنظيم دفاتر لتسجيل هذه الاعمال .

اما احتياطي العملة فكان فى بدء الامر مساويا لقيمة تحويل الجنيهات المصرية الى جنيهات فلسطينية ولكنه زيد فيما بعد من دخل بيع الاوراق النقدية والمسكوكات فى فلسطين وهنالك مصدر اخر لدخل احتياطي النقد وهو دخل الاموال المستثمرة ويذهب قسم من هذا الدخل - لتغطيه خسارة لجنه النقد وقسم اخر يذهب الى حكومة فلسطين وقسم ثالث يضاف كل سنه الى الاحتياطي .

ووحدة النقد الفلسطيني هي الجنيه وهو مساو للجنيه الاسترليني وينقسم الى الف مل والعملة المستعملة اما اوراق نقدية او نقود معدنيه فالاوراق النقدية هي من فئات ٥٠٠ ملا وجنيه وه جنيهات ، ١٠ جنيهات ، ٥٠ جنيها ، ١٠٠ جنيها . وتصلح لدفع اى مبلغ كان اما النقود المعدنيه فلا تصلح الا لدفع المبالغ الصغيرة .

فالنقد الفلسطيني هو النقد المتداول في شرق الاردن ايضا .

جـ - سوريا ولبنان

لسوريا ولبنان نظام نقدى يختلف كل الاختلاف عن النظام السائد فى العراق او فى فلسطين .

وقد وضع هذا النظام فى سنه ١٩٢٠ عندما اصبحت سوريا تحت الانتداب الافرنسي فقد اصدر المندوب السامي الافرنسي فى تلك السنه مرسوما ابطل بموجبه استعمال العمله المصرية واسس عملة جديدة مبنيه على أساس الفرنك واعطى حق اصدار العملة الجديدة الى بنك سوريا (بنك دى سيرى ، الذى اصبح فيما بعد بنك سوريا ولبنان الكبير - بنك دى سيرى اى دوجران لبان) . وبهذا اصبحت وحدة العملة السورية هي الليرة السورية وهى تساوى عشرين فرنكا وتنقسم الى مئة غرش سورى ، واصبحت العمله الجديدة هي العملة الشرعية الوحيدة ولكن سمح باستعمال الذهب .

وكان وراء الاوراق التى يصدرها هذا البنك احتياطي سندات وودائع بالفرنكات مودع فى الخزينه الفرنسية العامة بباريس ، اوراق نقديه اجنبيه وكمبيالات تجارية مسحوبة على بلدان اجنبية .

وفى سنه ١٩٢٣ تمت مفاوضات بين بنك سوريا المذكور وبين الحكومات السورية واللبنانيه للاعتراف بالنقد الذى يصدره هذا البنك وبعقد اتفاق لمدة خمس عشرة سنه تبتدئ من اول نيسان سنه ١٩٢٤ وتنتهي فى ٣١ اذار سنه ١٩٣٩ وبالرغم من المعارضة الشعبية لهذا المشروع فقد تم الاتفاق مع هذه الحكومات ووقع فى ٢٣ كانون الثاني سنه ١٩٢٤ وبهذا اصبح الفرنك اساس العملة السورية واصبح حق اصدار العملة بين بنك سوريا وحده وتعهد البنك بدوره بدفع قسم من دخل الصندوق الاحتياطي الى الحكومات السورية يتصاعد مقداره بزيادة قيمة متوسط التداول السنوى كما وافق على وجود ممثلين سوريين فى اللجنة الادارية وفى اللجنه الاستشارية

وقد نص الاتفاق على أن تكون الاوراق النقدية صالحة لدفع اى مبلغ كان وعلى ان تدفع الاوراق السورية لحاملها لدى الطلب فى فروع بنك سوريا ولبنان الكبير بحوالات على مرسيليا او باريس حسب الطلب وقد اجيز استعمال النقود الذهبيه وخلافها فى تحرير سائر العقود المدنيه والتجارية التى تتجاوز مدتها الـ خمسة ايام على ان تبقى واجبة الاداء بالنقد السورى اللبناني حسب السعر بتاريخ ومحل الدفع وكذلك اطلقت حرية التعامل بالذهب والفضة .

وقد نص الاتفاق على ان يتالف احتياطي العملة السورية اللبنانيه منه :

١- نقود ذهبيه او ذهب او سندات لحكومات اجنبيه .

٢- كمبيالات اجنبيه تحمل على الاقل توقيعين مقبولين لدى البنك على ان لا تزيد مدة هذه الكمبيالات عن تسعين يوما او كمبيالات محلية تحمل على الاقل ثلاثة توقيعات مقبولة لدى البنك على ان لا تزيد مدتها عن تسعين يوما ايضا ، ويشترط ان لا يتجاوز هذا النوع من الاحتياطي ٧ بالمئة من الاوراق النقدية المتداولة ولا يتجاوز مليون ليرة .

٣- احتياطي اجبارى مودع كامانه فى الخزينه العامة بباريس تساوى ثلث الاوراق النقدية المتداولة ولا تزيد عن هذه النسبة وتاخذ فائدة قدرها ١/٥ بالمئة سنويا ويدعى هذا الاحتياطي (أ)

كما ان للبنك الحق بايداع احتياطي اخر لدى الطلب (ب) بالخزينه العامة بباريس ياخذ فائدة لا تقل عن ١/٥ بالمئة ، على ان لا يزيد هذا الاحتياطي (ب) مع الكمبيالات المشار اليها سابقا (٢) عن ٢٢ بالمئة من احتياطي النقد .

٤- اخيرا سندات الحكومة الفرنسية او سندات مكفولة من قبل الحكومة الفرنسية تودع فى بنك فرنسا ويشترط ان تكون هذه مستحقة الاداء فى خلال سنتين على الاكثر .

والاوراق النقدية السورية كانت فى الاصل من فئات ليره ، ٥ ليرات ، ١٠ ليرات ٢٥ ليرة ، ١٠٠ ليرة .

وبجانب الاوراق النقدية التى يصدرها بنك سوريا ولبنان الكبير فقد كانت هنالك عملة ثانوية معدنيه تصدرها الحكومات السورية واللبنانيه وتصلح لدفع مبالغ صغيرة محدودة وقبل انتهاء مدة الاتفاق جرت مفاوضة بين بنك سوريا ولبنان وبين كل من الحكومتين السورية واللبنانيه على تجديد الاتفاق مع بعض التعديلات لمدة ٢٥ سنه ورغم المعارضة الشعبية العنيفه فقد ادت هذه المفاوضات الى عقد اتفاقين متشابهين احدهما مع الحكومة اللبنانيه ووقع فى ٢٦ ايار سنه ١٩٣٧ واتفاق اخر مع

الحكومة السورية وقع في ٢٥ آذار سنه ١٩٣٨ وقد صدق الاول من المجلس النيابي اللبناني وبقي الثاني بدون تصديق الى ٩ أيلول سنه ١٩٣٩ حين صدقته حكومة معينه من المندوب السامي الفرنسي بعد أن حل المجلس النيابي السوري واستقال رئيس الجمهوريه السورية .

وينص كل من الاتفاقين الجديدين على جعل العملة السورية واللبنانيه مرتكزة على الفرنك كالاتفاق السابق وعلى أن تكون هي العمله القانونيه الوحيدة . وقد حددت تغطيه الاوراق التي يصدرها البنك بالاتفاق المعقود مع الحكومة السورية كما يلي :

أ - بصورة الزاميه - ا - ذهب مسكوك أو سبائك ذهبيه يجب أن تعادل قيمه الذهب المفيدة في حساب التغطيه :

- عشره بالمئة من قيمة الاوراق المتداولة بتاريخ ٢٥ حزيران السابق وذلك من اول نيسان ١٩٣٩ لغاية ٣١ كانون أول سنه ١٩٤١ .

- خمسة عشر بالمئة من قيمة الاوراق المتداولة بتاريخ ٢٥ حزيران السابق وذلك اعتبارا من أول كانون ثاني سنه ١٩٤٢ على أن نسبة الخمسة عشر هذه المعتبرة حدا ادنى ترفع اذا طلبت الحكومة ذلك الى

- عشرين بالمئة بعد ٣١ كانون أول سنه ١٩٤٩ خمسة وعشرين بالمئة بعد ٣١ كانون أول سنه ١٩٥٦ ثلاثين بالمئة بعد ٣١ كانون أول سنه ١٩٦٣ .

٢- وديعه أجباريه بالفرنكات في صندوق الخزينه العمومية المركزي في باريس ويجب أن يكون مبلغها معادلا ٢٥ الى ٢٦ بالمئة من مجموع الاوراق المتداولة . وتخصص الخزينه الفرنسيه لهذا الحساب الذي يطلق عليه اسم حساب (α) فائدة لايمكن أن يقل معدلها السنوي عن ٧٥ ، ١ بالمئة

٣- السلفة التي يمنحها البنك بدون فائدة للجمهورية السورية .

ب - بصورة اختيارية - ١ - سندات مالية على الدولة الفرنسية أو مضمونه منها على أن تكون واجبه التسديد في مده لا تتجاوز الخمس سنوات بشرط أن لا يقل مجموع السندات الواجبة التسديد في سنتين على الاكثر عن ٢٥ بالمئة من مبلغ هذه السندات وتقيد السندات في حساب التغطيه بسعرها الفعلي في الشراء وتودع في بنك فرنسا .

٢- اوراق تجارية تحمل ثلاثة توقيع لا تتجاوز استحقاقها تسعين يوما محررة بالدينار السوري ولا يجوز ان يتجاوز مبلغ مجموع هذه الاوراق الاسمي عن اثنى عشر بالمئة من مجموع الاوراق المتداولة .

٣- كل أو جزء من السلفة التي يقدمها البنك للجمهورية السورية في حساب جار .

٤- حساب لدى الاطلاع بالفرنكات يطلق عليه حساب (B) يفتح لدى صندوق الخزينة العموميه في باريس ويكون معدل فائدته موازيا على الاقل معدل الفائدة التي يدفعها الصندوق المذكور لحسابات الافراد المفتوحة لدى الاطلاع ، ولايجوز ان يتجاوز رصيد هذا المبلغ ستة بالمئة من مجموع الاوراق المتداولة .

والاتفاق مع الحكومة اللبنانيه مشابه لهذا الاتفاق الا ان احتياطي الذهب الالزامي المقرر بموجب الفقرة (١) من الاتفاق مع الحكومة السورية يشترط ان يكون عشرة بالمئة من قيمة الاوراق المتداولة وليس هنالك شرط لزيادته كما هو الحال مع الحكومة السورية . كما ان السلفة التي يقدمها البنك للحكومة اللبنانيه اقل من السلفة المقدمة للحكومة السوريه .

وقد اشترط في الاتفاق مع الحكومة اللبنانية أن كل شرط يجري مع سوريا ويكون اكثر ملاءمة لها من الشروط الجارية مع لبنان ، يسري ايضا على لبنان الا أن الاتفاق مع لبنان لم يعدل بعد لتحقيق هذا الشرط .

٣- مساوئ نظم النقد الحاليه :

يظهر لنا مما تقدم ما يلي :

١- أن النقد القانوني في كل بلد من البلاد المبحوثة يختلف عنه في البلدان الاخرى فالنقد القانوني في العراق هو الدينار العراقي وفي فلسطين وشرق الاردن الجنيه الفلسطيني وفي سوريا ولبنان الليره السورية اللبنانيه .

٢- ان النقدين العراقي والفلسطيني متشابهان في أن كلا منهما مبني على اساس الجنيه الاسترليني ويستبدل به ، ولذلك فان القيمة الاسمية لهما متساوية . اما نظام النقد السوري اللبناني فمبني على اساس اخر يختلف كل الاختلاف عن نظام النقد العراقي والفلسطيني وهو الفرنك الفرنسي . وعلى هذا فالجنيه الفلسطيني والدينار العراقي ينخفضان ويرتفعان معا وبنفس النسبة تبعا لانخفاض او ارتفاع الجنيه الاسترليني ، بينما الليرة السورية لا تتاثر بارتفاع النقدين الفلسطيني والعراقي وهبوطهما لانها مبنيه على نظام الفرنك كما قدمنا . ولذا فمن الممكن ان يحدث تغير في قيمة النقد السوري في الوقت الذي يبقى فيه كل من النقدين العراقي والفلسطيني على حالهما يتغيران في اتجاه مخالف .

٢- بما انه ليس بين انظمه النقد التى مر ذكرها نظام واحد مستقل بنفسه بل كلها كما راينا مقيدة بنقد اجنبي فان التغير فى قيمه النقد لاياتي كرد فعل لعوامل اقتصادية داخليه وانما يرافق التغير الذى يحدث فى النقد المبنى على اساسه فى الخارج + وهكذا فاننا نلاحظ انه ليست لايه حكومة من هذه الحكومات السيطرة الكافية على قيمة نقدها ، بالرغم من ان التغير فى قيمة النقد يحمل معه تاثيرات عظيمة فى حياة البلاد باسرها سواء على الانتاج الاقتصادى اوعلى توزيع الثروة ٠

ولهذه الاختلافات فى الانظمة النقدية اضرار مختلفة اهمها :

١- انها تعيق التجارة بين مختلف انحاء البلاد اذ تقف فى وجه التجارة بين البلاد العربية جميع العقبات المتسببة عن النقد التى تقف فى وجه التجارة بين اى بلدين لهما نقدان مختلفان ٠ واهم هذه العقبات هي امكانيه حدوث تغير فى قيمة النقد فى البلد الاخر يجلب معه اضرارا الى التجارة الخارجية ولدينا امثلة واضحة لبعض الاضرار التى حصلت للتجارة الخارجية بين البلدان العربية بسبب تغير العملة وهبوط عمله بلد بالنسبة لعملة البلد الاخر ٠

مثلا بينما كانت قيمة ما استوردته فلسطين من سوريا ولبنان سنه ١٩٣١ مبلغ ١٠١٦٨٧٣ جنيها فلسطينيا فقد هبطت فى سنه ١٩٣٢ الى ٨١٣٢٠٨ جنيها اى هبطت بنسبة ٢٠ بالمئة تقريبا وقد كان هذا الهبوط بسبب هبوط قيمة الجنيه الاسترليني الذى ادى الى هبوط فى قيمة الجنيه الفلسطيني سنه ١٩٣١ وهذا الهبوط جعل البضائع السورية تبدو غاليه بالنسبة لفلسطين (١)

وكذلك فللسبب ذاته هبطت قيمة ما استوردته شرق الاردن من سوريا ولبنان من ٦٦٨٠٠٠ ليرة سورية سنه ١٩٣١ الى ٤٣٠٠٠٠ ليرة سورية سنه ١٩٣٢ اى بنسبة تزيد عن ٣٠ بالمئة ٠

ولو كان التغير فى قيمة نقد بلد من هذه البلدان بالنسبة للبلدان الاخرى ناشئا عن تغير الميزان التجارى بينهما ، لما كان هنالك ضرر ولكن التغير ياتي دائما نتيجة العوامل خارجية وفى كثير من الاحيان دون ان يكون متوقعا فيجلب معه بذلك اضرارا كبيرة ٠

ومما يزيد فى اضرار مشكلة تغير النقد فى بلد من البلدان العربية ان الوسائل التي

---

(١) حماده ، النظام الاقتصادى في فلسطين ص ٤٢٧ ٠

يستعملها التجار في البلدان المتقدمه لدرء اخطار التغير النقدى كالتبادل المقدم ، غير معروفة عندنا .

اضف الى ما تقدم ان اختلاف انواع النقد . بالاضافه الى انه يجعل التجارة بين البلدان العربيه غير مستقره - فانه ليس من شأنه ان يسهل المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة . فمثلا يكون اسهل للتعامل التجارى لو كان هنالك سعر واحد يقاس بوحده واحدة ، لانه حينذاك يفهم الجميع اهميه هذا السعر وتتأثر الاسواق المختلفه به ، اما وجود اسعار تقاس بوحدات مختلفه فانه يجعل من الصعب على الكثيرين معرفه السعر الحقيقي السائد في جميع الاسواق العربيه .

واختلاف النقد ايضا يجلب معه مشكله واجهتها جميع الدول ذات النقود المختلفه في تعاملها التجارى بعد الخروج عن قاعده الذهب وهي تعيين قيمه نقد كل بلد بالنسبه لعمله البلدان الاخرى . نعم تحل هذه المشكله على اساسه القوة الشرائيه للنقد في بلده ولكن هنالك مشاكل في تعيين هذه القوة الشرائيه بالضبط . وهذه المشكله تصبح اكثر تعقيدا في البلاد العربيه لان النقد كما سبق وقلنا مربوط بنقد اجنبي ، ولذا فان قوته الشرائيه تتغير بتغير قيمه النقد الاجنبي .

وبالاضافه الى جميع الاضرار والمشاكل المتقدمه فلا بد لنا ان نذكر ان اختلاف النقد هو من العقبات التي تقف في وجه انتقال الراسمال : سواء الراسمال المالي او الرأسمال الصناعي والاستثمارى . والسبب في هذا هو خوف الخساره التي قد تحدث بسبب تغير قيمه النقد في البلد الآخر .

واخيرا فان لنظم النقد الحاليه ضررا آخر بالاضافة الى الاضرار الحاصلة للتجارة الخارجيه ، وهذا الضرر ناتج ايضا عن ان انظمه النقد العربيه جميعها مربوطه بنقد اجنبي . ولذا فان اى تغير في قيمتها لا يأتي كرد فعل لعوامل داخليه وانما يتسبب عن تغير في قيمة النقد . وسنبحث اضرار هذا الموقف على الحياه الاقتصادية الداخلية بعد ان ذكرنا الاضرار الحاصلة للتجارة الخارجية .

ان قيمة النقد ذات اثر هام في الحياة الاقتصاديه لاى بلد من البلدان ويمتد اثرها الى توزيع الثروه والى التأثير على الانتاج نفسه . فاذا ما انخفضت قيمة النقد تضرر جميع الاشخاص الذين يحصلون على دخل نقدى مقطوع وهم حمله اسندات والموظفون والعمال لان ارتفاع

الاسعار يكون اكثر من اى زيادة قد تطرأ على دخلهم . وفي الوقت نفسه فان سقوط قيمة العملة تزيد التجارة الخارجية بشكل موقت ، للبلاد لانها تمكن الاجانب من شراء كميات اكبر من بضائع البلد الذى انخفضت قيمة نقده بالنسبة للنقد هم . أما انخفاض الاسعار الناتج عن ازدياد قيمة العمله (نظرا لقله الموجود منها في السوق) فله تأثير سي على الانتاج وذلك لان انخفاض الاسعار يعني قله الربح ولذا فالانتاج مضطر للهبوط نظرا لنزول الاسعار ~~xxxxxx~~ تتضرر اقتصاديات البلاد باجمعها بقلة الانتاج وازدياد البطالة .

تلك بعض تاثيرات تغير النقد . وقد كان للتغيرات النقدية الحادة المتسببة عن عوامل خارجية كما قلنا تاثيرات كبيرة في بعض البلاد العربية . ولعل لبنان وسوريا كانتا اكثر البلاد العربية معاناة لاضرار التغيرات الحادة في قيمة النقد ~~xxxx~~ وقد اعترفت الحكومة المنتدبة التي جاءت بالنقد السوري المبني على الفرنك نفسها بهذه الاضرار حين سمحت باستعمال العملة الاجنبية كمقياس للديون على ان يدفع الدين وقت حلوله بالعملة السورية على سعر التحويل وقت الدفع والسبب في هذا ان الدائنين تضرروا ضررا كبيرا من هذا الهبوط فتوقفت حركة الدين الى حد كبير ولايخفى لنقص حركة الدين من أثر على الحياة الاقتصادية . وقد حاولت سوريا ولبنان (خصوصا الداخل) ورد اخطار التغيرات النقدية الحادة بزيادة استعمال الذهب كواسطة للتعامل بدلا من العملة السورية .

٤- طرق اصلاح النظم النقديه

نستنتج من كل ما تقدم امرين :

١- ضرورة توحيد النقد لتسهيل التعامل التجاري بين البلاد العربية وتنشيطه .

٢- ضرورة جعل النقد الموحد هذا مستقلا عن النقد الاجنبي حتى لايحصل تغير في قيمة النقد بتغير بالاحوال الاقتصادية الداخلية لانه ما دام لتغير قيمة النقد من الاهمية ما ذكرنا فيجب أن تسيطر البلاد عن نقدها حتى لاتتاثر تاثرا سيئا لاسباب خارجة عن ارادتها ورغبتها

فما هي الطريقة لتحقيق هاتين الغايتين ؟

يبدو ان افضل طريقة لتحقيق هاتين الغايتين معا هي ايجاد بنك مركزي عربي ، تساهم في راسماله الحكومات العربية والافراد والمصارف المختلفون ، وتوضع عنده جميع احتياطي العملات المختلفة ويعطي الحق بان يصدر عمله عربية جديدة موحدة وتشترك الحكومات العربية المختلفة

بادارة هذا البنك ويمثل كل حكومة عدد من الاشخاص بالنسبة لمقدار المتداول من النقد في بلد تلك الحكومات ويكون مركزه في داخل البلاد .

ويجب أن يعطى هذا البنك بالاضافة الى حق اصدار العملة - جميع الامتيازات التي تعطي لبنك مركزي كالبنك المركزي الاميركي او بنك اوف انكلند الانكليزي حتى يستطيع أن يؤثر في الاحوال النقدية والمصرفية في البلاد تاثيرا كافيا ولتحقيق هذه الغاية يجب ايجار تشارع مختلفة تعطى البنك المركزي السلطات والصلاحيات لزيادة الفائدة او تنقيصها ولعمل جميع الامور التي يقوم بها بنك مركزي عادة . ويجب أن تنظم بنوك البلاد كلها بشكل يؤمن للبنك المركزي الصلاحيات الكافية عليها .

النظام المالي

١ـ اهمية هذا البحث بالنسبة للموضوع الحالي

٢ـ ٪ النظام المالي العثماني ٠

٣ـ النظم الماليه الحالية فى البلاد العربية ٠

أ ـ العراق

ب ـ سوريا ولبنان ٠

ج ـ فلسطين

٤ـ النظم الماليه والخطه الاقتصادية العامة

٥ـ حرية التجارة والاتحاد الجمركي

النظام المالي

١ ـ اهمية بحث النظم المالية بالنسبة للموضوع الحالي

لكل نظام مالي حكومي اهميتان :

أ ـ انه يؤمن دخل الحكومة

ب ـ انه يؤثر على سائر اقتصاديات البلاد . فتأثيره على الانتاج يأتي عن عدة طرق ، منها حماية بعض انواع الانتاج بالرسوم الجمركية او عدم حمايتها ، وفرض الضرائب الخفيفة على بعضها والثقيلة على بعضها الاخر او حتى اعفاؤها من الضرائب كما ان الطريقة التي تنفق فيها الدولة دخلها تؤثر على الانتاج ، فللمشاريع العامة كالطرق ومشاريع الري الكبرى ومشاريع الكهرباء وسواها تاثير كبير على الانتاج كما ان الحكومة قد تساعد انواعا من الانتاج مساعدة مباشرة بالانفاق عليها ومنحها المساعدات المالية وللنظام المالي ايضا تاثير على توزيع الثروة وهذا التاثير ياتي عن نوع الضرائب المفروضة ومقدار ما تاخذه من كل فرد بالنسبة لدخله فان كانت الضرائب متدرجة تزيد بالنسبة لزيادة دخل كل فرد وكان الدخل من الضرائب ينفق على المصالح التي تعود بالمنفعه لسواد الشعب ادى هذا الى تحسين توزيع الثروة اما اذا لم تزد بنسبة الضرائب بازدياد الدخل الشخصي او اذا زادت نسبه الضرائب كلما قل الدخل كما يحدث عمليا في كثير من الاقطار العربية فان هذا من شانه ان يزيد في الظلم الاجتماعي الناتج عن تركز الثروات بايد قليلة .

وتهمنا النظم المالية في الاقطار العربية في هذا البحث من وجهين

أ ـ من حيث تاثيرها على الانتاج في البلاد العربية .

ب ـ من حيث تاثيرها على التبادل التجاري .

وقد راينا في الفصول السابقة بعض امكانيات التخصص في الاقطار العربية كما راينا امكانيات زيادة التجارة بين مختلف انحاء البلاد ، ومن المهم هنا ان يذكر ان هذه الامكانيات جميعها لا يمكن أن تتحقق الا اذا توفر النظام المالي الحكومي (او النظم الماليه الحكومية) المشجع لها والملائم لتحقيقها .

ولهذا فان اي برنامج اقتصادي للبلاد العربية ، يحاول ان يستغل موارد البلاد افضل استغلال عن طريق زيادة التخصص ، ويحاول ان يفيد البلاد العربية جميعها وان يزيد التبادل التجاري بين اقطارها ، لابد لاجل تحقيقه من وجود نظم مالية حكومية من شانها ان تجعل تحقيقه ممكنا .

وهنالك وجه ثالث من اوجه بحث النظم الماليه الحكومية يدخل تحت هذا البحث ولكنه لايظهر الان بشكل مباشر لانه يعتمد على النظام السياسي الذى ستتخذه الوحدة العربية فاذا افترضنا بان الوحدة العربية خطت الى ما وراء محاولة الاستفادة الاقتصادية وحاولت ايجاد نظام سياسي اتحادى يشمل حكومة مركزية وحكومات اتحادية . فيهمنا حينذاك العلاقة المالية التى بين الحكومات الاتحادية والحكومة المركزية وسلطة كل منهما فى فرض الضرائب وكيفية حصول دخل كل منهما ، والوجوه التى تنفق كل من الحكومات الاتحادية والحكومة المركزية فيها دخلها .

٢- النظام المالي العثماني : (١)

وجريا على الخطه المتبعه فى الفصول السابقة نسيجرى استعراض سريع للنظم الماليه السائدة الان فى مختلف الاقطار العربية لنرى تاثيراتها الحالية وامكانيه تعديلها بشكل يتفق مع الخطه العامة لخير البلاد العربية الاقتصادى .

كانت البلاد العربية التى يشملها البحث جميعها خاضعه لنظام الضرائب العثماني ولهذا كان نظام الضرائب فيها كنظام النقد موحدا .

اما اهم الضرائب المباشرة التى كانت سائدة فى النظام العثماني فهي : ١- ضريبة العشر . وقد كانت تفرض على المحاصيل الزراعية بنسبة ١٠ بالمائة من محصولها فى البدء ثم زادت فاصبحت ٢/ ١٢ بالمئة من مجموع هذه المحاصيل وفى العراق كان يفرق فى جباية هذه الضريبة بين انواع الاراضي فالاراضي التى تروى سيحا كان يفرض عليها عشر اضافي كما كان يفرق بين الاراضي المفوضه وغير المفوضه .

ولم تكن هذه الضريبة تخمن تخمينا مباشرا وكانت تجمع فى كثير من الاحيان بطريق الالتزام ولذا فان الفلاحين كانوا يتضررون منها كثيرا .

٢- الويركو وكانت تفرض على الاراضي الاميرية والمياني وكانت لها نسب مختلفة .

٣- ضريبة الكودة وكانت تفرض على الاغنام والماعز والجمال ولم تكن تجبى عن الحيوانات المستعملة للحراثة .

٤- ضريبة التمتع وكان يفترض انها ضريبة دخل ولكنها لم تكن فى الحقيقة كذلك لان الدخل لم يكن يحسب بشكل مباشر بل كان يعتمد فى حسابه على اشارات لاتنبيء عنه بشكل صحيح :

---

(١) حماده النظام الاقتصادى فى العراق ٤٩٢ - ٤٩٦

حماده النظام الاقتصادى فى فلسطين ص ٥٠٧ و٥٠٩

وبالاضافة الى الضرائب المباشرة فكانت هنالك ضرائب اخرى غير مباشرة اهمها الرسوم الجمركية . وقد كانت الحكومة العثمانيه مقيدة بمعاهدات دولية ان لا تزيد رسومها الجمركية بدون موافقة الدول صاحبة الامتيازات فقد كان الرسم اولا ٣ بالمئة ثم سمح برفعه في سنه ١٨٦٢ الى ٨ بالمئة وفي سنه ١٩٠٨ سمح لتركيا ان ترفعها الى ١١ بالمئة على ان تذهب الى ٣ بالمئة الاضافية الى صندوق الدين العثماني وبقيت كذلك حتى انتهاء الحكم العثماني ولم تكن الرسوم الجمركية العثمانيه ترمي الى حماية منتوج البلاد وتشجيعه وانما كان يقصد منها ان تساهم في دخل الحكومة فقط ولذلك فلم تكن المواد الاولية او الماكينات معفاة من الرسوم الجمركية . ولم تكن هذه الرسوم تميز بين البضاعات الاساسية والكمالية .

وكان هنالك صندوق خاص للدين العثماني حولت له الى ٣ بالمئة الاضافية من الرسوم الجمركية وارباح بيع الملح الذي كان احتكارا حكوميا كما حولت له رسوم الخمور ودخل بيع طوابع الايرادات ورخص صيد السمك والالعاب والبنادق وكان دخل احتكار التبغ في الاصل محولا لصندوق الدين ولكن الاحتكار اعطي لشركة فرنسية على ان تدفع قسما من ريعها لصندوق الدين .

تلك باختصار اهم انواع الضرائب التي كانت سائدة في البلاد العربية في العهد العثماني ولكن منذ ان انتهى العهد العثماني قامت في البلاد العربية حكومات مختلفة وادخلت كل منها تعديلات هامة على نظام الضرائب السائد في بلادها حتى اصبح في كل بلد نظام مستقل

٣- النظم المالية الحالية في البلاد العربية

أ - العراق :

يأتي دخل الحكومة العراقية من مصادر مختلفة بعضها من الضرائب وبعضها من غير الضرائب ولمصادر الدخل من غير الضرائب اهمية خاصة في العراق نظرا لوجود شركات النفط التي تدفع للحكومة مبالغ غير قليلة لقاء حصة العراق في النفط المستخرج منه وكانت حصة الحكومة في ازدياد مطرد قبل الحرب الحالية حتى لقد بلغ مجموع دخل الحكومة من هذا المصدر في السنوات التي سبقت الحرب بما يقرب من مليون جنيه لكل سنه ، وكان هذا المبلغ يساوي ١٥ بالمئة من مجموع دخل الدولة

---

(١) حماده النظام الاقتصادي في العراق ٤٨٠ - ٥٤٥ .

وهنالك مصادر اخرى غير النفط لدخل الحكومة العراقية من غير الضرائب مثل الايجارات ورسوم العبور ومبيعات الاراضي والمباني ، وبالاضافة الى هذه المصادر فان لدى الحكومة العراقية بعض مشاريع شبه تجارية ومن هذه المشاريع السكك الحديدية وميناء البصرة اللذان ينتهما في الاصل الحكومة البريطانيه ثم حولا الى الحكومة العراقية ولهما ميزانيتان منفصلتان عن الميزانيه العامة . وهنالك مشاريع شبه تجارية غير هذين المشروعين وهذه المشاريع الاخرى داخلة في الميزانيه العامة وهي البريد والبرق والتلفون ولكن دخل هذه المشاريع تقل قليلا عن نفقاتها . ومن المشاريع شبه التجارية ايضا مطبعة الحكومة وتدر دخلا زهيدا وارباح اصدار العملة وبالاضافة الى الموارد المتقدمة فان بعض دوائر الحكومة تاتي بدخل واغلب هذا الدخل ات من الرسوم والرخص ومبيع اللوازم .

واهم مصدر من مصادر الدخل الحكومي في العراق هي الضرائب وتهمنا بشكل خاص في هذا البحث لشدة تاثيرها في الحياة الانتصادية .

واهم الضرائب المباشرة في العراق هي ضرائب المحصولات الزراعية والطبيعية ضريبة المواشي او الكودة وضريبة الاملاك وضريبة الدخل .

وهذه الضرائب على العموم لاتجبى على الدخل الشخصي العام وانما على بعض مصادر الدخل المعينه وهي المقتنيات التي تشملها الضرائب . ويظهر ان في العراق ميلا الى التمسك بهذا النوع من الضرائب الذي ستهدف المقتنيات اكثر مما يستهدف الاشخاص .

وكان معدل دخل الحكومة من هذه الضرائب المباشره بين سنوات ١٩٣٤-١٩٣٧ حوالي ٢٠ بالمئة من مجموع الدخل .

ولناخذ الان هذه الضرائب واحدة واحدة لنرى اهميتها ومبلغ تاثيرها على الحياة الانتصادية .

١- ضرائب المحصولات الزراعية .

اهم ضرائب المحصولات الزراعية في الوقت الحاضر ضريبتان هما رسوم الاستهلاك التي حلت محل العشر وضريبة الارض التي تشمل بدل ايجار الاراضي غير المفوضة وحق الماء لقاء الري سيما وقد تطورت هاتان الضريبتان من ضريبة العشر العثمانيه التي سبق بحثها .

وقد مر تشريع ضرائب الاراضي في العراق بمراحل مختلفة قبل ان

يستفر على الضريبتين المذكورتين . فقد فكرت الحكومة العراقية منذ بدء عهدها باصلاح نظام الضرائب الزراعية ووضعت لذلك خطة جيدة قررت بموجبها ان تحتفظ بنظرية حق الحكومة بجزء من المحصول الزراعي والطبيعي وان تعين حصتها هذه بنسبة مئوية تختلف باختلاف نوع الارض ووسائل ريها . وكان من اهداف هذه الخطه الاستغناء في النهاية عن تقدير المحاصيل ووضع الضريبة على اساس ما يمكن ان تنتجه الارض على ان تكون الضريبة متدرجة ولكن لم يمكن تطبيق هذه الخطة نظرا لقلة ما لدى الحكومة من المعلومات عن الاراضي وامكانياتها ، ونظرا للظروف الاجتماعية السائدة ولذلك فقد وضعت خطه اكثر عمليتة من الاولى واصدر قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ وبموجبه فقد اصبحت الحكومة تاخذ حصة قدرها ٢٠ بالمئة من محصول الاراضي التي تروى سيحا و١٠ بالمئة من محصول الاراضي التي تروى بواسطة الروافع والامطار . وبالاضافة الى هذه الضريبة تاخذ الحكومة حصة من محصول الاراضي الاميرية غير المفوضه كاجرة للارض وهذه الحصة متدرجة وتقدر الحصتان معا . واحتفظت الحكومة لنفسها بحق تخفيض نسبة الضريبة لمدة سبع سنوات عن بعض انواع المحاصيل التي يهمها تشجيعها .

وقد لاقت هذه الضريبة في بدء عهدها بعض النجاح ولاريب بان احتفاظ الحكومة بحق خفض الضريبة عن بعض المحاصيل عمل طيب ويمكن ان يحسن استعماله لتشجيع انواع هامة من المحاصيل كما جرى بالفعل حين خفضت الضريبة عن القطن وجعلت الحكومة نسبا خاصة بالبساتين بعد ان احتج اصحابها على هذه الضريبة .

ان طرق تقدير غلة الاراضي فقد اجرى عليها تحسين كبير . بالنسبة للطرق العثمانيه ~~الـ~~ ووضعت الحكومة العراقية في سنه ١٩٢٩ بقانون ضريبة الارض واجرتها هدفا واضحا ليتوصل اليه في النهاية في تقدير جميع محاصيل الاراضي وهو تطبيق طريقة المقطوع النقدي عن كل وحدة قياسية من المساحة اما حينما لايمكن تطبيق هذه الطريقة لاسباب هامة كعدم وجود مسح فني مثلا نتستخدم وسائل اخرى موثقه مثل تخمين المحاصلات بمجرد رؤية العين او ذرع الارض بالحبال او تعداد اشجار الفاكهة والنخيل حيث توجد هذه الاشجار الخ .

ولكن حادثا مهما طرأ سنه ١٩٣٠ ادى الى العدول عن هذه الضريبه وهذا الحادث هو هبوط اسعار المواد الزراعية الذي ادى الى زيادة حصته الحكومة عما تستحقه في حالة

المنطوع النقدى نغير لذلك اساس التقدير واستبدل قانون تقدير ضريبه الارض واجرتها لسنه ١٩٢٩ وقانون نسبة حصته الحكومة من اشجار الفاكهة والنخيل لسنه ١٩٢٩ بقانونين جديدين هما قانون استيفاء رسوم الاستهلاك من المحصولات الارضية لسنه ١٩٣١ وقانون استيفاء بدلات الايجار من الاراضي لسنه ١٩٣١ . وقد خول قانون استيفاء رسوم الاستهلاك فرض وجباية رسم يدعى رسم الاستهلاك وقدره ١٠ بالمئة من ثمن المحصولات الزراعية فى محلات الاستهلاك . ويجبى هذا الرسم فى مراكز استهلاك ذات حدود معينه وبها محلات مجازة من قبل السلطة ببيع المحاصيل او ادخارها او تحويلها الى شيء اخر خلاف هذه المحلات المجازة . وفرض على اصحاب المحلات مسك دفاتر وسجلات بما ياتيهم من المحاصيل لتحسب حصة الحكومة على اساسها الا ان وزير المالية هو الذى يصدر لائحة بالاسعار .

ولكن هذا القانون لم ينل النجاح الكافي نظرا لسهولة التهريب ولعدم عناية اصحاب محلات الاستهلاك المجازين بمسك الدفاتر وتدوين الكميات الحقيقية للمحصولات الواردة والصادرة ويعتبر هذا التدبير على العموم تدبيرا مؤقتا والمنتظر ان يرجع الى جبى الضريبة على اساس المنطوع عن كل وحدة قياسية من المساحة حتى تمت عمليات تسوية الاراضي بموجب مسح فني

قلنا ان رسم الاستهلاك يقوم مقام العشر اما ضريبة الاراضي فقد وضعت لتقديرها انظمة خاصة وهذه الضريبة مبنيه على مجمل المحصول السنوى للاراضي ولها نسب معينه حسب نوع الارض وتقدر اما على اساس وحدة قياس المساحة فى الاراضي التى تم مسحها فنيا - وتصنف هذه الاراضي اصنافا مختلفة لكل صنف نسبة خاصة - واما بتعداد وتصنيف الات الرى او ادوات الحراثة او بطرق اخرى .

تلك ضرائب المحصولات الزراعية وقد كانت نسبة ما درته على الحكومة من الدخل فى سنوات ١٩٣٤-١٩٣٧ مقدار ٤٧ بالمئة من واردات الضرائب المباشره و١٤ بالمئة من واردات جميع الضرائب و ٩ بالمئة من الدخل العام .

٢- ضريبه الكودة وهي مفروضة على الغنم والابل والجواميس بنسبة الراس ويقوم بتعداد هذه الحيوانات موظفون او لجان يراسها موظفون فى مناطق محددة وتجبى بعد التعداد من كل مكلف على عدد الحيوانات التى يملكها من كل صنف وعلى اساس الضريبة المفروضة على كل نوع .

٣- ضريبة الاكسلاك وهي تستوفى بنسبة ١٠ بالمئة من الايراد السنوى العائد

لجميع الاملاك التي تشملها وهي البيوت والمخازن والحمامات والمعامل بما في ذلك الاراضي الملاصقه لها والمنضمة لثابته المستعملة لتركيب الماكينات او خزن البضائع او اى غرض تجارى . ويعد ويعفى من الضريبة املاك الحكومة والبلديات واماكن العبادة والمدارس والمباني الزراعية وسواها ويذهب ٢٥ بالمئة من دخل هذه الضريبة الى البلديات اما تقدير الضريبه فيجرى بواسطة لجان خاصة لكل قضاء بهذه الضريبة اهميه ماليه كبيره .

٤- ضريبة الدخل : ادخلت هذه الضريبة لاول مره في العراق سنه ١٩٢٧ وهي تجبى على جميع انواع الدخل ماعدا الدخل الناتج عن الزراعة وتربية المواشي والاملاك المبينه و وتجبى من الاشخاص المقيمين في العراق ومن غير المقيمين عن دخلهم المتاتى عن عمل في العراق ويعفى الـ ١٥٠ دينارا الاولى من الضريبه ويؤخذ ٥ بالمئة من الـ ١٥٠ دينارا الثانيه و٩ بالمئة من كل مايزيد عن ذلك وقد زيدت نسب الضريبة زيادة كبيرة منذ نشوب الحرب .

وتقف في وجه تقدير هذه الضريبة صعوبات كبيرة لان التجار لم يتعودوا مسك حساباتهم والقيمه الماليه لهذه الضريبه لم تكن كبيره في بادىء الامر ولكنها في ازدياد مستمر .

وفي العراق علاوة عن الضرائب المباشرة المذكورة ضرائب اخرى غير مباشره وهي تشكل القسم الاهم من موارد الدولة فقد بلغت نسبه ما ادخلته هذه الضرائب سنه ١٩٣٦ و١٩٣٧ مقدار ٧٢ بالمئة من مجموع جميع الضرائب و٤٩ بالمئة من الدخل العام .

واهم الضرائب غير المباشرة هي الرسوم الكمركية .

الكمارك : كان العراق في فترة الانتداب وبموجب المعاهدة المعقودة مع بريطانيا سنه ١٩٢٢ مضطرا لان يطبق معاملة اكثر البلدان حظوة على البضائع المستوردة من البلدان الداخلية في عصبة الامم وتركت له الحرية بتنظيم علاقاته التجارية مع البلدان التي كانت في السابق جزءا من الدولة العثمانيه وبعد ان اصبح العراق مستقلا في سنه ١٩٣٢ تعهد بالتقيد بمعاملة اكثر البلدان حظوة للبلدان الداخلة في عصبة الامم لمدة عشر سنوات . ولم تستفد العراق عمليا من حقها بعقد المعاهدات مع البلدان التي كانت سابقا من اجزاء الامبراطورية العثمانيه .

وقد كان دخل الحكومة العراقية من الرسوم الجمركية في سنه ١٩٣٦ - ١٩٣٧ يشكل ٥٦ بالمئة من الواردات من كل الضرائب و٣٨ بالمئة من الدخل العام .

المكوس : بالاضافة الى الكمارك فان بالعراق عددا من رسوم المكوس تدر على الحكومة بعض الدخل واهم هذه الرسوم هي المفروضة على التبغ والتنباك وعلى النفط والمشروبات الروحيـة

كما ان لدى الحكومة احتكارا بالملح وقد كان دخل رسوم المكس جميعها مابين سنوات ١٩٣٤-١٩٣٧ يشكل ١٨ بالمئة من الواردات من الضرائب غير المباشرة و١٣ بالمئة من الواردات من كل الضرائب و٩ بالمئة من الدخل العام .

وعن موارد الدخل ايضا رسوم الطوابع وقد بلغ معدل نسبة الدخل منها ٢ بالمئة من الدخل العام .

مصروفات الدولة : اما مصروفات الدولة فقد كان معدل نسبة توزيعها بين سنوات ١٩٣١-١٩٣٧ كما يلي :

١- للدفاع والامن العام	٣١ ، ٠٩	بالمئة
٢- للادارة والقضاء والعدلية	٢٧ ، ٨٠	بالمئة
٣- للامور الاقتصادية	٢٨ ، ٧٣	بالمئة
٤- للامور الاجتماعيه	١٢ ، ٣٨	بالمئة

ب- سوريا ولبنان (١)

كانت كل من سوريا ولبنان قبل الحرب الماضية تابعتين للحكم العثماني الان جبل لبنان كانت له ادارة خاصة وكان يتمتع باستقلال داخلي ولذا فان بعض انواع التشريع المالي فيه كانت تختلف عن التشريع المالي السائد في سوريا . اضف الى هذا انه بعد ان اصبح في كل من هذين القطرين حكومة خاصة به احدثت الحكومات بعض التغييرات في النظم المالية ، فنتج ان التشابه في نظمها الماليه وان كان كبيرا ، الا انه ليس تاما .

الا ان هاتين الدولتين تتبعان سياسة جمركية واحدة ، وليس بينهما اي حاجز جمركي . وقد كانت ادارة الجمارك في اثناء الانتداب الافرنسي تابعه للمفوضية الفرنسية العليا وكانت تديرها دائرة المصالح المشتركة التي كان دخلها يتكون من الرسوم الجمركية ومن مصادر اخرى اقل اهمية ، ومن مصدرين اخرين اقل اهمية هما احتكار البارود وربح العملة ولكن بعد ان حصلت الدولتان السوريه واللبنانيه على استقلالهما حولت ادارة المصالح المشتركة لهما .

ويتالف دخل كل من الحكومتين اللبنانيه والسورية من الدخل من غير الضرائب والدخل من الضرائب .

اما الدخل من غير الضرائب فيتالف من دخل الاملاك العامة ومن دخل بعض المشاريع شبه التجارية التي تقوم بها كل من الحكومتين كالمطابع الحكومية ودوائر البريد والتلغراف والمحطات الزراعية الحكومية ، وبالاضافة الى هذه المصادر فهنالك بعض الرسوم وارباح اصدار العملة .

---

(١) حماده النظام الاقتصادي في سوريا ص ٣٣٨- ٣٩١

وناتي الان الى نظام الضرائب وهو الذى يهمنا بشكل خاص ليس فقط لما تجلبه الضرائب من الدخل ، ولكن لشدة اثر نظام الضرائب فى الحياة .

الضرائب : قلنا ان نظام الضرائب الذى كان يسود البلاد السورية قبل الحرب الماضية هو النظام العثماني ، الا ان هذا النظام لم يكن يسرى على جبل لبنان ولكن بعد الحرب الماضية حين أسست الحكومة اللبنانيه اضيفت الى لبنان بعض المقاطعات التى كان يسرى عليها النظام العثماني قبلا ولذا فقد اصبح فى لبنان نوعان من نظم الضرائب فاصدرت الحكومة المنتدبة الفرنسية مرسوما بتوحيد هما بجعل النظام الذى كان سائدا فى ولاية بيروت قبل الحرب الماضية نظاما للبنان باسره ولكن هذا التوحيد لم يتم كما كان يؤمل .

وعلى هذا فيكون النظام المالي السائد فى كل من سوريا ولبنان فى الوقت الحاضر فى اساسه مشابها للنظام العثماني الذى كان يسود هذه البلاد قبل الحرب الماضية مع بعض التعديل

١ . الضرائب الحالية فى سوريا واهم الضرائب المباشره فى سوريا ، ضريبة الاراضي ضريبة الابنيه ، ضريبة الدخل ، ضريبه المواشي (الكوده) وضريبة المداخيل الزراعية ضريبة المداخيل الزراعيه ، ان ضريبه المداخيل الزراعية قد حلت محل ضريبة العشر الموحد الذى بدوره حل محل ضريبة العشر الموروثة عن العهد العثماني اما العشر فقد كان فى الاصل ١٠ بالمئة من قيمة المحصول غير الصافي ومن ثم زيد الى ٢/ ١٢-١ بالمئة ، وكانت الضريبة تجمع بطريق الالتزام الا انه كان لهذه الطريقة فى جمع الضريبة مساوء كبيرة تنزل اضرارها بالفلاحين .

وقد كان من الضرورى اجراء بعض التعديلات على الضريبة وطريقة جمعها لما فيها من الظلم للفلاحين فوضعت الحكومتان السوريه اللبنانيه والبنانيه ضريبة مكانها هي ضريبة العشر الموحد وبموجبها فان الحكومة تاخذ نسبة ثابته من محصول الاراضي مبنيه على اساس معدل ما حصلته الحكومة من الضريبة عن الاراضي مابين سنوات ١٩٢١-١٩٢٤ وبذلك اصبحت ضريبة العشر شبيهة بضريبة الاراضي .

وقد ادى هبوط اسعار المحاصيل الزراعية سنه ١٩٣٠ الى تخفيض هذه الضريبة واخيرا عدلت الحكومة السورية عنها ووضعت مكانها ضريبة المحصولات الزراعية وهي تشبه تماما رسم الاستهلاك الزراعي فى العراق وتجمع فى اماكن الاستهلاك .

ضريبة الاراضي : لاتزال ضريبة الويركو العثمانيه سائرة فى سوريا ولبنان ويؤمل فرض ضريبة جديدة على الاراضي فى سوريا لتحل محل العشر (او رسوم المحصولات الزراعية) ومحل الويركو على ان تبنى هذه الضريبة الجديدة على اساس صافي ماتنتجه الارض اما طريقة فرض هذه الضريبة فتحدى على اساس تقسيم

تقسيم الاراضي الى اقسام كثيره بحسب خصوبتها ويقدر صافي محصول كل قسم من هذه الاقسام وتفرض الضريبه عليها على اساس هذا التقدير .

ضريبه الابنيه : هي ضريبه الويركو العثمانيه ايضا مطبقه على الابنيه .وقد اجريت على على هذه الضريبه بعض التعديل في سنه ١٩٣١ .

ضريبه الدخل = ان ضريبه الدخل في سوريا حلت محل ضريبه التمتع وضريبه التمتع كانت تجبي من رجال الاعمال واصحاب الحرف واصحاب المعاشات وبذا فانها لم تشمل المزارعين ولا اصحاب الدخل الاتى عن غير طريق العمل كالدخل الاتي من السندات والاسهم وفيما عدا المعاشات فلم يكن تقدير الدخل شكل مباشر ولكنه تاخذ بعض الدلالات لتقديره اما ضريبة الدخل الحالية فهي ليست ضريبة على مجموع الدخل الشخصي بل على مداخيل الشخص ماخوذة على مدة ولا تشمل الدخل من الحرف الزراعة ومن الابنيه .

ضريبة المواشي وهي مفروضة على الجمال والاغنام والماعز والخنازير بنسب معينه لكل منها

الضرائب غير المباشرة .

تكون الضرائب غير المباشرة من رسوم المكس ورسوم الجمارك .

واهم رسوم المكس هي رسوم التبغ والبنزين والرسوم المفروضة على المشروبات الروحية ورسوم احتكار الملح .

والرسوم الجمركية تشكل اهم مورد من موارد الدخل وبموجب الانتداب تعلى الد الحكومتين في سوريا ولبنان ان تعامل البلدان الداخلة في عصبة الامم معاملة اكثر البلدان حظوة ولكن لكل من سوريا ولبنان الحق بان تنظم علاقاتها التجارية مع البلدان المجاورة بمعاهدات خاصة ولذلك فان في سوريا ثلاثة انواع من الرسوم الجمركية الرسوم العادية المفروضة على البلدان الداخلة في عصبه الامم والحد الاقصى من الرسوم ويفرض على بضائع الدول غير الداخلة في عصبة الامم والرسوم المتفق عليها مع البلدان المجاورة وقد عقدت كل من سوريا ولبنان معاهدة تجارية مع فلسطين ومع شرق الاردن لتنظم العلاقات الجمركية بينها .

وقد كانت ادارة الجمارك كما سبق وذكرنا تابعه فيه في السابق للمفوضية الفرنسية وكان يقوم بها ادارة المصالح المشتركة اما الان فانها تابعه للحكومتين اللبنانيه والسورية .

٢- الضرائب الحالية في لبنان .

ان اهم الضرائب المباشرة فى لبنان هي ضريبة العشر وويركو الاراضي الموحدة ضريبة المستغلات (اوويركو الابنيه) ، ضريبة ، التمتع ، ضريبة المواشي .

وقد وصفت هذه الضرائب جميعها فى الفترة السابقة .

ج - فلسطين : (١)

يتكون دخل حكومة فلسطين من الضرائب ومن غير الضرائب .

اما الدخل من غير الضرائب فيشمل الدخل من بعض المشاريع شبه التجارية التى تديرها الحكومة كالسكك الحديدية والبرق والبريد ، ومن الرسوم المختلفة التى تتقاضاها الحكومة ومن بعض المساعدات التى تتلقاها من الحكومات البريطانيه .

اما الدخل من الضرائب فيتالف من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة .

واهم الضرائب المباشرة هي (١) ضريبة الدخل (٢) ضريبة الاملاك فى القرى (٣) ضريبة الاملاك فى المدن (٤) ضريبة الاغنام .

ضريبة الدخل : ادخلت فى سنه ١٩٤١ الى فلسطين وهي بخلاف التمتع فى لبنان تقدر الدخل بشكل مباشر وبخلاف ضريبة الدخل فى سوريا تفرض على مجموع الدخل الشخصي الصافي وبعد ان تترك كمية من الدخل دون ان تفرض الضريبة عليها على اساس انها نفقات ضرورية للحياة توضع نسب متدرجة على ما زاد عن المعفى من الدخل .

وقد زيدت نسب هذه الضريبة زيادة كبيرة فى سنه ١٩٤٣ اما النسب الاصلية للضريبة فكانت بعد اعفاء النفقات العائلية وانواع اخرى من النفقات كما يلي :

عن كل جنيه من الجنيهات الاربعماية الاولى - خمسين ملا

" " " " " الثانيه : سبعين ملا

عن كل جنيه من الجنيهات الاربعماية الثالثة - مئة ملا

" " " " " الرابعة : مئة وخمسة وعشرين ملا .

عن كل جنيه من الجنيهات الخمسمائة التى تليها : مئة وخمسين ملا

---

(١) حماده النظام الاقتصادى فى فلسطين ص٥١٦-٥٥٥

عن كل جنيه من الجنيهات الخمسماية التى تليها : مئتي ملا .

= = = = = = = = : مئتين وخمسين ملا .

= = = = = = = = : ثلاثماية ملا .

وقد زيدت هذه النسب كما قدمنا زيادة كبيرة لسد حاجات الحرف .

ضريبة الاملاك في القرى : فكرت الحكومة الفلسطينيه منذ مدة فى توحيد ضريبتي الاراضي القروية (الويركو) والعشر بضريبة موحدة تكون اعدل منهما واكثر عملية وجرى هذا التوحيد فى سنه ١٩٣٥ حين فرضت ضريبة الاملاك فى القرى لتحل محلهما .

اما مبداء هذه الضريبة فهو ان يكون مقدار الضريبة نسبة من الدخل الصافي الناتج عن استعمال الارض، او فى حالة البيوت، نسبة الى المنفعه الاتية للمالك من استعمال بيته او من اجار البيت الصافي اذا كان البيت موءجرا .

وبموجب هذه الضريبة تقسم اراضي كل قرية الى فئات مختلفة ويبلغ عدد هذه الفئات ١٦ ولكن لاتوءخذ الضريبة على الفئات الثلاثة الاخيرة منها نظرا لانها قليلة الخصوبة جدا (الا ان الضريبة قد وسعت فى هذه السنه لتشمل جميع الفئات نظرا لحاجة الحكومة الى الدخل .) ولكل فئة من هذه الاراضي ضريبة منطوعة على الوحدة القياسية الواحدة (الدونم) وبحسب المبلغ المفروض على القرية يضرب مساحة الدونمات من كل فئة بمقدار الضريبة المفروضة على الدونم الواحد من تلك الفئة، وبعد هذا توزع حصة كل فرد من افراد القرية على اساس ماعنده من الدونمات من كل فئة من الفئات المذكورة .

واذا زرعت الارض موزا او اشجار حمضية تتحول نسبة الضريبة عليها على اساس ما يفرض على الاراضي المزروعة بالموز والاشجار الحمضية الا انه فى هذه الحالة لاتوءخذ الضريبة عن الارض المغروسة بالاشجار الحمضيات لمدة ست سنوات من تاريخ غرسها ولاتوءخذ الضريبة من الارض المزروعة موزا لمدة سنتين من تاريخ زرعها بالموز اما اذا غرست بانواع اخرى من الاشجار او الفواكه فلاتوءخذ الضريبة لمدة عشر سنوات من تاريخ الغرس .

وللمندوب السامي بموافقة وزير المستعمرات الحق بان يخفض الضريبة اما بشكل عام او فى منطقة من المناطق اذا كانت هنالك اسباب توجب ذلك كسوء المحصول لاسباب طبيعية اوهبوط الاسعار الزراعية .

ضريبة الاغنام : وهي مفروضة على الاغنام والماعز والجمال والجواميس والخنازير لكل نسبة معينة

ضريبة الاملاك في المدن :

وضعت هذه الضريبة لتحل محل ضرائب الويركو في المدن والمساقفة والشركات وتفرض على بيوت السكن والاراضي المعدة لبيوت السكن وعلى البيوت الصناعيه على اساس قيمة الدخل الصافي السنوى لها جميعا . فاذا كانت المبنية مستاجرة فتكون قيمة الاجرة هي صافي قيمة الدخل السنوى (بعد خصم نفقات الجديد والتعمير) اما اذا كان المالك هو الساكن او المستعمل للبيت الصافي فيحسب الدخل الصافي على اساس ايجار بيت مشابه له .

وتعفى البيوت والاماكن الصناعية المبنيه حديثا لمدة ثلاثة سنوات من هذه الضريبه

الضرائب غير المباشرة .

وهي اهم مورد من موارد الحكومة وقد بلغت نسبة ما ادخلته للحكومة سنه ١٩٣٧ ٧ و٥١ بالمئة من مجموع الدخل .

وتتالف الضرائب غير المباشره من المكوس والرسوم الجمركية .

اما المكوس فاهمها مكس الكبريت والملح ومكس التبغ ومكس المشروبات الروحية .

اما الجمارك فان نفس التحديد الذى يسرى على سوريا والعراق بشان معاملة اكثر البلدان حظوة للبلدان الداخلة فى عصبة الامم يسرى على فلسطين ايضا الا ان لفلسطين الحق بعقد اتفاقات جمركيه خاصة مع البلدان المجاورة لها وقد عقدت بالفعل اتفاقا مع سوريا واتفاقا اخر مع العراق وفيما عدا الرسوم الجمركية المنظمة بموجب هذين الاتفاقين فان الحكومة الفلسطينية تعامل جميع البضائع الداخلة الى البلاد على السواء .

مصروفات الحكومة :

اما نسبة ما انفقته الحكومة على الغايات المختلفة فكانت كما يلي :

الغاية	النسبة المئوية لسنه ١٩٣٦ - ١٩٣٧	النسبه المئويه لسنه ١٩٣٧ - ١٩٣٨
١ - الدفاع	٦ ، ٣٦	١ ، ٢٦
٢ - الادارة والمالية	٧ ، ٢٠	٩ ، ١٦
٣ - الخدمات القضائية	٩ ، ١	٨ ، ١
٤ - الخدمات الاجتماعية	٨ ، ٧	٤ ، ٧

والخدمات العمرانية

والانتصادية ٠ ، ٣٣ ٨ ، ٤٧

٤- النظم المالية والخطة الانتصادية العامة

لقد استعرضنا النظم المالية المختلفة فى البلاد العربية ولايهمنا الان فى هذا البحث المتضمنات الداخلية لهذه النظم بالنسبة لكل بلد من البلدان يقدر مايهمنا تنظيمها جميعا بشكل يتفق مع خطة عامة للتخصص والانتاج والتجارة ٠

ولبيان الخطة المالية التى يجب ان تتبع بشكل عام فى البلاد العربية يجب ان نلخص اهم النتائج التى وصلنا اليها وهذه النتائج هي التالية ٠

ا - انه يجب ان يزداد الانتاج الزراعي والصناعي فى البلاد العربية ٠

ب - انه يجب ان يكون فى البلاد العربية المبحوثة تخصص انتاجي ٠

جـ - انه يمكننا ان نعين بصفة عامة ان من الافضل ان تزداد العراق تخصصا بالانتاج الزراعي بينما تزداد لبنان وفلسطين والمدن السورية تخصصا بالصناعة ٠

د - انه الى جانب هذه الخطة العامة فهنالك انواع ضرورية من الانتاج الزراعي او الصناعي اشرنا الى الامكانيات الطبيعية للتخصص فيها

ولا بد للنظام المالي العام من ان يساعد على تحقيق هذه الامور الثلاثة بوضع الاجراءات التى تجعلها ممكنه هذه

هنالك ثلاثة طرق تستطيع الدولة بواسطتها ان تشجع الانتاج فى بلادها بالحماية الجمركية ٠ ١- بالحماية الجمركية

٢- بتقديم المساعدة كان تشجع الزراعة باقامة مشاريع الرى او السكك والطرق وتشجع الصناعة بتوفير القوة بالمساعدة المباشرة كالمساهمة الفعليه فى الراسمال الزراعي الخاص بتقديم المنح والمساعدات للفلاح مثلا ، او المساهمة الفعليه بالصناعة بتقديم المساعدات والمنح المباشرة للشركات الصناعية ٠

٣- بوضع نظام جيد وعادل للضرائب لايرهق الانتاج ويوزع عبء الضرائب توزيعا عادلا بين الافراد يتدرج بازدياد دخلهم الشخصي ٠

١- الحماية الجمركية ٠

سبق بحث موضوع الحماية الجمركية فى فصل التجارة وكانت النتائج التى توصلنا اليها بالنسبة للبلاد العربية عموما هي التالية ٠

١- انه يجب ان لاتكون حماية جمركية بين الاقطار العربية بل تكون بينها تجارة حرة لان الحماية تعيق التخصص والانتاج على مقياس واسع +

٢- انه يجب ان يوجد بين البلاد العربية اتحاد جمركي لان هذا الاتحاد يعطي الاولية لكل نوع من انواع الانتاج العربي في كل قطر من الاقطار العربية تجاه العالم الخارجي وبذلك يساعد على زيادة انتاج هذه البلاد وعلى زيادة تخصصها ٠

٣- يجب ان يكون نظام الحماية هذا على اساس الامكانيات الطبيعية وحدها ٠

وقد ذكرنا ان نظام الاتحاد الجمركي وحرية التجارة بين البلاد العربية سيكونان اهم مقررين لنوع الانتاج الذي ينتج في كل قطر عربي لانه حينذاك يمكن عرض انواع الانتاج في الاسواق العربية، فكان في وسعه ان ينتج بأقل التكاليف يستطيع بالمنافسة الحرة ان يزداد تخصصا بالنوع الذي ينتجه ٠ ولذلك فان حرية التجارة والاتحاد الجمركي من اهم الاشياء اللازمة للاقتصاد العربي بشكل عام ٠

٢- المساعدة الحكومية ٠

على الحكومة ان تساهم في تشجيع الانتاج في بلادها بتقديم المساعدات المختلفة لمختلف نوع الانتاج والمساعدات على انواع كثيرة منها المساعدات المختلفة غير المباشرة كالتعليم مثلا واما المساعدات المباشرة كانشاء الطرق والمشاريع العامة ذات الاثر على الحياة الاقتصادية كمشاريع الري ومشاريع الكهرباء ، او حتى بالمساهمة في بناء الراسمال الخاص ٠

وعلى الحكومات العربية عموما ان تقوم بجميع المشاريع التي تؤدي الى زيادة الانتاج الاقتصادي فيها ، ولكن يشترط ان تشجع كل حكومة من الحكومات ذلك النوع من الانتاج الذي يكون اكثر ملاءمة لاحوالها الطبيعية دون سواه بينما تشجع الحكومات الاخرى انواعا اخرى من الانتاج حتى يتم التخصص ويصبح في الامكان الانتاج على مقياس اوسع وبتكاليف اقل

ولئن صح ما ذكر من ان العراق يجب ان يزداد على العموم تخصصا في الانتاج الزراعي مثلا فيجب ان تهتم الحكومة العراقية بالدرجة الاولى بتشجيع الانتاج الزراعي باقامة المشاريع الزراعية الضخمة والمساهمة في الراسمال الخاص للفلاح وزيادة الانفاق في سبيل تشجيع الزراعة عموما ٠

وكذلك فلكي تزداد لبنان وسوريا وفلسطين تخصصا في الصناعة فيجب ان تنتبه اليها حكومات هذه الاقطار انتباها خاصا سواء بالمساهمة في الراسمال الصناعي او بزيادة الانفاق على

الصناعة بطرق اخرى .

وضمن هذا الاطار العام نقد لاحظنا في الفصول السابقة ان هنالك نوعا خاصة من الانتاج الزراعي او من الانتاج الصناعي يجدر تشجيعها بشكل خاص وفي وسع الحكومة التي يكون في نظرها من هذا القبيل ان تشجعه باعفائه مدة من الزمن من الضرائب وتشجيعه بشكل مباشر بالمنح والمساعدات .

٣- نظام الضرائب .

ان نظم الضرائب في اكثر البلاد العربية (ما عدا ضريبتي الدخل وضريبة الاملاك المقروءة في فلسطين - وهما ضريبتان حديثتان) يمكن ان توصف بانها ضرائب مرهقة سواء من حيث نسبها او بشكل اخص من حيث سوء توزيع عبئها .

ان هذا البحث لا يرمي الى اقتراح وسائل لتحسين نظم الضرائب في البلاد العربية - فهذا موضوع لبحث اخر - وانما من المهم جدا ذكر من للنظم من اثر شديد على الانتاج وانه ما لم تكن هذه الضرائب عادلة وجيدة فلا يمكن زيادة الانتاج في البلاد العربية .